

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المُصَنَّف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الخامس عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المحقق

الحمد لله ، الذى أعاننى ، ووفقنى ، لتحقيق هذ الجزء ، الخامس عشر ، من كتاب : « المصنف » .

ويبحث من ناحية الشهادات وأدائها ، ومن تقبل شهادته ، ومن لا تقبل . وفى حمل الشهادة . وتأديتها . وفى التعديل والتجريح . وفى تأدية الشهادة ، قبل أن تطلب وفى رجوع الشهود عن شهادتهم ، ومعانى ذلك .

الحمد لله ، الذى بنعمته تتم الصالحات .

ويليه الجزء السادس عشر ، فى الأيمان ، وما يتعلق بذلك .

• من محرم سنة ١٤٠٣ هـ .
الموافق يوم ٢/ ١١/ ١٩٨٢م .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

بسم الله الرحمن الرحيم

باب فى الشهود والبينات

وإنما ينفذ الحق ، بإقرار ، أو شهادة رجلين عدلين ، أو رجل وامرأتين .

قال : ولا يحكم الحاكم إلا بشهادة العدول من الرجال، فى جميع الحكومات كلها ، على اختلافها وصنوفها ، من جميع الملل كلها ، إلا ما اختلفوا فيه ، من شهادة غير العدلة من النساء ، بالرضاع على فعل نفسها . وليس بالمعمول به اليوم ، إلا أن تكون عدلة ، فإن شهادة العدلة فى ذلك جائزة .

مسألة :

ويحكم بشهادة العدلين البالغين، الحرين المسلمين، أو رجل وامرأتين كذلك، فى جميع الحكومات كلها ، على جميع الملل كلها ، إلا فى الزنا ، فإنه على ما فرض الله عز وجل ، من شهادة الأربعة العدول ، من الرجال لا نساء معهم ؛ لأنه لا يجوز فى الزنا شهادة النساء وحدهن ، ولا مع الرجال .

ويحكم بشهارة الاثنين من الرجال ، على الإحصان ، وبالمرأتين مع الرجل .

مسألة :

وتجوز بشهادة العدول ، من الرجال والنساء ، من كل أهل ملة على ملتهم ، على ما يجوز من ذلك ، بين أهل الصلاة فى جميع الحكومات كلها .

ولا تجوز شهادتهم ، على أهل الصلاة ، فى شىء من الحكومات كلها ، ولا فيما عاد فى المعنى عليهم .

وذلك مثل مايرجع به الشهود عليه ، على أهل الصلاة ، لأنه لا يجب بها ، على أهل الصلاة شىء .

وإن اجتمع ، فى الشهادة الواحدة ، مايلزم معناه ، أهل الصلاة ، وأهل ملتهم ، كانت فيما يلزم أهل ملتهم جائزة . وغير جائزة ، فيما يلزم أهل الصلاة .

وذلك مثل ما يقع به الشهادة الواحدة ، على الملى والمصلى ، أو يعود فى المعنى عليهما ، فى جميع الحكومات كلها .

ولا تجوز شهادة أهل الذمة ، منهم على غيرها ، من أهل الملل .

ومن الكتاب :

وكل شهادة ردها الحاكم ، لعلة من جميع العلل كلها ، التى ترد بها الشهادات ، لم تجز بعد ذلك ، إلا أن يكون ردها بجهله ، بعدالة الشاهد بها فقط ، ولو كان فرق الشاهد به الحكم ، مثل تفسير ما تجب به الحدود ، ونحو ذلك . ثم يرجع إلى التبين .

ومن الكتاب :

وكل من احتمل شهادة ، من لا تجوز شهادته ، أن لو شهد بها ، فى حال ما احتملها ثم أداها فى حال تجوز شهادته بها ، إنها جائزة ، إذا كان قبل ذلك عدلا ، تجوز شهادته ، فى غيرها .

ومن الكتاب :

ولا تجوز شهادة على غيب ، لا يوصل إلى علمه ، فى تعارف الناس . وتخرج الشهادة بها .

وذلك مثل الضرير ، يشهد على الزنا والسرق ، ونحوهما .

وأما ما يشهد به ، مما يستدل بالأصوات عليه ؛ فإن شهادته فى ذلك ، لا تجوز ، ولا تخرجه .

مسألة :

وكل ولى يبصر الولاية والبراءة ، من الرجال والنساء ، وإن لم تجز شهادته عنه ، تؤخذ عنه الولاية . ولا يؤخذ عنه البراءة ، مثل المماليك ، وشاهد الزور ، ونحو ذلك . ويؤخذ عمن تولاه ، ولا يحكم بتعديلهم . وقال الله عز وجل : « ولا تكتموا الشهادةَ ومن يكتمْها فإنه آثمٌ قلبُه واللهُ بما تعملون عليمٌ » .

وذلك مثل ، أن يثبتا ، فى شهادتهما لأنفسهما حالا لا تجوز معه شهادتهما . وذلك مثل ، أن يشهد لعبده أو أمته أو لابنه ، أو يشهد لوارث .

ومن الكتاب :

ولا شهادة على الشفع ولا ما يمنع من الفيئة فى الإيلاء ، إنما ذلك فى الحكم . ولا يجب به تحريم ، ووقف فى الإيلاء .

مسألة :

قال : وإذا أشهد رجل ، على رجل ، بالليل ، شهوداً بحق ، أو بتزويج ،

أو بوكالة ، فلا بأس على الشهود ، أن يشهدوا . وإذا كانوا يعرفونهما بوجهيهما ولا أرى عليهم ، أن يحضروا سراجاً ولا يشهدوا على معرفتهـــا بالـكلام ، إلا معرفة النظر .

قال : وإن لم يعرفوهما ، فلا يشهدوا حتى تحضر النار ويبصروهما .

فإن عرفوهما شهدوا ، وإن لم يعرفوهما ، لم يشهدوا ، إلا أن يكونوا ، متى دعوا للشهادة عليهما ، إن أنـكر ، أشهدوا عليهما ، إذا رأوهما ، ويثبتوا معرفتهما. وجائزا لهم أن يشهدوا .

وليس كل موضع تعمل فيه البينة ، يعمل فيه الإقرار . الدليل : حكم إقرار بينهم ، على معان شتى ، يجوز فى أحدها الانفراد .

ومن الـكتاب :

وكل شاهد ، شهد على غيب مشكوك ، ردت شهادته ، ولم يخرجه ذلك . وذلك مثل مالا يوصل إلى علمه ، ويقطع عليه ، لم يجز له ذلك وهو مثل الشاهد ، يشهد بالشيء لغيره ، فإنه لم يهبه ، ولم يبعه . ومثل ذلك : أن فـلانا لم يضرب فلانا ، وقد غاب عنه ، ومثل الأحداث ، التى لا يحيط علمه بها ، ولا يطلع عليها . ومثل أن فلانا لم يضرب فلانا ، ولم يشتر مال فـلان ، ولا يملك شيئا من المال ، ولا ولى لفلانة ، ونحو ذلك .

ولا يرضى الحاكم البينات على الغيوب ، شهادتهم . ولا يدع الخصوم به ، ولا يفحص الشهود ، عن تفسير ما شهدوا به ، لما عرفوا الجمل التى يتعارف بها بين

الناس، إلا فى الحدود والجروح ، فإن الحاكم يأخذهم بتفسيرها . فمن نكل عن التفسير ، لم يخرجه ذلك ، ولا المشهود عليه ، إذا تمت الشهادة فى الحدود كلها ، والقتل ، إذا اختلف فى الوقت والمكان والنوع الذى سرق أو زنا ، أو ضرب به ، لم تجزيه هذه الشهادة ، ولم يخرج الشاهد بها .

واختلاف الشهادة ، فى الوقت والمكان ، فى الحقوق كلها والعتاق والطلاق والنكاح جائز ، إلا أن تنافى الشهادة .

وذلك مثل ، أن يتفقا فى الوقت ، ويختلفا فى المكان وتسقط الشهادة ، اختلافهما فى النوع الذى شهد به الشاهد ، إلا أن يكون فى النوع ، ما قد اتفقا لا ينفيه ما اختلفا ، فإنه تجوز شهادتهما ، على ما اتفقا عليه .

وذلك أن يشهد أحدهما بخمسمائة ، والآخر بألف ، فقد اتفقا فى الخمسمائة .

وكذلك إن اختلفا فى الجروح ، فشهد أحدهما : أنه جائف . وشهد الآخر : أنه ملحم ، فقد اتفقا فى الملحم ؛ لأنه لا يكون جائفاً ، إلا حتى يكون ملحما . ويلزم فيه القصاص .

ووجدت فى بعض الكتب : أن الشاهدين ـ إذا اختلفا فى اللفظ ، واتفقا فى المعنى ـ جازت شهادتهما .

وقال قوم : لا تجوز شهادتهما ، إلا حتى يتفقا ، ولا يختلفان فى لفظ ، ولا معنى. والله أعلم بالأعدل .

مسألة :

وكل شهادة ، وقعت بينهم ، فهى جائزة ، فيما يجوز فيه ، ومردودة ، فيما

لا يجوز فيه ، وإن كانت شهادة واحدة ، إلا أن تكون متنافية ، أو خارجة لنفسها بها .

وذلك مثل الشاهد لابنته ، بطلاقها من زوجها ، جائزة فى الفرقة ، ومردودة ، فى الصداق .

وكذلك فيما يأخذ به ولده القصاص ، تجوز وغير جائزة فى الدية . وإن كانت الشهادة واحدة ، والذى تخرج به البينة لنفسها ، نحو الشاهدين ، على استكراه رجل لامرأة زان بها ، فلا تثبت شهادتهما لها صداقا ، لأنهما قاذفان له ، وعليهما الحد .

مسألة :

وإذا لم يكن المدعى على حقه بينة ، إلا شاهد واحد فما أرى على الشاهد ، أن يشهد شهادة ، لايقضى بها ، إذا بيّن ذلك المدعى إلى الشاهد .

مسألة :

عن الشهود ، إذا حفظوا معنى ما أشهدهم به ، من الحقوق والوصية ، وفى معانى ما جعلت ولا يشكّوا فى المعانى ، ولم يحفظوا اللفظ عن المشهد حرفا حرفا

قال : لايبين لى إجازة الشهادة ، على المعنى الذى يصلحه الشاهد ، من ذات نفسه ، إلا أن يكون شىء ، لايشك أنه داخل فى علمه بذلك . فذلك ما لا بعدم أن يكون .

مسألة :

وإذا دعى من يعلم ، أنه يعمل بالمعاصى ، ولا يرتد عن المحارم . فإن أجاب ، فهو أفضل له، ويشهد بعلمه . وقد أدى ما حمل من الشهادة ، ولا إثم عليه . وليس عليه أن يقول هو لايقبل شهادته والإجابة إلى الشهادة ، أفضل من التأخير عنها فى المعانى التى تحدث بين الناس ، من البيوع والوصايا ، وما يرى ويسمع .

مسألة :

عباد عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ اشترى فرساً من رجل، من بنى سليم . فجاء يثمنه ينقده . فقال الأعرابى : ما بعتك بهذا .

فقال : سبحان الله ! بلى، والذى أنزل على عبده الكتاب . وقد اجتمع ناس حول رسول الله ﷺ والأعرابى. فقال خزيمة بن ثابت: أشهد أن رسول الله ﷺ قد باعك، بكذا وكذا .

فقال الأعرابى : بعتك وما معنا أحد .

فقال رسول الله: أشهدتنا يا خزيمة ؟

قال : لا . ولكنا نصدقك بما تخبرنا به عن ربك ، فكيف لا نصدقك عن قولك. فجعل رسول الله ﷺ شهادته عن شهادة رجلين .

ومن غيره :

قال : وقد قيل هذا . وهو كذلك وإنما جعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة — فيما بلغنا — عن شهادتين ، فى تلك الشهادة خاصة ، وليس فى غيرها — فيما بلغنا —

تجوز شهادته، إلا عن واحد . وإنما كان ذلك لتصديقه النبى ﷺ ؛ لأن دعوى النبى ﷺ صادقة ؛ لأن النبى ﷺ لايقول إلا الحق . وقوله نافذ ، ودعـــواه مقبولة ، وخبره مصدق، فى جميع ما قال .

مسألة :

وبيّنة التهاتر ، غير مقبولة .

التهاتر : مثل رجلين ، ارتفعا إلى الإمام ، وادعيا داراً ، أو أرضاً ، فى يد رجل ، فأقام كل واحد منهما البينة أنه تصدق بها عليه . فإن لم يعلم أنه تصدق بها عليه أولا وقبضها ، فإنه ينبغى للإمام ، أن يقضى بها لأولهما ادعى ، وأولهما أقام البينة عليها . ولا يلتفت إلى قول المدعى الثانى ، ولا إلى بينته ، لأنها تهـــاتر . والتهاتر غير مقبول والتهاتر: هو الشهادات التى تكذب بعضها بعضاً .

وقال بعض الفقهاء : لايقضى بها لأحد منهما، لأنه إنما يقع لكل واحد منهما نصف مقسوم . وما يشبهها من المسائل مثلها .

مسألة :

وللرجل أن لايشهد ، إذا وجد غيره . فإذا اضطر إليه ، ولم يجد من يثق به غيره ، فلا بد من أن يشهد . وإذا شهد ، فليقم الشهادة ، على من كانت عليه ، من أب ، أو ابن ، أو غير ذلك .

وكذلك قال الله تعالى : « كُونُوا قَوَّامين بالقِسطِ شُهَداءَ لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أنفُسِكُمْ أوِ الوالِدَيْنِ والأقربين » فلا يحل لأحد أن يكتم شهادة عنده ، إذا دعى

إليها ، أن يقوم بها ، على من كانت القاضى أبو زكريا . وقال ـ فى رجلين ، أقام كل واحـــد منهما البينة على صاحبه : إنه مملوك له ـ إن البينة بينة الأول منهما ، ويكون الآخر مملوكا له

وروى عن النبى ﷺ أنه قال: أكرموا الشهود، فإن الله يظهر بهم الحقوق والشهود يسمون : قوارى الله فى أرضه ، أى شهوده .

* * *

باب فى الشهود
وما يجب عليهم ويجوز لهم

وسألته عن قول الله : « وَلَا يَأْبَ الشهداءُ إذا ما دُعُوا » .

فقال من قال : الذين قد شهدوا

وقال من قال : الذين لم يشهدوا بعد .

وقال أبو عبد الله : يسعه أن لايجىء إذا كان يصاب غيره . وأما إذا اضطروا إليه ، فيلزمه حتى يجىء يشهد .

وقال أبو معاوية ـ عمن أخبره عن أبى على ـ أنه قال : عليك أن تشهد ، إذا دعيت ، كما عليك أن تؤدى إذا أشهدت .

وقال فى قول الله : « وَلَا يُضَارَّ كاتِبٌ ولا شهيـد » الذى يقول : لا أجعلك فى حل ، حتى تشهد ، وهو يجد غيره ، أو يقول : لا أجعلك فى حل ، حتى تـكتب لى ، وهو يجد غيره . فهذا هو الضرار .

مسألة :

قال أبو محمد : اتفق الناس على أن الشهداء ، إذا ما دعوا إلى أداء الشهادة لم يجز لهم أن يمتنعوا عن أدائها ، إلا مع العذر .

واختلفوا فى تحميلها ، إذا ما دعوا إلى حملها .

فقال بعضهم : واجب ذلك عليهم .

وقال آخرون : غير واجب . ولم يوجب ذلك أصحابنا .

قال أبو محمد : عندى أن الكاتب إذا احتيج إليه . وكان فارغا ، غير مشغول . ولا يوجد فى الوقت غيره ، وهو قادر على الكتاب ، عالم بأحكامه ، أنه لا يتأخر ، ويمنع ما علمه الله، عند الحاجة إليه .

قال أبو محمد : والنظر يوجب عنده فى الشاهدين ، عند الابتداء ، إذا كان لايوجد غيرهما وبتخلفهما يحذر أن يضيع الدين ، أو يفوت الميت عند الوصية ، وفيما يقر به العليل على نفسه ، عند الفزع ، وفراق الدنيا .

وكذلك النكاح ، والإشهاد على الإصلاح بين الناس.وماجرى هذا المجرى . فأما وهما موجود غيرهما ، فليس ذلك بواجب عليهما .

وأما قوله : « ولا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ » فهذا إنهما لا يلجآن إلى مايضرهما ، مع العذر لهما،مع وجود غيرهما ، من فرض يشق عليهما، وطلب قوت، يلتمسانه لعيالهما .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد عبد الله بن بركة ـ رحمه الله ـ : الشاهد إذا دعى الشهادة التى يحملها ، فامتنع من أدائها ، كان عاصياً لربه ، بتخلفه عن إقامتها ، إذ الأمة مجمعة ، على أن فرض الأداء واجب عليه .

فإن قام بأدائها غيره ، واستغنى عنه ، كان عليه التوبة إلى الله تعالى ، من امتناعه .

فإن لم يؤد الحق الذى يشهد به الآخر معه ، وكان الحق لا يثبت إلا بأداء الشهادة . وكان قعوده عن قيام الشهادة على المطلوب ، بسبب ضياع حق المطلوب ـ خ ـ : المشهود له ، كان للمال ضامناً ، بقعوده عن إقامة الشهادة .

فإن امتنع من أدائها إلا بعوض ، يأخذه على أداء الفرض ، الذى لزمه من أدائه ، لم يكن له ذلك . وكان عليه رده إلى من أخذه منه .

فإن كان الشاهد ، يخاف على نفسه ضرراً ، يؤدى به إلى تلفه ، وتلف عياله ، بالاشتغال فى أداء الشهادة ، من طلب قوته ، أو قوت عيـــاله ، كان الاشتغال بفرض نفسه ، أولى أن يبتدئ إليه .

فإن دفع المشهود له عوضاً ، ليقيم به رمقه ، ويسد به خلته ، كان عليه أداء الشهادة . وكان له ما صار إليه من العوض ، على ما وصفنا .

ويدل على ما قلنا : ما أجمع الناس عليه أن وصى اليتيم ، عليه حفظ مال اليتيم ، والقيام بحفظ ما يضمنه ، من حفظ ماله ، والقيام بمصالحه . وليس له على ذلك عوض معجل .

فإن خاف العجـــز ، عن طلب القيام بذلك ، لانشغاله بطلب قوته ، وقوت عياله ، جاز له الأخذ من مال اليتيم لقوته . وكما قال الله تعالى : « فمن كان غنيًّا فليستعفف . ومَن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » . فإن أدّى الشهادة مرة سقط الفرض عنه ، وجاز له أخذ العوض ، على إقامتها ، مرة ثانية ، ولسقوط فرضها عنه مرة ، بالمرة الأولى . وكان بمنزلة من أكرى نفسه ، فى عمل ، لا يلزمه فعله ، مما هو طاعة ، لله عز وجل ، كالحج ، وتعليم القرآن ، وعمل يؤدى بفعله إلى نفعه ، ونفع من استأجره . وبالله التوفيق .

مسألة :

قال أبو المؤثر : لا ينبغى للمؤمن ـ إذا احتيج إليه ، فى شهادة فى بيع ، أو شراء ، أو نكاح ـ أن يتأخر عن الشهادة ، إلا أن يكون يشك ، أو ينسى ، فيخبر الذى حمله الشهادة : إنى أشك ، أو أنسى ، فلا تتكل على شهادتى . فإن أشهده على ذلك ، فشك ، أو نسى ، فقد عذر به .

قال غيره :

وإن لم يقل له ، فلا بأس . ومن أبى أن يشهد ، وشهد غيره ، فلا إثم عليه. وإنما يكفرون إذا اجتمعوا على ترك الشهادة ، وهى فريضة ، يجزى فيها البعض عن الكل .

مسألة :

قال ابن عباس: إذا كانت عندك شهادة، فسئلت عنها ، فأخبر بها، ولا تمهل، لعله يرجع ، أو يرعوى .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ أنه قال : خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ، ثم يفشو الكذب ، حتى يشهد الرجل ، قبل أن يستشهد .

وروى عنه أنه قال ـ عليه السلام ـ : خير الشهود الذين يشهدون ، قبل أن يستشهدوا . قيل : وهذان حديثان صحيحان .

وقيل : معنى الأول : الشاهد الذى عنده شهادة، لبالغ عاقل حاضر عالم بها، قادر على مسألة الشاهد ، الذى عنده الشهادة له بها . فهـذا لا ينبغى للشاهد أن يشهد له ، قبل أن يستشهده . والحديث الثانى ، فى الشاهد عنده الشهادة لطفل ، أو ميت ، أو مجنون . فهذا الذى ينبغى أن يبتدئ بالشهادة وإن لم يسأل .

ولـكن ينبغى له ـ إذا كان كذلك ـ أن يصير إلى القاضى فيقول : عندى لفلان الطفل الصغير شهادة ، أو فلان المجنون،أو فلان الميت شهادة . فإن سألنى عنها ، شهدت بها .

فإذا قال له : قل ذلك ، شهد بما عنـده . ولا يبتدئ الشاهد فيقول : اشهد بكذا ، أو كذا ، قبل هذه المقدمة .

وعن رجل ، عنده لرجل شهادة . والمشهود عليه، يخاف منه حامل الشهادة، أن يشهد عليه ، أن يضره فى نفسه وماله . ثم طلب الذى له الشهادة إلى الشاهد، أن يؤدى الشهادة التى عنده ، على الذى يخاف منه ، أن يشهد عليه، أن يضره فى نفسه وماله . هل يجوز له أن يمتنع ، ولا يؤدى الشهادة،حتى يأمن على نفسه وماله، من قبل المشهود عليه ، أم لا ؟

قال : قد قيل : له فى ذلك العذر ، إذا لزمته ، حتى يأمن على نفسه .

وقد قيل : لا عذر له فى ذلك .

وأحب أن يكون له العذر ؛ لأنه ليس من الفعل . وإنما قالوا : لا تجوز التقية فى الفعل .

قلت له : وكذلك إن كان الذى له الحـق جائراً ، أو يخاف الشاهد ، على

للمشهود عليه ، إن شهد عليه ، أن يضره فى نفسه وماله . هل يجوز له أن لا يؤدى الشهادة ، حتى يأمن على المشهود عليه ؟

قال : إذا خاف أن يكون دالا للظالم ، على ظلمه ، معينا له عليه ، جاز له ذلك .

قلت : وهل عليه أن يؤدى الشهادة ، إلى السلطان الجائر ؟ وهل له أن يمنع ، حتى يؤديها إلى السلطان العادل ؟

قال : فأما امتناعه أن يؤدى الشهادة إلى سلطان عادل ، فلا أعلم له ذلك ، إذا كان ذلك ، مما لا يختلف فى ثبوته .

وأما أداؤها إلى سلطان جائر ، فقد اختلف فى إجازة ذلك ولزومه .

فقال من قال : يلزمه ذلك ، ويجوز له . وإن جار السلطان ، فعلى نفسه . وإن عدل ، فلنفسه .

وقيل : لا يجوز له ذلك ، إذا لم يأمن السلطان على المشهود معه ، أن يجور فى حكمه . فإذا أمنه ، ولم يظهر بالباطل ، أو لم يعلم منه ذلك ، كان له ذلك وعليه .

وقال من قال : ليس له ولا عليه ، أن يؤدى الشهادة ، إلا حيث يقام بالعدل فيها ، وتتظاهر أحكام العدل ، وأنه لا يحكم بباطل ، ولا يميل ظاهر فى أحكامه .

قال غيره :

أرجو أنى سمعت من يروى أنه سأل أبا عبد الله محمد بن أحمد السعالى ، عن مثل هذا فقال : « لا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ » .

وقال : إنه سأل أبا عبد الله محمد بن الحسن بن الوليد السمدى . فقال له : يشهد والله يحفظه .

مسألة :

وإذا تبايع رجلان ، بيعاً فاسداً ، لم يحز لأحد ، أن يحمل تلك الشهادة ، ولا أداءها ، الواجب عليه أن يعرفهما فساده ، ليرجع. وله أن يشهدعلى دفع الثمن، كما علم ، ليرجع فى حقه فيأخذه .

مسألة :

من الزيادة المضافة : رجل دعى ، على شهادة على بيع مال ، من الأموال ، لا يعرفه لمن هو ، إلا أن الذى يشهده على ذلك . ويريد بيعه قاعدا فيه . ويدعيه وهو منزله . هل له أن يشهد ؟

قال : معى أنه إذا كان قعود البائع، فى المنزل الذى يريد بيعه ، قعود السكن، وماتثبت به اليد ، كان عندى هو أولى به ، حتى يعلم غير ذلك .

وإن كان قعوده ، فيه ، بمنزلة الداخل ، ولم يثبت له بذلك سكن ، ولا يد ، فهو وغيره فيه سواء .

وعلى قول من لا يجوّز شراءه منه ، حتى يصح أنه له ، أو تثبت له فيه يد . وكذلك لا يجيز الشهادة على بيعه ، وعلى قول من يجيز الشراء منه ، ولو لم يصح أنه له ، ولا تثبت فيه .

وكذلك يشبه عندى ، أن تجوز الشهادة فيه .

وإذا كان يعلم أن له فيه شريكا ، فباعه كله ، فلا يجوز بيع مال غيره ، إلا بيع حصته هو خاصة . فإذا أمسكن حقه وباطله ، فالحـــق أولى به ، حتى يعلم باطله .

مسألة :

وعمن دعى إلى شهادة ، فحضر المجلس ، أو لم يدع ، فلم يسمع .

قال أبو الحوارى إن كان دعى ، فجعل أصبعه فى أذنيه ، فلم يسمع ، فـــلا يشهد .

فإن كان ، قد قام بالشهادة غيره ، وصح الحق . فنرجو أنه قد تخلص من الإثم ولم يكن له أن يغرم .

وإن كان الحق ، قد بطل ، فقد غرم ، وأثم فيما فعل ولا يحكم عليه بالغرم. وأخاف أن يكون بمنزلة من كتم الشهادة. ولو كان وليا لنا، ماتوليناه على ذلك، إلا من بعد توبة . ولا تصح توبته عندنا إلا بالغرم .

فإن كان لم يدع . وكان فى المجلس ثلاثة قصامداً ، ففعل هذا ، لم يلزمه ، ما لزم الذى دعى ، وإن كان قد أساء فى ذلك ولا نقول : إنه آثم ، ولا غارم . ولا تزول ولايته . والله أعلم.

مسألة :

فى الشاهد ، يشترط على الذى يحمـل له الشهادة : إن أردت حملتها . فهذا شرط باطل ، إذا كان الحكم فى البلد .

وإن كان الحكم فى غير البلد ، وشرط أنى لا أخرج إلى بلد آخر ، فهذا شرط ثابت . ولا إثم عليه . وإن أداها ، فى القريب والبعيد ، كان أفضل وأسلم. والله أعلم

مسألة :

فى الشاهد ، إذا لم يذكر ، وكان عنده ولى له ، فذكره .

قال : حتى يذكره هو .

مسألة :

فى الشاهد ، إذا شك فى شهادته . فما حفظ صحيحا بلا شك ، شهد به . وما شك فيه ، لم يشهد به .

فإن عاد ، فسأل من استشهده ، شهد بإقراره المؤخر . وما حفظ من الأول ، لم يتركه وإنما يترك ما لم يحفظه . وسؤاله أفضل .

* * *

باب فى استفهام المشهد والشهود

وعن رجل ، أشهد على نفسه بحق ، فقال له الشهود : نشهد عليك ؟

قال : إى ، أو قال : بلا .

فقوله : إى أو بلا ، كقوله : نعم ؛ لأن الله عز وجل قال : « ويستنبِئونك أحقٌّ هو قلْ إى وربِّى » .

وقال فى موضع آخر: «وقال الذين كفروا لا تأْتِينَا الساعة . قل بَلى وربِّى».

مسألة :

وسألته عن رجل ، يقول لرجـــل فى مجلس ، يريد أن يبيع شيئاً أو يهبه . فيقول له : بايعتنى كذا ، أو قد وهبت ، فيسكت . فيقول رجل من المجلس : قل : نعم فيقول : نعم . أتكون هذه شهادةً وإقراراً ؟

قال : لا . إلا أن يقول : نعم . قد فعلت كذا وكذا .

مسألة :

وقال هاشم : إذا قرئت الوصية على الموصى . وقيل له : نشهد عليك ؟ فحرك رأسه . إنها جائزة .

وقال غيره : لا تجوز .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إذا قرئت الشهادة على القاضى ، وعلى المشهود عليه . وقال

القاضى للشاهد : هذه شهادتك ؟ فقال الشاهد : نعم . بهذا أشهد . قبلها القاضى ، وأثبتها عنده .

والذى نأمر به : أن لايكتب الكاتب شهادة الشاهد ، إلا حتى يشهد بها الشاهد ، مع القاضى . ويسمى بها ، ويسرقها مع القاضى . ثم حينئذ يأمر القاضى ، أو الإمام ، الكاتب أن يكتب الشهادة . ولا نرى أن يكتبها ، حتى يمليها عليه الشاهد حرفاً حرفاً . ولا يكتب الكاتب ، شهادة الشاهد بالمعنى ، ويقرؤها عليه . فيقول : نعم هذه شهادتى ، لأنه ربما غاب ، وطلب الشاهد عن الحرف ، فيكتبها الكاتب ، خلاف ما عند الشاهد . وبحسب الشاهد أنه كذلك . مثل أن يقول الشاهد : أشهد على فلان ، أو فلان . فيكتبها الكاتب : شهد على فلان وفلان .

فإن وليها الحاكم ، وكتبها غير ثقة ، وهو يسمع ، ويبصر فيها فلا بأس ، ولا يلى كتبه وحملها إلا أمين ثقة . والله أعلم .

مسألة :

وقال : ليس على الحاكم أن يفرق بين الشاهدين ، ويسمع شهادة كل واحد منهما وحده . وقال الله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إحداهما فتُذَكِّرَ إحداهما الأُخرى » وقد يقوى الشاهدان ، ببعضهما بعض ، إذا اجتمعا .

ورفع موسى بن على : أنه وجد أن المشهود عليه ، له أن يفرق بين الشاهدين ، إذا طلبه .

مسألة :

وعن موسى : إن شهـــد شاهدان ، على امرأة بشيء . فقيل لهما : رأيتماها ؟ . فقالا : لا . إلا أنها هى فلا نرى أن تقبل شهادتهما .

مسألة :

وإذا استفهم الشاهد المشهود عليه . وقال له : أشهد عليك بجميع ما فى هذا الكتاب وقد عرفته وفهمته . فقال: نعم . فأراد تأدية الشهادة ، عند الحاكم .

قال له : قلت لفلان ابن فلان هذا : أشهد عليك بجميع ما فى هذا الكتاب. وقد عرفته وفهمته ؟

فقال : نعم . وأنا شاهد عليك بذلك .

وإن كانت الشهادة على الوصية من أبواب البر قال : ولم أعلم أنه رجع عن هذه الشهادة ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

وإن كان على حق ودين قال: وما أعلم أنه برئ من هذا الحق، أو هذا الدين إلى أن أديت هذه الشهادة ، بعد أن يقرأ على الحاكم ـ خ ـ كتاب هذه الشهادة.

مسألة :

وليس على الحاكم ، أن يحتج على الخصوم ، فى جرح البينة ، ولا المعدلين ، إلا أن يطلب ذلك الخصوم المشهود عليهم ، ولا المعدل عليهم .

مسألة :

زيادة ـ قيل فى الشهود : لا تكتب شهادتهم ، إلا عن رأيهم .

وقول : إنه يجوز ذلك ؛ لأن الكتاب ليس بحجة لهم ، ولا عليهم .

أبو عبد الله: هل على الحاكم أن يسأل الشاهد، إذا شهد على رجل، بشهادة فى المرض . أكان ثابت العقل ؟ فنعم يسأله عن ذلك .

فإن قال : إنه قد كان فى شدة ، غير أنى لم أعلم أنه ذاهب العقل .

فإذا كان يعرفه ، بصحة العقل ، من قبل . ثم شهد أنه لا يعلم فى عقله تغييرا . فهذه شهادة جائزة .

مسألة :

أبو عبد الله ـ عن موسى بن على ـ أنه لا تقبل الشهادة : أن هذا المال فى يد فلان حرام، حتى يفسر الحرمة . فإن رأى الحاكم حراماً رده .

مسألة :

وإذا قال الطالب : اشهدوا أن لى على فلان كذا . فيقول المشهود عليه : نعم اشهدوا ، فإنه يلزمه قوله : نعم اشهدوا ، تصديقاً لما ادعى عليه .

مسألة :

وإذا شهد مع الحاكم شاهدان ، بحق على رجل، وهما غير ثقتين . فلا يجوز له أن يحكم بقولهما ، إلا أنه إذا كان يعلم ، أنهما صادقان ، فى شهادتهما ، رفعهما إلى حاكم غيره . ولا يلى هو ذلك الحكم . ولا يلى إبطاله . ويلى ذلك غيره ، بما يعلم هو منهما ولا يعلم هذا .

مسألة :

وإذا شهد شاهد، مع الحاكم. ثم مات أو غاب، فادعى المشهود عليه: أنه رجع عن شهادته، دعاه على ذلك، بشاهدى عدل .

مسألة :

من الزيادة المضافة : وقول المشهد، إذا قال للشاهد: اشهدوا علىّ بما، أو بكل ما كله سواء ، إذا قرأه عليه ، وأقر بمعرفته ، كانت ثابتة . وبأى الحرفين شهد ، جاز له ذلك ـ إن شاء الله ـ إذا غمى عليه ، أىُّ أحدهما أشهـــده به . ويتحرى بذلك الصدق ـ إن شاء الله .

وأما إذا قرأه عليه ، ولم يقر بمعرفته ، لم يكن ذلك ثابتاً ؛ لأنه لم يأت بالقصة التى يكون بها مقرا بمـا فى الـكتاب ؛ لأنه يمـكن أن يقرأه عليه ، ولا يسمعه . ويمـكن إن سمعه، لا يعرفه .

فإذا أقر ، بمعرفة بما قد قرأه منه عليه ، أو بمعرفة ما فيه . فذلك ثابت عليه ، إلا أن الشاهد، يشهد بما استشهاده به المشهود عليه ، على تفسيره ذلك . فإن ثبت فى الحـكم ، فذلك إلى الحاكم . وإن لم تثبت، فذلك إلى الحاكم .

مسألة :

وإذا شهد الشاهد على المشهد : إنى أنا كتبت له وصيته هذه، وقرأتها عليه. وقلت له : أشهد عليك بهذا؟

قال : نعم . وأنا أشهد عليه بهذا . فهذه شهادة جائزة ، إذا قال : إنه يشهد عليه بهذا ، بشىء معروف .

وإن كتب: أقر فلان لفلان بكذا . ثم قرأه عليه فقال: نعم. فلا يشهد عليه أنه أشهده لفلان بكذا . وإنما يخبره بما كان . فإن ثبت عند الحاكم ، أنفذه . وإن لم يثبت رده ، فى الشاهد ، يستفهم المشهود عليه ، قد فعلت كذا . فسكت فيقول رجل: قل: نعم . فيقول : نعم . أتكون شهادة وإقرارا ؟

قال : لا . إلا أن يقول: نعم قد فعلت كذا ، ما استفهمه .

* * *

باب فى الزيادة فى الشهادة بعد التأدية

وقيل : كان شريح يقول للشاهدين ـ إذا حضرا ـ : إنى لم أدعكما. وإن قمتما لم أمنعكما . وإنى متحرز بكما يوم القيامة ، فتحرزا لأنفسكما .

مسألة :

وقيل : ليس للحاكم تلقين الشهود شيئا يفوهون به .

مسألة :

فى الشاهد ـ إذا رجع بعد أن يشهد ـ فقال : ذكرت كلمة كذا ، وأتوهم أنى زدت كلمة كذا ، فيزيد الحرف ، وينقص مراراً . فما دام يزيد فى شهادته ، وينقص منها . فذلك مقبول منه ، ما لم يقع الحكم. فإذا وقع الحكم ، لم يقبل له بعد ذلك ، زيادة ولا نقصان . وكان الحكم بآخر ما شهد به .

* * *

باب فى ألفاظ الشهادات

أشهد على إقرار فلان ابن فلان البائع ، وفلان ابن فلان المشترى ، فى جميع ما سمى ووصف ، من إقرارهما ، فى هذا الكتاب ، من البيع والابتياع ، والقبض والإقباض ، وخلاص الدرك ، والافتراق بالأبدان ، إلى غير ذلك ، بما ذكر وبيّن ، فى هذا الكتاب ولا أعلم أن هذا البيع والابتياع ، ولا فى شىء منهما ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

أشهد على إقرار فلان وفلان ، بجميع ما سمى ووصف ، من إقرارهما فى هذا الكتاب ، لفلان ابن فلان ، على ما ذكره فيه ولا أعلم أن هذا الإقرار ، بطل بوجه ، ولا سبب ، إلى أن أقمت هذه الشهادة .

يقول الشاهد : أشهد على إقرار فلان ، بجميع ما سمى ووصف ، من إقراره ، فى هذا الكتاب ، من الصداق المذكور مبلغه فيه ، لزوجته فلانة . وهو كذا وكذا . ولا أعلم أنه برىء إليها من ذلك . ولا من شىء منه ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

أشهد على إقرار فلان ابن فلان : أنه تزوج فلانة تزويجاً صحيحاً ، وخلصت له فى عقدة نكاحه . ولا أعلم أنه طلقها ، ولا خالعها ، ولا أخرجها من تزويجه ، بوجه من الوجوه ، ولا بسبب ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

وإن حضر التزويج ، لم يقل : على إقرار فلان . ويقول : أشهد على فلان ، أو يقول : أشهد أن فلانا تزوج فلانة .

ويقول الشاهد : أشهد على إقرار فلان : أنه طلق زوجته ثلاث تطليقات ، بكلمة واحدة ، بانت بهن منه ، وانقطعت عصمة الزوجية . ولا أعلم أنه جدد بينهما عقدة نكاح إلى أن أديت هذه الشهادة . هذا إذا طال العهد بالطلاق . وإن كان قريب عهد ، لم تحتج إلى ذكر تجديد النكاح بينهما .

* * *

باب فى الشهادة على الوكالة

أنا أشهد على إقرار فلان ابن فلان ، بجميع ما سمى ووصف ، من إقراره ، فى هذا الكتاب ، من الوكالة المذكورة لفلان ، على الشرائط المشروطة المعينة ـ خ ـ المبينة . ولا أعلم أن هذه الوكالة بطلت ، ولا شىء منها من شرائطها ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

وإن شئت قلت : ولا أعلم أنه رجع عن هذه الوكالة .

* * *

باب الشهادة على الوصية

أشهد على إقرار فلان الهالك ، بجميع ما سمى ووصف ، من إقراره ، فى هذا الكتاب ، من الوصية والوصايا والدين والعتق والولاية ، وغير ذلك ، مما سمى ووصف ، من إقراره فيه . ولا أعلم أنه رجع عن ذلك . ولاشىء منه ، ولاأخرج وصية المذكور فى هذ الكتاب ، فى شىء مما اعتمده ، إلى أن هلك ، وأديت هذه الشهادة .

* * *

باب الشهادة على الديون

أشهد على إقرار فلان ابن فلان . بما سمى ووصف ، من إقراره فى هـــذا الـكتاب ، من الديون المذكورة فيه ، لفلان . وهو كذا وكذا . ويصف العقد على ما ذكر وبُيِّن فى هذا الـكتاب . ولا أعلم أنه خرج إليه من ذلك ولا من شىء منه ، ولا برىء إليه منه ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

وإن كان لهذا الدين رهن . قلت : أشهد على إقرار فلان ابن فلان ، بجميع ما سمى ووصف ، من الإقرار . كل واحد منهما ، فى الدين والرهن والارتهان ، المذكور كله فى هذا الـكتاب . ولا أعلم أن هذا الرهن والارتهان . ولا شىء منه بطل من ذلك ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

* * *

باب الشهادة على العتق

أشهد على إقرار فلان ابن فلان ، بجميع ما سمى ووصف ، من إقراره ، فى هذا الكتاب ، من العتق المذكور فيه ، على ما ذكر وبُيِّن . وأنه قد أعتقه . ولم يبق له فيه ملك .

* * *

باب الشهادة على الملك

أشهد أن هذا الغلام ملك لفلان ابن فلان ـ ولا أعلم أنه باعه ، ولا وهبه ، ولا نحله ، ولا أخرجه من ملكه ، بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

وإن كان غائبا سمى ووصف ـ يقول : أشهد أن العبد الزنجى ، أو الحبشى ، أو العبدة الفلانية الحبشية ، أم فلان ، أو بنت فلان ، أو أخت فلان ، ملك لفلان. ولا أعلم أنه باعها ، ولا وهبها ، وأخرجها من ملكه ، وما أعلم أنه باعه ، ولا أزاله من ملكه .

وإن قلت : بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب ، فحسن إلى أن أديت الشهادة : أشهد أن هذه الأرض المحدودة ، الموصوفة المذكورة ، فى هذا الكتاب ، لفلان . وهى بيده يتصرف فيها تصرف الملك . ولا أعلم أنه باعها ، ولا وهبها ، ولا نقلها عن ملكه ، بوجه من الوجوه ، التى تنتقل بها الأملاك ، وتزول بها الأموال ، إلى أن أديت هذه الشهادة .

* * *

باب الشهادة على الصداق

أشهدني فلان ابن فلان ، والد فلان ابن فلان هـذا ، أن عليه لفلانة بنت فلان ، خمسين نخلة ، بأرضها وشربها من الماء ، صداقا لها عليه . ولم أعـلم أنها زالت عنه ، إلى أن مات . وأنا شاهد عليه بذلك . وما أعلم أنها استوفت هـذا الصداق ، إلى أن أديت هذ الشهادة .

* * *

باب الشهادة على النكاح والرضا

أنا أشهد أن فلانة بنت فلان هذه ، زوجة فلان ابن فلان هذا . وما أعلم أنها بانت منه ، بطلاق ، ولا بوجه من وجوه الفراق ، مما يبينها منه ، عن حكم الزوجية ، إلى أن مات ، وترك من الورثة ولده وزوجته ، فلانة بنت فلان هذه. ولا أعلم له وارثاً غيرهما ، وأنا شاهد عليه بذلك .

مسألة :

أبو الحسن ـ فى الشهادة قطعا ـ : أن فلانا زوج فلانة ، وأن فلانة زوجة فلان .

قال : تثبت شهادتهم ، ولا يسألون عن ذلك . ولهم أن يشهدوا ، إذا علموا بالتزويج ، من قبل الشهرة ، إلا أن يعلموا أنها بانت .

* * *

باب الشهادة على الوكالة

أنا أشهد أن فلانة بنت فلان ، التى شهد لها فلان ابن فلان هذا ، على فلان ابن فلان ، والد فلان ابن فلان ، بهذه الشهادة ، هى التى وكلت فلان ابن فلان، فى كذا وكذا . وأنا شاهد عليها بذلك .

ومن الكتاب الذى ألفه القاضى أبو زكريا يحى بن سعيد :

سألت أبا عبد الله محمد بن تمام النخلى ، عن الشاهد ، إذا شهد أن فلان ابن فلان ، أقر عندى لفلان ابن فلان كذا ، أو أشهد أن عليه لفلان ابن فلان كذا ، ولم يذكر . وما أعلم . هل تجوز شهادته ؟

قال : جائزة شهادته .

ومن الكتاب :

سألت أبا بكر أحمد بن محمد بن خالد ، عن الشهادة ، فى الضرب والجراحات كيف يكون أداؤها ، إن كانت الإصابة بينة ؟

قال : يقول : أنا أشهد أن فلانا، جرح فلانا ، هذا الجرح . وأن هذه الإصابة من فلان . ولا أعلم أنه أبرأه منها .

وإن كانت قد ذهبت ، فيشهد أنه قد جرحه جرحاً باضعا ، أو ملحما ، فى موضع كيت وكيت من بدنه . ويصف طوله وعرضه . وما أعلم أنه أبرأه من ذلك الجرح .

* * *

باب الشهادة على الطرق

قلت : الشهادة على الطرق .

قال: يقول: أنا أشهد أن هذا الموضع طريق جائز. ولا أعلم أنها زالت بحق.

مسألة :

قلت : وكذلك إن أدركت الطريق ، بين مال وساقية ، أحدث فيها رجل حدثا ، وأراد الشاهد أن يشهد كيف يشهد ؟

قال : يشهد بعلمه . ويعجبني أن يشهد : أني أدركت هذا المال هاهنا ، وهذه الساقية هاهنا . ولا أعلم بين ذلك ملكا لأحد ، إن كان علمه كذلك .

مسألة :

ومن قال : أشهد لله أن على فلان لفلان كذا وكذا ، فقد أصح الشهادة .

مسألة :

من الزيادة المضافة في الشاهدين — إذا قالا : قال لنا هذا : اشهدا على أن علي لفلان مائة درهم . قلنا : نعم . هل تكون شهادة ثابتة ، يحكم بها الحاكم ؟

قال : نعم .

مسألة :

أنا أشهد أن فلانا هذا مملوك ، لورثة فلان ابن فلان ، مما تركه عليهم ، فلان ابن فلان . وما أعلم ، أنه زال منهم ، بوجه من الوجوه ، إلى أن أديت الشهادة ، وأنا شاهد عليه ، لهم بذلك .

مسألة :

رجع إلى الكتاب :

وجدت فى بعض الآثار ، فى الشاهد ، إذا شهد أن هذا المتاع لفلان . وما علمت أنه زال منه بحق الجواب ، أن شهادته غير جائزة ، حتى يقول : وما أعلم ؛ لأن هذا غيب ، يمكن أن يكون علم ، ثم نسى .

مسألة :

وإذا أراد الشاهدان تأدية الشهادة قال كل واحد منهما ، على الانفراد : أنا أشهد أن فلان ابن فلان ، وكل فلان ابن فلان . ويشير بيده إليه ، إذا كان حاضرا . وإن لم يشر بيده إليه ، فلا بأس ، إذا عرف فى طلب الحق الذى له على فلان ابن فلان الهالك ، على ما يجب له فى الحكم ، إلى من رآه من حكام المسلمين .

وجعل له أن يقيم البينة العادلة له ، وأن يسمع البينة العادلة عليه .

وجعل له تحليف من يجب عليه اليمين له .

وجعل له قبض ما وجب له ، من هذا الحق ، الذى وكله فى طلبه ، على ما أراه وأقامه فى ذلك مقام نفسه ، وأجاز له فى جميع ذلك ، جميع ما يجوز له . وما أعلم أنه رجع عن هذه الوكالة ، إلى أن أديت هذه الشهادة . وأنا شاهد عليه بذلك .

* * *

باب الشهادة على النكاح والرضاع

أنا أشهد أن فلان ابن فلان الهالك ، أشهدنى على نفسه : أنه قد تزوج فلانة بنت فلان ، على صداق عاجل . وهو كذا وكذا ، وعلى صداق آجل . وهو كذا وكذا نخلة ، من نخل قرية كذا وكذا ، وقبلها بذلك . وأنا شاهد عليه ، بجميع ذلك .

ولا أعلم أنه برىء من جميع هذا الصداق ، عاجله وآجله . ولا شىء منه إلى أن مات .

ولا أعلم أنه صار إليها هذا الصداق ، ولا شىء منه بعد موته ، إلى أن أديت هـذه الشهادة ، لأنهما إذا شهدا على الهالك : أنه تزوجها ، بكذا وكذا ، لم تثبت إلا أن يقولا . وقبل لها بذلك ، إلا أن يشهد أن عليه لها كذا وكذا . فحينئذ غير مفتقر إلى ذكر القبول .

مسألة :

وعن الشاهد ـ إذا شهد عند الحاكم ، على كتاب ، كيف يشهد ـ خ ـ يقول ؟

فالذى ينبغى للشاهد : أن يقول : أشهدنى فلان وفلان ، على أنفسهما ، بجميع ما فى هذا الكتاب . وإن شاء قال : أشهد على فلان وفلان ، بجميع ما فى هذا الكتاب .

وإن شاء قال : أقر عندى فلان وفلان ، بجميع ما فى هذا الكتاب .

وإن شاء قال : أقر عندى فلان ابن فلان ، وفلان ابن فلان ، بجميع ما فى هذا الكتاب، وأشهدانى على أنفسهما، بجميع ما فيه . وسواء كان أحد الرجلين المشهود عليهما . فى الكتاب ، مع صاحبه ،حاضراً أو غائباً. فانظر فى ذلك وعدله، فإنه لعله عن قومنا .

مسألة :

ويقول : إنى رأيت كذا المشهود به ، فى يدى فلان . ولا يشهد بأنه له ، إذا لم يكن عنده ، من العلم فى ذلك، إلا اليد . ويقول: أشهد أن فلان ابن فلان، باع هذه الدابة ، أو هذا العبد ، أو هذا الثوب ، أو يقول : أعطاه . أو يقول : أوصى له به ، إذا كان الأمر كذلك .

وإذا كان علم ، أنه قد أحرزه بالعطية عليه . أو يقول : بأنه قبض العطية ، ويشهد بذلك ، ويخبر بما كان عليه ، من الأمر بينهما . والشهادة على علم يؤديها الإنسان ، على ما علم ، من حال المشهود له ، والمشهود عليه .

مسألة :

والبينة إذا شهدت ، قبل أن يستنطقها الحاكم ، لم تقبل . فإن عاد الحاكم استنطقها بعد ، فشهدت ، فللحاكم قبولها .

مسألة :

قال : ولو قال الشاهد : أشهدنى . وإنما سمعه يقر ، كان عندى بذلك كاذباً ؛ لأنه لم يشهده . وأخاف عليه الإثم ، فى تبديل المعنى واللفظ وتحريفهما .

وأما على قول من يجعلها شهادة ولو حكى الحكاية ، كانت شهادة . فقال : أشهدنى ، رجوت أن تجزيه التوبة . ولا يكون ضامنا . وأخاف عليه الضمان ، على قول من يقول : إنها ليست بشهادة ، إذا حكاها .

وإذا أشهده ، أو أقر معه ، ثم سأله رب المال الشهادة ، فشهد بالقطع : أن عليه له ذلك ، الذى أقر به ، أو أشهده به ، كانت عندى هذه شهادة على الغيب ، وتعاطى علم ما لم يعلم . وأخاف أن تكون شهادته زورا ، فيما بينه وبين الله .

وأما معنى الضمان ، فإذا كان لو شهد بعلمه ثبت ، رجوت أن تجزيه التوبة . والله أعلم .

مسألة :

ومن كان عنده شهادة لرجل ، ثم عاد أشهده عليه ، بحضوره عند الحاكم ، له أن يشهد بعصيانه ، ويشهد بالحق عليه .

مسألة :

ومن ادعى فى مال ، فى يد رجل . فحضر شهود . فشهدوا أن هذا المال له ولشركائه ، فليس له شىء ، ولا لشركائه .

* * *

باب فى أحكام الشهادة وألفاظها

سئل أبو مالك ، عن رجل ، ادعى على رجل ، أنه عبد له ، وأنكر المدعى عليه ، وأحضر المدعى شاهدى عدل ، فشهدا أنه عبده .

قال : لا تقبل شهادتهما .

قلت : فكيف يشهدان ؟

قال : يقولان : إنه عبده ، لا نعلم أنه باع ذلك العبد ، ولا وهبه ، أو يقولان: لا نعلم أنه خرج من ملكه ببيع ، ولاهبة .

مسألة :

وعن رجل أوفى زوجته صداقها . كيف تكون الشهادة منها؟ فإن أشهدت: أنها قد استوفت صداقها، عاجله وآجله ، الذى عليه لها، وهى عارفة به ، فقد ثبت. وإن سمّت به ، فهو أثبت .

مسألة :

وإذا أقرت أمة : أنها مملوكة لرجل ، فإنما مثله يشهد الشهود ، على إقرارها بالملكة . ولا يشهدون أنها أمته ، لأن شهادة الإقرار غير شهادة القطع، والتفريق فى الأحكام .

مسألة :

وفى جواب أبى الحوارى : رجل شهد تزويج رجل بامرأة، وشهد بالصداق ثم أشهدت المرأة البينة : أن صداقها الذى على زوجها ، هو له بحق عليها له ،

فيؤدى هذا الشاهد علمه ، بالتزويج والصداق . ويؤدى الشاهدان علمهما ، بهدم الصداق عنه .

وإن كان الشاهدان : أشهدا هذين ، عن علمهما ، بهدم الصداق، يشهد هذا بعلمه ، بالتزويج والصداق . ثم يشهد عن شهادة الشاهدين . ويقول : أشهدنى فلان وفلان ، عن شهادتهما:أن هذه المرأة قد هدمت صداقها،عن فلان ابن فلان.

مسألة :

وإذا كانت الشهادة على جرح، أو ضرب. فيقول: أنا أشهد أن فلانا جرح فلانا ، هذا الجرح ، وأن هذه الإصابة من فلان ولا أعلم أنه أبرأه منها .

وإن كانت قد ذهبت ، فيشهد أنه جرحه جرحاً باضعاً ، أو ملحماً، فى كيت وكيت ، من بدنه . ويصف طوله وعرضه . وما أعلم أنه أبرأه من ذلك الجرح .

قلت : فالشهادة على الطريق ؟

قال : يقول : أنا أشهد أن هذا الموضع طريق جائز ، أو طريق . ولا أعلم أنها زالت بحق .

قلت : وإن كانت الشهادة على عبد ؟

قال : يقول : أنا أشهد أن هذا العبد لفلان ابن فلان . ولا أعلم أنه خرج من ملكه ببيع ، ولا هبة .

مسألة :

أبو الحسن : وليس تقبل شهادة الشهود : إنا سمعنا . ولا إنا عندنا كذا ،

حتى يشهدوا بهـا ، قطعا بدعواه على الآخر ، وحوزه المال ، بعلم من الآخر ، أو يشهدوا : أن أصل المال لهذا . ولا يعلمون أنه أزاله بوجه .

مسألة :

فى الشهود ـ هل لهم أن يشهدوا بالمعنى ـ إذا نسوا اللفظ ، ولم يشكوا فى المعنى ؟

قال : لا يبين لى إجازة الشهادة ، على المعنى الذى يصلحه الشاهد ، من ذات نفسه ، إلا أن يكون شىء ، لا يشك فى علمه بذلك. فذلك ما لا يعدم أن يكون.

مسألة :

ولو شهد شاهدان ، على رجل أن هذا المال ، فى يده حرام، وأن زوجته هذه عليه حرام ، أو وقعت بينهما حرمة ، ولم تفسر البينة : ما هذه الحرمة ؟ ولا هـذا الحرام ؟ لم تكن البينة، فى مثل هذا حجة فى الأحكام ولا قذفه لمن شهدوا عليه. ولا يحكم على المشهود عليه بمكفرة ، ولا بإخراج ذلك من يده ، من زوجة، أو مال، حتى تفسر البينة ، كيف ذلك من الرأى ، أو الدين ، أو الخاص ، أو العام .

وإذا ثبت معنى هذا فى الحرمة ، ثبت فى شهادتهما بطلاقها ، أنه طلقها ، أو ظاهر منها ، أو لاعنها فإذا لم يفسر اللفظ ، الذى يصح فى الحكم ، على ما يخرج فيه ، قطع حجته ، وصحة فساد ذلك ، لاحتمال جهـل الشهود ، بما وجب ذلك ، وخروج قولهم فيه ، بمعنى الصفة ، للطلاق أو البرآن ، أو الإيلاء ، أو الظهار ، إلا القول المشهود عليه ، الذى يوجب الطلاق. وكذلك كل شىء يخرج على هذا .

• • •

باب فى الشهادة على الصكوك

سألت أبا سعيد : هل يجوز الشاهد ـ إذا قال لرجل ـ: أشهد عليك، بجميع مافى هذا الكتاب فقال : نعم ؟ هل يجوز له أن يشهد عند الحاكم ؟ فيقول : أنا أشهد على فلان ابن فلان ، بجميع ما فى هذا الكتاب .

قال : الذى معى أنه يقول عند الحاكم : قلت لفلان ابن فلان : أشهد عليك ، بجميع مافى هذا الكتاب ؟ قال : نعم . وأنا أشهد عليه بذلك . ولا يبين لى ماقلت أنت .

قلت : وتكون هذه الشهادة جائزة ثابتة ؟

قال : نعم . هذه شهادة ثابتة معى ، إذا شهد بها على ماوصفت لك .

قلت : ويجوز للشاهد أن يقول : هذا هو الكتاب الذى أشهدنا عليه ،فلان ابن فلان ؟

قال : نعم .

قلت : فإن كان الكتاب مع ثقة عندى .

وسألته : هل هذا هو الذى أشهدنا عليه فلان ؟

قال : نعم .

قلت : هل يجوز أن أشهد على ما فى ذلك الكتاب ؟

قال : قد قيل ذلك، إذا كان الثقة قد استودعته ذلك الكتاب ، أو استودع إياه بحضرتك بأمرك .

قلت : . لو نسيت أنا ما فى ذلك الكتاب ، يجوز ذلك ؟

قال : نعم . إذا ذكرت أنك استودعته إياه، وأن المشهد أشهدك على ما فى هذا الكتاب . فإذا عرفت هذا وحفظته ، جاز لك أن تشهد بعلمك فيه .

قلت : فإن كان هذا الكتاب ، مع ثقة ، غير أنى عارف ، أنه هو الكتاب بعينه . ولا أعلم أن فيه زيادة بعد الشهادة . هل يجوز لى أن أشهد عليه ؟

قال: إذا علمت أنه بعينه وعلمت أنه لم يزد فيه، جاز لك أن تشهد بما استشهدت فيه ، وبعلمك فيه ، حتى تعلم أنه زيد فيه ، إذا كان مستودعاً لك ، على ما وصفت لك ، فى أول المسألة . وليس لك فى هذا كله ، أن تشهد على شىء مما أشهد على المشهد لك ، بنفس ما أشهدك به ، من مجمل أو مفترق .

فإن كانت الشهادة مجملا ، على ما فى هذا الكتاب ، جاز لك أن تشهد بها مجملا ، على ما فى هذا الكتاب .

وإن أشهدك على غير جملة ما فى هذا الكتاب ، ولم تحفظ منه هذا اللفظ ، فإنما تشهد من جميع ذلك ، ماحفظته بعينه ، وما لم تحفظه بعينه ، لم تجز الشهادة عليه ، ولو كان الكتاب مع ثقة ، أو كنت مستودعا له ذلك . فافهم فرق ما بين الشهادة ، على الجملة ، وعلى المفترق ، من غير الجملة ، كان مستودعاً ، أو غير مستودع ، وفى يد ثقة ، أو غير ثقة . فلا تحمل الأمور بعضها على بعض. وبالله التوفيق.

مسألة :

سألت أبا الحسن ـ عن الذى يكتب إذا كتب ، وسلم إلى الشهود كتابا ،

فيه وصية . وقال : اشهدوا علىّ ، بما فى هذا الكتاب ولم يقل : إنه قرأه . هل يشهدون عليه بما فيه ، إذا قال : إنه وصيته ،

قال : لا ، حتى يقول : إنه قرأه أو قرىء عليه ، وفهمه ، أو فهم ما فيه . فاشهدوا علىّ بما فيه .

قلت له : وكذلك إذا قال الذى لا يقرأ : إنه قد قرىء عليه . فاشهدوا علىّ بما فيه ؟

قال : نعم . يشهدون عليه ، بجميع ما فيه ، إذا أقر : أنه قرئ عليهم ، أو فهم ما فيه .

قال : وأما إذا كتب الوصية ، وفهموا الوصيـــة ، وما أوصى به الموصى : اشهدوا علىّ ، بما فى هذا الكتاب . فليس لهم أن يشهدوا عليه ، بمـــا فى ذلك الكتاب ، إلا أن يحفظوا هم ، إذا قرئ عليهم ، ما فى الكتاب .

مسألة :

مما يوجد ، أنه عن أبى عبد الله ـ رحمه الله ـ وعن رجـــل ، أشهد قوما ، وكتبوا شهادتهم ، ودفعوها إلى ثقة . ثم أتاهم بها . وقد غاب عنهم ، علم معرفة بعض الشهادة .

قال : لا يشهدون حتى يحفظوا الشهادة كلها ، إلا أن يشهد مع الأمين ، شاهد آخر ، ويكونا عدلين . وقد قيل : يجوز له ، أن يشهد ، إذا كان الكتاب عند ثقة .

وقال قوم : يجوز له أن يشهد ، إذا عرف خطه ، ولو كان عند غير ثقة .

وقال قوم : لا يشهد ، إذا كان عند ثقة ، أو غير ثقة ، حتى يحفظ الشهادة ، أو يذكرها .

مسألة :

وسألته عن رجل ، يصل بصك ورسالة ، أن يكتب له شهادة الذى ذكره هذا الرسول له ، أن يكتب له ، ويصدق هذا الواصل ، بادعائه الرسالة ، إذا كان هذا المدعى للرسالة ثقة ؟

قال : إن كان ثقة فجائز . وإن كان غير ثقة ، فلا يجوز .

قلت : فإن كانت وصية رجل ، قد مات ، يكتب بعد موته ، على ما أشهد به البينة ؟

قال : لا .

قلت: وكذا شهادة رجل ، قد غاب أيكتب عليه ، ما أشهد به على نفسه ؟

قال : لا يكتب عليه ، ولكن البينة تحفظ ما أشهدهم . ولا يكتب عليه كتابا ، بعد غيبته ، فتشهد به البينة عليه ، ما لم يستشهدهم على نفسه .

وقد سألته ، فى وقت غير هذا المجلس . وقلت : إذا أشهد رجلا على نفسه ، فى غير كتاب . هل لصاحب الحق المشهود له به ، أن يكتب عليه كتاباً بعده . وتشهد البينة ، فيرفعوا خطوطهم فى الكتاب ، على المشهد به على نفسه ؟

قال : إذا كان الكتاب ، قد كتب فيه الألفاظ بالشهادة عليه ، وأشهدهم بذلك على نفسه ، ولم يخرج الكتاب عن معانى الشهادة التى تحملوها ، فجائز .

قلت : من أين أجزت الكتاب عليه . وهو لم يشهدهم فيه ، ولا على تلك الألفاظ ، التى كتبت بعده ؟

قال : إذا كانت المعانى التى شهدوا بها عليه ، قد تضمنت ما فى الكتاب ، ولم يخرج شىء مما فى الكتاب ، مما عندهم من الشهادة . فذلك جائز .

والدليل عليه : أن الرجل لو تحمل شهادة ، بكلام ملحون ، فأداها بكلام ، معرب لكان جائزاً ، إذا لم يخرج ذلك ، من المعنى . وكذلك لو تحمل هذه الشهادة ، بألفاظ كثيرة ، فأداها قليلة موجزة ولم ينقص من معنى الشهادة شيئا ، لكان ذلك جائزاً .

وكذلك لو أدى خبراً من رجل إلى رجل ، برسالة ، أو حكاية ، فأداها بغير ما تحمل من الرسالة ، ولم يخرج من معناه ، لم يكن مخطئا . وقد يكون الشاهد عربى اللسان ، فيُشهد على نفسه ، أعجمى اللسان فارسيا ، أو غيره . وكذلك الرسول ، كل هذا ونحوه ، يجوز ، ما لم يخرج من المعنى .

مسألة :

وعن رجل ، حضر الموت ، أو أراد ، أن يغيب ، وعنده صك .

قلت : كيف يفعل بهذا الصك ؟ وإلى من يسلمه ؟

فمعى : أنه إذا كان أمانة ، جاز له أن يسلمه ، إلى من يؤمن على مثل تلك الأمانة التى اؤتمن عليها ، لمعنى فى ذلك . ويعلم بذلك على وجهه .

ويعجبنى أن يشهد عليه ، إن أمكن ذلك ، على الصفة والوجه ، الذى كان سبب ذلك عنده .

مسألة :

والصك بحاله. وهو الذى له الحق. وأما تسليمه فقد قيل: لا يسلمه إلا برأى الشهود ؛ لأن فيه شهادتهم .

مسألة .

فيمن دفع كتابا . فقال : اشهد علىّ بما فيه ، كان قارئا ، أو أميا . فإذا كان ممن يكتب ويقرأ . فقال : إنه كتبه بيده ، أو قرأه ، وأمرك أن تشهد عليه بما فيه، فجائز بذلك .

ابن محبوب: إن دفعه مختوماً . وقال : إنه كتبه بيـــده ، وأمرك أن تشهد عليه ، فجائز .

وأما غير ابن محبوب ، فلم يسم بالختم .

فإن قرىء عليه، ولم يقل: إنه قرأه هو ، لم تجز الشهادة ، على ذلك، كان كاتبا أو أميا .

وأما الأمى ، فلا تشهد عليه ، حتى يقرأه عليه . أو يقول : إنه سمع ما فيه ، إذا كان الشاهد حاضراً ، لقراءة الكتاب عليه .

وأما قوله : لا يشهد عليه ، إلا بعد موته. فإذا طلبت منه الشهادة ، فعليه أن أن يؤدى فى حياته ، وبعد موته .

قال أصحاب الرأى: لا يجوز أن يشهد على الوصية، وهى مختومة. وإن شهد لم يقض القاضى بما فيها .

قال أهل البصرة : هى جائزة .

قال غيره :

فى الشاهد على الصك، إذا لم يفهم الشهادة ، وشك فيها. وهى عنده ، أو زالت إلى غيره ويحفظ أنه قال له : يشهد عليك، بجميع ما فى هذا الكتاب ؟

قال : نعم .

قال محمد بن محبوب: لايشهد عليه، حتى يحفظها حرفا حرفا . قال : وهو قولنا كان عنده ، أو زال إلى غيره .

مسألة :

اختلف فى الشاهدين ، على صداق، على كتاب. نقول: حتى يقرأ كل شىء منه ، ويشهدا عليه مفسراً .

مسألة :

وقول : إذا شهدا بجميع ما فى هذا الكتاب ، وهو شىء محدود معروف ، قرئ عليهما، أو قرآه ، كانت ثابتة ، لأنها معروفة .

قلت : شهدا بما فيه، ولم يقولا بما هو مكتوب فيه .

قال : إذا شهدا بما فيه ، من حق، أو إقرار ، أو وصية ، جاز ذلك .

مسألة :

فى الشاهد يقول : أنا أشهد بمثل شهادة فلان هذا ، الذى شهد ، على هذا الصك ، أو المال. والأمثال تختلف .

وإن قال: أشهد عليه بهذا الذى شهد عليه فلان، أو بلفظ يقتضى معنى الشىء بنفسه ، لترك الحكاية بمثل يقول: تجوز شهادته .

وقول: حتى يشهد عن نفسه ، بما يواطىء شهادة الشاهد. ولا يختلفان فى لفظ، ولا معنى .

مسألة :

وإن شهدا بما فى هذا الصك ، أو بما هو مكتوب، فى هذا الكتاب. بعد أن يقرآه ، أو يقرأ عليهما . هل تجوز شهادتهما ، ويحكم الحاكم بها ، من غير أن يفسر الحق ؟

فقول : حتى يفسرا كل شىء منه .

مسألة :

فى الشاهد ، على كتاب عند الحاكم . كيف يقول ؟

فينبغى أن يقول ـ إن كان المشهود له بما فى هذا الكتاب، الذى له الحق ـ: والذى عليه أشهدنى فلان وفلان، على أنفسهما، بجميع ما فى هذا الكتاب . وإن شاء قال : أشهد على فلان وفلان ، بجميع ما فى هذا الكتاب .

وإن شاء قال: أقر عندى فلان وفلان، بجميع ما فيه وأشهدانى على أنفسهما، بجميع ما فيه .

وإن كان المشهود عليه فى الكتاب واحدا ، أفرده بالذكر ، على ما وصفنا ، كان أحد الرجلين المشهـــود عليهما ، فى الكتاب ، مع صاحبه ، حاضرا أو غائبا .

* * *

باب فى معرفة الخصوم والشهود

وعن الشاهدين ، يشهدان مع الحاكم ، لامـــرأة ينسبانها . وهما يعرفانها بوجهها ، على رجل بصداق . هل للحاكم - إذا حضر خصم هـــذه المرأة - أن يسأله فيقول له : هذه المرأة هى فلانة بنت فلان ، التى شهد لها هذان الشاهدان ، بهذا الحق فيقول : نعم . هل يجوز للحاكم ذلك ، ويحكم به ؟

قال : معى أن له ذلك ، إذا أقر ، أن هـذه المرأة هى التى شهد لها الشاهدان بالحق .

قلت : وهل للحاكم ، أن يسأل المدعى عليه ، أن الذى شهد له الشاهدان ، هو خصمك هذا فلان ؟

قال : معى أنه إذا أقر بصفة ، توافق معنى صفة الشاهدين عليه ، لهذه المرأة ، كان ثابتاً عليه ، معى الإقرار .

مسألة :

فى الخصم ، يقر بامرأة ، ساترة وجهها ، تدعى عليه دعوى أنها خصمه فلانة .

قال : الحاكم لا يحكم إلا على الرؤية التى تثبت بها صحة المدعى ، أو بينة على المدعى عليه المستتر : أنه فلان ابن فلان ، أو أنه خصمه .

مسألة :

وسئل عن الحاكم ، إذا شهد معه رجل على رجل ، أن عليه لآخر حقا ، وأنه مات ، ولم ينزله الشاهد . وكان الحاكم يعرفه . هل له أن ينزله بعلمه ؟

قال: معى أنه إذا أعلمه ، نزله على غير معنى الشهادة من الشهود ، أنهم نزلوه .

قلت له : فكيف يكون تنزيله فى ذلك ؟

قال : معى أنه يكون تنزيله ، من لفظه هو ، ويخرجه من لفظ الشهود ، بمعنى يستدل على ذلك . فهذا إذا علمه الحاكم .

مسألة :

من جواب أبى الحوارى : وعن شهادة ، شهد بها من لا يعدل . فيقول : أشهدنى فلان ابن فلان ، بكذا وكذا . والذى يشهد بهذه الشهادة، من بلد سوى بلد المشهد . ولا يقول : فلان ابن فلان النزوانى ، ولا البهلانى . فيقول الذى يشهد عليه الشاهد : لا أقرب إلى المال ، حتى يقول : فلان ابن فلان البهلانى أو النزوانى ، لأن بلدى فيه ، على نحو هذا من الأسماء كثيرة .

فعلى ما وصفت . فإذا لم يصف الشاهد المشهود عليه، بحلية يعرف بها ، لم تجز الشهادة حتى يقول: أشهدنى فلان ابن فلان أخو هذا، أو أبو هذا ، أو زوج هذه ، أو صاحب هذا المال . فإذا لم يصفه بحلية، يعرف بها، لم تجز الشهادة وإذا وصف بحلية ، يعرف بها ، جازت الشهادة ، إذا كان الشاهد عدلا .

وإذا قال فلان ابن فلان : أشهدنى بكذا وكذا ، ولم يعدل . ثم شهد بعد ذلك ، أن هذا الرجل ، أقر عندى بكذا وكذا ، بنحو ما شهد به الذى لا عدالة له . فيقول هذا الرجل لا يعرف ، من يعنى بهذا الرجل ، إلا بالظن لغير بيان ، أنه الأول المشهد .

فعلى ما وصفت ، فإن الظن لا يؤخذ به . وإنما يؤخذ بالتصريح ، إذا شهد على رجـــل بعينه ، أو بنصبه ، أو بحليته . فهنالك تجوز الشهادة ، بعد تعديل الشاهد .

مسألة :

وإذا قال المشهود عليه للحاكم : سلهما من أين علما ، أن هذا المال له ؟ فإن سألهما ، فلا بأس . وإن لم يسألهما ، أو حكم بشهادتهما ، فجائز .

* * *

باب فى معرفة المشهود عليه
وفى الشهادة على النسب
وما أشبه ذلك

قال : بعض الناس لا تجوّز لمن لا يعرف ، أن يشهد على من لا يعرف . ولا يشهد من لا يعرف .

وقيل : إذا نزل رجل مع قوم ، أشهراً ، أو سنين ، يعرف فلان ابن فلان . واحتاج القاضى إلى معرفته ، ودعا جيرانه ، جاز لهم أن يشهدوا أنه فلان ابن فلان.

مسألة :

وإذا أخبرك من تثق به : أن هذا فلان ابن فلان ، فلا يجوز لك ، أن تشهد أنه فلان ابن فلان ، حتى يخبرك اثنان ، أو تراه يجىء ويذهب . وتسمع الناس يسمونه بذلك الاسم ، ويتواطأ عليه ذلك الاسم . فإذا كان على هذا ، جاز لك أن تشهد به .

مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى ـ رحمه الله ـ فى امرأة ، أشهدت من لا يعرفها بعينها. فإذا كان هذا الرجل الشاهد ، قد ظهرت إليه هذه المرأة ، فى ذلك الوقت ، ونظر إليها وإلى وجهها . وشهد معه شاهدا عدل ، يثق بهما ، أن هذه فلانة بنت فلان. فالذى عرفنا من قول المسلمين ، أنه يشهد بذلك : أنها فلانة بنت فلان ، وأنها أشهدته بكذا وكذا . وقد عرفها ، وأنها امرأة بالغ ، وشهادتهم جائزة .

وكذلك لو جاء رجل لا يعرفه ، فشهد معه شاهدا عدل : أن هـذا فلان ابن فلان ، يشهد عليه بالتسمية : لقد أشهدنى فلان ابن فلان ، على نفسه ، بكذا وكذا ، ولو أنه رأى الرجل بعد ذلك ، فلم يعرفه .

وكذلك المرأة ، لو برزت حاسرة ، فلم يعرفها ، جازت شهادته ، فى ذلك الوقت عليها بعينها . فهذا الذى نعرفه ، من قول الفقهاء .

ومن غيره : قال : نعم قد قيل هذا . وهذا يخرج على أن الشهادة تجب ، فى وجه ثبوت النسب .

قال غيره :

وقد وجدت أنه من قول محمد بن محبوب .

وقال من قال : إنه لا يجوز له أن يشهد : أنهـا فلانة ، بشهادة الشاهدين . وكذلك الرجل . وإنما يشهد : لقد شهد معى فلان وفلان : أنها فلانة .

قال غيره : وهو قول عزان بن الصقر .

رجع .

فإن شهد كذلك . فقيل : إن ذلك لا يثبت به الحق .

انه يجوز ويثبت بذلك .

حرفتها فى قلبه ، وزال الريب عنه ، بأى وجه كان .

كثيرا ، أو أراه إياها ، امرأة ، أو أكثر .

وقول : إذا كان اسمها شاهرا فى البلد ، أنها فلانة بنت فلان . فإذا أراه إياها امرأتان . وشهدتا أنها هى فلانة بنت فلان ، جاز له أن يشهد .

وقول : إذا أخبرته امرأة ، وشهدت له امرأة واحدة ، جاز ذلك .

وقد قيل : إنها لو قالت له امرأة ثقة ، أو رجل ثقة : أن هذه فلانة ، قبل ذلك منها ، إذ كانت معروفة ، إلا أنه لايعرف وجهها ، فعرفه ذلك ثقة ، جاز له. ويخرج من وجه التعديل ، يجوز بواحدة .

مسألة :

فى امرأة ، لا تشك فى معرفتها . أشهدتك من خلف باب أو غيره وهى ساترة وجهها . فإذا كانت بين يديك ، وأنت عارف بها ، فلك أن تشهد ، ولو لم تظهر وجهها إليك .

وأما إن كان خلف حجاب. فإذا لم تعرفها إلا بالصوت،فلا ينبغى أن تشهد؛ لأن الأصوات تتشابه .

وفى موضع آخر : وليس للبينة أن تشهد،إلا على وجه مكشوف، من ذكر، أو أنثى ، فى قول أصحابنا ، فى ليل أو نهار .

وعن أبى مالك : ليس للشاهد أن يتحمل الشهادة ، فى حال ارتياب . فإذا زال الريب ، جاز له أن يشهد ، فى كل حال ، فى الليل والنهار .

وأما مالك بن أنس ؛ فكان يجيز الشهادة ، مع غلبة الظن ، على الصوت المسموع ، من متكلم به ، وغائب عن الشهادة بالظلام ، إذا غلب على رأيه ، وسكنت نفسه ، أن الأمر كذلك .

مسألة :

ومن كتاب أبي تحطان : وإذا أوصى موص لفلان ابن فلان ، من كذا وكذا ، بوصية ، أو وكله بوكالة ، ثم صح بشهادة عدلين ، أنهما لا يعلمان فى هذا البلد ، فلان ابن فلان ، إلا هذا . فذلك ثابت ، وإن نسبه إلى أب ثالث ، نصح أن ليس فى البلد فلان ابن فلان إلا هذا ، فذلك ثابت .

وإن كان له صفة أيضا ، يعرف بها ننسباه إلى أب . قال الشاهدان العدلان: لا يعلمان فى ذلك الموضع فلان ابن فلان ، على هـذه الصفة ، إلا هذا ، فذلك ثابت ـ خ ـ جائز .

مسألة :

فى معرفة الحاكم بامرأة ، توكل من ينازع لها ، فلا تكون الوكالة مع الحاكم ثابتة ، إلا بعد معرفته بالمرأة ونسبها ، وبحليتها المعروفة بها ، أو بصفتها الشاهرة ، أو تقيم وكيلا يحضره الحاكم ، ينازع لها خصمها ، وتحضر كلما أرادت المخاصمة ، حتى تكون الوكالة على هـذا الوجه ، لا على المعرفة ، أو تكون الوكالة بحضرة من الحاكم ، فيكون الخصم قد قامت عليه الحجة ، بمعرفة وكالة الوكيل ، من هذه المرأة بحضرتها ، ومخاصمة خصمها هذا خاصة ، أو يقر الخصم أن هذا وكيل خصمه ، ولو لم يعرف ذلك الحاكم .

* * *

باب فيمن تجوز شهادته
ومن لا تجوز

وعن الحاكم ـ هل له أن يقبل شهادة ثقتين، لم يحمل لهما ولاية، ولا عدلهما معه معدل ؟

قال : معى أنه قيل : لا يكون العدل الثقة إلا وليا .

وقيل : قد يكون العدل فى معنى الشهادة ، فى الحقوق ، دون الولى فى دينه .

وكذلك قيل : إن الثقة فى دينه ، تجوز شهادته ، فيما يقع تصديقه ، فى مثله من الحقوق، ولو لم يكن وليًا . ولو كان لا تجوز الشهادة ، إلا من الولى، لم تكن شهادة الذمية الفاسقة ، فى دينهـا ، تجوز على المسلمين فى الرضاع ، إذا كانت ثقة فى دينها .

وكذلك شهادة الثقات ، من قومنا ، الذين هم فساق فى دينهم ، ثقات فيما يدينون به .

مسألة :

من جواب محمد بن روح : وعن أهل البلد والأطراف ، من المسافى :

واعلم أنه لا يثبت حق من الحقوق ، التى يدعيها المدعى ، بشهادة أحد ، إلا أن يكون ثقة فى دينه . والثقة : من ائتمنه أهل الخبرة به ، أنه لا يخون أمانته . وقد قيل : العدول اليوم فى القرى قليل فكيف فى البدو ! وعلى أهل كل ناحية أن يتعاونوا على البر والتقوى .

مسألة :

من كتب قومنا . فيه رد عن أصحابنا : ولا تجوز شهادة آكل الربا ، ولا شهادة من يشرب الدادى .

ومن غيره : قال: وقد أجاز بعض المسلمين شرب الدادى ، إذا كان فى الآنية من جلود المعز والضأن ، الملاث على أمواهه ، على قوله ، إذا أريد به الدواء .

وقال من قال : ولو لم يرد به الدواء ، إذا لم يسكروا منه . ولا شهادة من ترك الجمعة ، إلا من عذر . ولا شهادة من لا يشهد الصلوات ، فى جماعة مع الناس إلا من عذر . ولا شهادة المريب . ولا دافع مغرم ، ولا شهادة من يعق والديه ، أو أحدهما . ولا شهادة من يجمع الجموع على الشراب ، ويدير الكأس. ولا شهادة من يلعب بالحمام . ولا شهادة من به سعة من المال . وقد باسغ شيئا ، ولم يحج . وليست به علة .

ومن غيره : قال : وهذا كله صحيح ، إلا أنه قد أجاز بعض المسلمين تأخير الحج ، إذا كان دائنا بأدائه .

ومنه : ولا شهادة من يلعب بالكلاب ، ويهارش بينهن ولا شهادة من يلعب بالديكة ولا شهادة من يشرف على جيرانه. وقد عرف بذلك. ولا من يكثر السكر من النبيذ . ولا شهادة مخنث . ولا شهادة مسرف .

كذلك قال عمر بن عبد العزيز، والحسن .

ولا من يقذف المحصنات . ولا الخائن. ولا المتهم، وما أشبه ذلك. وكل من تاب من ذلك، قبلت توبته ، وجازت شهادته .

مسألة :

واختلفوا فى شهادة العبيد .

فقال من قال : تجوز .

وقال من قال : لا تجوز .

وقال بعض أهل العلم : إن أبا معاوية كان يجيز شهادة العبيد .

وقيل : كان شريح أقضى القضاة . وكان يجيز شهادتهم .

والمعمول به فى هذا العصر : أنه لا تجوز شهادة العبيد .

مسألة :

وكان أبو هريرة ، لا يجيز شهادة أصحاب الحمير .

وسئل قتادة ، عن شهادة الصوفى فقال : لا تجوز .

مسألة :

ولا تجوز شهادة الأخرس ، بالإشارة والإيماء ، ولا المجنون الذى لا يفيق .

وتجوز شهادة الذى يفيق أكثر أوقاته ، فى حال صحة عقله .

ولا تجوز شهادة السكران ، ولا الصبيان .

مسألة :

وعن شهادة المجنون . قال: يقول أناس: تجوز فى حال صحته .

ويقول آخرون : لا تجوز شهادة المجنون أبدا .

مسألة :

ولا تجوز شهادة الشريك ، فيما شهد به ، ولا السيد لعبده .

مسألة :

وعن عبد، أعتق بقضاء قاض ، فشهد بشهادات . ثم جاء قاضٍ آخر ، فرده في العبودية . هل يجوز ما شهد به ؟

قال : نعم. تجوز شهادته التي شهد بها، وهو مع الناس حر .

قال غيره : وقد قال من قال: إن شهادة العبد جائزة ، على حال . وهو بمنزلة الأحرار ، في الشهادة ؛ لدخوله في جملة الإسلام . ولم يستثن الله ـ حين أمرنا بالإشهاد ـ العبيد . فجاء الكتاب مطلقا « مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشهداء » وقال : « وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ » .

وقد ثبت في بعض التأويل : أن العدل هو المقر بجملة الإسلام .

ويخرج في بعض القول : أنه الثقة .

ويخرج في بعض القول: أنه الولي. لم يذكر العبد بشيء ـ فيما علمنا ـ

مسألة :

والولي إذا وقع صغيرة ، فلا يحكم بشهادته، حتى يستتاب .

مسألة :

وتجوز شهادة القيط ولا تجوز شهادة من صح أنه ينتسب إلى غير قومه ، أو يدعي العروبية ، وهو مولى .

مسألة :

ولا يحكم بشهادة من أخذت ولايته وعدالته، ممن لا تجوز شهادته، فيما شهد به ولو كانت له الولاية .

مسألة :

وشهادة الزوج على زوجته جائزة . ويتم به الحد ، إذا شهد بالزنا عليها ، إلا أن يكون قد قذف .

مسألة :

عن أبي الحوارى : وعن رجل، شهد معه ثقتان، غير وليين، أن ماله من كذا هو لفلان . فإذا كانا عدلين فى دينهما ، كان عليه أن يدع هذا المال ، فى بعض القول .

وقول : لا تجوز شهادة قومنا على درهم، ولو كان الحسن وابن سيرين .

مسألة :

وليس على القاضى أن يسأل البينة عن الوضوء ، وسنن الصلاة ، والتيمم . إنما يفحصهم عن الشهادة . ولم يبلغنا ذلك ، عن أحد من الحكام .

وإذا لم تقبل شهادتهم ، حتى يقوموا بجميع حقائق الصلاة ، ودان بذلك ، فقد ابتدع شيئا مخالفا ، لما مضى عليه المسلمون . ولو كان كذلك ، لم تجز شهادة قومنا فلو وجب ذلك ، لوجب أن يسألوا عن جميع الأشياء .

مسألة :

ومن لم يحسن التيمم ـ إذا سأل عنه ـ فشهادته جائزة .

وكذلك لو لم يحسن الزكاة .

وأما الوضوء ، فلا تجوز شهادة من لم يحسن الوضوء ، إذا سئل عنه .

والغسل من الجنابة ، ما لم يبتل به ، فشهادته جائزة ، حتى يدعه. ثم لا تجوز. أو يمر عليه وقت صلاة ، فلا يتيمم فلا تجوز شهادة هذا أيضاً .

مسألة :

ولا تجـوز شهادة الخنثى فى الزنا . وهو الذى فيه خلق ذكر وخلق أنثى . وشهادته شهادة امرأة .

مسألة :

وليس للرجل أن يقـدم العبد ، فيشهد له ، من حيث لا يشعر الإمام . ولا ينبغى ذلك .

مسألة :

ولا تجوز شهادة الأقلف .

وإن كانت امرأة ، لم تختتن، جازت شهادتها .

مسألة :

ومن لم ينكر عليه شىء ، من أمره ، إلا سرعة فى لسانه، وفى حدينه وشدة غضبه، إذا عناه عانية ، دعا على من يدعى عليه ظلما ، فيفرط فى الدعاء والقـول ،

فعوتب فاستغفر ربه . وضمن أنه لا يرجع إلى ما يكره المسلمون فأقول : إنه إذا كانت له ولاية ، من قبل . فتاب قبلت توبته ، وتمت شهادته .

مسألة :

ولا تجوز شهادة القائف. إذا قال: هذه أثر فلان . كأنها أثر فلان، أو أظنها. فهذا غير الأول . ولا أحب لأحد أن يقول ، فيؤخذ بقول الناس . فيعنيهم مكروه من الظن .

مسألة :

وإذا كان بين اثنين منازعة . وعند أحدهما على الآخر شهادة لغيره، فلا تجوز شهادته ، على خصمه ، حتى تنقطع المنازعة التى بينهما . وتجوز بعد ذلك .

وعن عمر : أن الشهادة على العدو والخصوم لا تجوز ، وجائزة لهما .

وكان جابر ومسلم يقولان : لا تجوز شهادة خصم ، ولا سفيه ، ولا ذى غمر، ولا ذى إحنة .

وذو الغمر : من كان فى قلبه حقد وبغض .

مسألة :

ومختلف فى شهادة الشعر . فأجازها قوم ، ولم يجزها آخرون .

مسألة :

وعن أبى عبد الله : سألت عن تفسير قول الله تعالى : « شهادةُ بَينِكم » . فقالوا : إذا أراد الرجل خروجاً فى سفر ، فأراد أن يوصى ، فلا بأس أن يُشهد على

وصيته يهوديين ، أو نصرانيين ، إذا لم يجد مصليين . فهذه الآية منسوخة ، نسختها الآية التى يقول فيها : « وأشهدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ » .

قال غيره : قد قيل : إنه يجوز على شهادة الوصية ، من أهل الذمة .

مسألة :

سئل عن قوله : « أو آخرَانِ مِن غيرِكُم » .

قال : من قبيلتكم ، أو من غير قبيلتكم . كلهم من أهل الصلاة . ألا ترى أنه يقول : « تَحْبِسُونهما مِن بعدِ الصلاة » .

ويقول الحسن تأخذ .

وأبو على يأخذ بقول ابن سيرين .

مسألة :

قال محمد بن المسبح : أخبرنى أشياخ المسلمين عن مهلب بن سليمان : أنه كان يقول : إذا ظهرت الدعوة ، كانوا عدولا ، مثل عمان ، إلا من فى عنقه حد ، أو محرم ، مقيم عليه . ولم يقبل هذه المقالة أحد من الحكام ولا من الفقهاء . وفى موضع : إلا شاهد فى عنقه حد ، لم يقم عليه ، أو مقيم على حرمة . ولا يبرأ منها ، أو متهم فى عمله صومه وصلاته وزكاته . فأخر الشهود .

مسألة :

وعن شهادة القاذف ، إذا تاب

قال : لا بأس بها ، إذا تاب .

وقيل : لا تقبل ولو تاب .

قلت : وما علامة توبته ؟

قال : إظهار الندامة ، والإقرار بالذنب، وتكذيب نفسه، حتى يكون معروفا مع صنيعه ، من إظهار الجميل .

من الزيادة المضافة ، من كتاب الرهائن :

وعن رجل يظهر التعفيف . ثم إنى رأيته يأكل فى الطريق ، مثل نبق ، أو ما يشبهه من ذلك . هل تقبل شهادته ، على هذه الحال ؟

قال : لا بأس عليه ومثل هذا ، لأن هذا فى الناس ، قالواحد يلقط النبق ، ويأكله ويمد إليه فى القيظ كف الرطب ، ويأكل ويمر على بعض الناس من يحمل رطباً، فيعرض عليهم فلا يردونه والعادة بهذا جارية لا يستقبحون هذا فيما بينهم. وإنما القبح فى الفعل .

والخسة : من يبرز من بيته ، حاملا كسرة تمر ، ثم يأكل فى الطريق ، وهو يمشى ، أو قاعدا ويشترى خبزاً ، فيأكل قبل أن يصل إلى البيت ، وهو ماش بين الناس . وهذا ما يسمج ويستقبح فعله ، لأن هذا ليس من طبائع المسلمين . وهـــذا أيضا لا يكفر بهذا . ولو أنه أيضا ، كان من بعض التمارين والخبازين ، ممن يبيع على جانب الطريق ، فيأكل هناك فلا يستقبح ذلك؛ لأن هذا عادة الباعة ، فيما يستحسنونه بينهم . ولا تسقط شهادة المسلم إلا بركوب الكبائر ، أو بإصرار على الصغائر . ولا يتوب .

مسألة :

أظن عن أبى سعيد ـ قلت له ـ فيمن صحت موافقته بالقول فى الدين ـ : هل تجوز شهادته ، قبل أن يظهر العمل منه بالصالحات ؟

قال: معى أنه تجوز شهادته، على قول من يقول: إن الموافقة بالقول دون العمل.

قلت له : فإن صحت موافقته ، بالقول دون العمل ، فغير أنه لا يحمل السر ، إذا استسر به ، هل تجوز شهادته ؟

قال : معى أنه إذا عرف بذلك ، فى الائتمان عليه ، كان ذلك مما لا يسع ، إلا أنه قيل : نفاق به ، إذا أتى ما لا يسع، لم تجز شهادته . وكان منهكاً لشىء ، مما يدين بتحريمه .

مسألة :

وكل من أسقط شهادته ، بحدث من جميع الأحداث كلها، مما يوجب الحدود وغيرها . ثم تاب وأصلح ، فإنه تجوز شهادته ، إلا شاهد الزور الذى قد قطع بشهادته أموال الناس ، فإنه لا تجوز شهادته أبدا ، فى نوع ماشهد به ، وفى غيره . وإن غرم ، ثم تاب وأصلح ، رجعت ولايته .

قال أحمد بن محمد بن خالد : وقول : إن شاهد الزور ، إذا تاب وأصلح ، تجوز شهادته ، إلا فى نوع ما شهد به .

مسألة :

والمرأة فى الشهادات ، طريقها طريق الميراث ، لأن المرأة لها نصف ميراث رجل . فكذلك هى فى الشهادات ، نصف شاهد .

وكذلك العبد لا شهادة له ، ولا ميراث له ، مع الحاكم .

مسألة :

ولا تجوز شهادة الظنين . والظنين هاهنا : المتهم فى دينه .

وعن أبى زياد ـ فيمن يقطع اللعنة على والديه ـ : إنه لا تقبل شهادته . ولا كرامة له .

مسألة :

وقد اختلف فى شهادة قومنا على المسلمين .

فقال من قال : تجوز شهادتهم، فى جميع الحقوق، ولو دخل فى الحقوق حدود، أخذ بالحقوق ، ولم يؤخذ بالحدود .

وذلك مثل شهادتهم على المسلمين ، بالسرق والقتل والطلاق ، وأشباه هذا .

وكذلك يقاد بشهادتهم ويقتص ، ولا يبرأ منه ، وهو على ولايته . ويوجد هذا عن أبى عبد الله ـ رحمه الله ـ .

وقال من قال: لا تجوز شهادتهم على المسلمين، فيما يكون فيه الحدود والقصاص والقتل . وكذلك الطلاق ، وإنما تجوز فى الأموال .

ويوجد نحو مثل هذا ، عن أبى المؤثر .

وقال من قال : لا تجوز شهادتهم على المسلمين ، فى شىء من الأشياء ، قليل ولا كثير ؛ لأنهم ليسوا من المسلمين ؛ لأن الله يقول : « واستَشْهِدُوا شهيدين من رِجالكم » يخاطب بذلك المسلمين . فليس[1] هم من المسلمين .

---

(١) يعنى بالمسلمين : الموافقين للمذهب . وهم الصادقون فى إسلامهم الحقيق .

والإجماع من المسلمين : أنه لاتجوز شهادتهم على المسلمين ، بما يشهدون عليهم فيه بالكفر . ولايبرأ من أحد من المسلمين بشهادتهم .

وقيل: إنه تجوز شهادتهم ، إذا كانوا هم الحكام على المسلمين ، أو لم تكن دعوة المسلمين ظاهرة عليهم . فإذا ظهرت دعوة المسلمين ، دعوا جميع قومهم ، وجميع أهل القبلة ، إلى دين المسلمين . فمن قبل منهم ذلك ، كان منهم . ومن رد ذلك عليهم ، كان حرباً للمسلمين ، إذا حارب على ذلك .

وقول : لاتقبل شهادة قومنا ، على درهم ، ولو كان الحسن وابن سيرين .

وفى رجلين ، من قومنا ، شهدا على رجل من المسلمين: أنه قتل رجلا عمداً.

فقول : لا تجوز شهادتهما عليه ؛ لأن شهادتهما مما توجب عليه الكفر .

وقول : يؤخذ بالدية : دية عمد . ولا قود عليه .

وقول : تجوز شهادتهما . وللولى الخيار ، إن شاء الدية . وإن شاء قتله ؛ لأنه حق للعباد . ولكن لا تترك ولايته ، إلا أن يشهد : أنه قتله عمدا ظالما ، بغير حق ، فلا تجوز شهادتهما ، على حال ، لأنه تكفير .

فإن شهدا ، أنه قتله خطأ ، جازت شهادتهما ، على قول من أجاز شهادتهم ، فى الحقوق .

فإن شهدا : أنه قذف زيدا ، لم تجز ؛ لأنه من الحدود .

مسألة :

وعن شهادة النساء دون الرجال، فى العذر، أو السقط والرتقاء، وموت المرأة، وفى النفاس، وخروج الصبى، وبه حياة

فقول : حتى تكون أربع نسوة، مقام رجلين .

وقول : أقله امرأتان، مقام شاهد .

وقيل : تجزى واحدة للحجة .

قال أبو عبد الله : لا تجوز شهادتهن وحدهن على الموت . وقال : شهدت شريحا، أجاز شهادة القابلة وحدها، فى الاستهلال .

وقال من قال : لا تجوز شهادة النساء، فى الحدود، ولا فى القود، ولا فى القصاص .

وقال من قال : تجوز شهادة النساء، فى جميع الشهادات، إلا فى الزنا .

مسألة :

أبو قحطان ـ قال : ويحكم بشهادة النساء وحدهن، فيما لا يمكن الرجال، أن يشهدوا به، من المحظور عليهم . وتجوز بينهم فى ذلك، شهادة امرأتين .

وقول: بالقابلة وحدها، إذا كانت عدلة . ولا تجوز فى الاستهلال والموت، والذكر والأنثى

وقيل: تجوز فى الموت والحياة .

مسألة :

وإذا قالت إحدى القابلتين : خرج الولد حيـا ، ومات . وقالت الأخرى : خرج ميتا، فالقول قول التى شهدت بالحياة .

مسألة :

عن أبى المؤثر: أنه تجوز شهادة العدلة والعبد والأمة، على هلال شهر رمضان، إذا كانوا عدولا .

وقول : لاتجوز شهادة المرأة وحدها ، فى الهلال .

مسألة :

وعن شهادة الأعمى: إذا عرف الصوت والكلام ، وينكر صاحب الحق . ويقول الأعمى: أدخلوه فى مائة رجل، أو أكثر . وليتكلموا جميعا. فإن لم أعرفه خاصة، فأنا كاذب .

قال : تجوز شهادته وحده وإن كان يكون مع القاضى غيره ، رد ذلك .

قال أبو عبد الله : لا تجوز شهادة الأعمى ، إلا فى النسب .

مسألة :

ومن أحكام أبى قحطان : وتجوز شهادة الأعمى ـ فيما يستدل عليه ، بالخبر المشهور. مثل النسب والموت والنكاح ، وما أشبه ذلك .

مسألة :

قال أصحابنا : شهادة الأعمى لاتجوز إلا فى النسب ، من رَبَا معه فى البيت ، وفيما كان مستيقنا له ، قبل ذهاب بصره ، وفيما عدا من ذلك ، فشهادته غير جائزة .

وفى نفسى، من امتناعهم عن قبول شهادتهم . فاذكروا بما تجوز تيقنه فيه . قال الله تعالى : « وأشهدوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنكم » وقال : « مِمَّنْ تَرْضَوْنَ منَ الشهداءِ » .

فالأعمى، إذا كان مسلماً صالحا ، فهو عدل مرضى . فإذا كان موثوقا بسماعه عن فقيه ، قد مضى ، كان أيضا موثوقا بسماعه ، إذا شهد على ابنه وجاره وخليطه وزوجته كما يجوز شهادته فى النسب وعلى من باهو ، وهم فى بيت، فلم يختلفوا فى قبولها ، إذا حملها قبل ذهاب بصره . والنظر يوجب عندى قبول شهادته ، إذا كان عدلا ، على ما يُخبر به ، من تنفية بسماعه، من قول المقرأ ، الذى يعرفه ، كما يخبر بسماعه قول من معرفه، فى الحديث والفقه. وكيف يجوز أن يحدث القاضىَ أعميان، بحديث، أو فقه، فرفعاه إليه، وقبله القاضى منهما ، وجعله أصلا له، يحكم به فإذا شهدا عنده بشهادة ، تجب بشهادتهما ، لم تقبله والله الموفق للصواب .

مسألة :

وعن شهادة الأعمى. قال : تجوز فيما لايتهم فيه. وذلك إذا كان فى أهل بيت نشأ فيه، حتى كان كأحدهم . ويتهم فيما ليس منهم .

مسألة :

والضرير لاتجوز شهادته، إلا أن يكون شهد بها . وهو يبصر ، ثم شهد بها مع الحاكم وقد ذهب بصره ، فليجز الحاكم شهادته .

قال أبو الحوارى: وذلك إذا شهد بأرض أو نخلة، ووصفها بحدودها ، قبلت

شهادته ، بعد أن يشهد شاهدان : أن هذه هى الأرض التى شهد بها هذا الضرير . ثم ينفذ الحكم .

مسألة :

قال بعض فى شهادة الأعمى : إذا شهد جىء به ، والرجل المشهود عليه ، وجىء بثقة معه ، ثلاثة نفر وأكثر ، فيتكلمون بين يدى الأعمى . فإذا عرفه . وقال : هذا الذى تكلم ، أخذت شهادته .

ومن الكتاب : وتجوز شهادته أيضاً فى النسب .

قال أبو الحوارى : أما فى النسب ، فحتى يشهد شاهدان : أن هذا هو فلان الذى نسبه هذا الضرير .

ومن غيره : قال : وقد قيل : إنه تجوز شهادته فى النسب ، إذا شهد أن فلان ابن فلان ابن فلان . ولا تجوز إذا قال : هذا فلان ابن فلان .

قال أبو عبد الله : ولو أن رجلا شهد ، وهو أعمى : أن فلانا زنا بفلانة ، وأنا أبصر ، من قبل ذهاب بصرى وشهد أنه رأى فلاناً ، يسرق كذا ، أو قتل فلانا . وسمى بذلك ، بأمر صحيح . ويشهد عدلان : أن هذا هو الذى شهد عليه بذلك ، هذا الأعمى ، فإنه لاتجوز شهادته .

مسألة :

وتجوز الشهادة عن شهادة الأعمى والمعتوه ، إذا شهدوا عن شهادتهم ، وهم أصحاء ، على ما يعرف بالبينات ، أو بمعاينة للشهود عنهم ، على عين الرجل ، أو الدابة ، أو مال ، وهم أصحاء .

وكذلك الذين شهدوا، وهم أصحاء . وشهدوا عن شهادتهم، وهم أصحاء، على عين صاحب الحق . والذى عليه .

وكذلك فى الحقوق والنكاح والرضاع، وفى القتل والدماء .

وأما فى الحدود، فلا تجوز الشهادة عن الشهادة .

وكذلك نقول فى القتل .

وقال محمد بن محبوب : إنه حق واحد .

مسألة :

وفى كتاب الإقناع ـ عن قومنا ـ : ولا تقبل شهادة، إلا من قد تكاملت فيه خمسة أوصاف : البلوغ، والعقل، والإسلام، والعدالة، والحرية .

والعدالة : أن يكون يجتنب الكبائر، غير مصر على القليل، من الصغائر، سليم السريرة، مأمون الغضب، محافظا على المروءة فى المودة مثله .

مسألة :

قال : ولا تجوز شهادة الواحد إلا فى هلال شهر رمضان، أو مع اليمين فى الأموال .

ولا تسمع شهادة الأعمى إلا فى ثلاثة أشياء : فى الأنساب، والترجمة عند الحاكم، وعلى المضبوط . وإذا تحملها بصير، جاز أن تسمع منه بعد العمى .

وتقبل شهادة أهل الأهواء، إلا من يرى أن يشهد لموافقته، بدعواه، كالخطابية .

مسألة :

قال الوضاح بن عقبة ، ومحمد بن محبوب ـ فى رجلين ، شهدا لرجل وامرأة، أنه وليها . وأحدهما يريد تزويجها : إن شهادته لا تجوز .

* * *

باب فى شهادة المشتبهين

نسخة : المشكلين

قال أبو حفص الخراسانى ـ فى رجل ، رأى رجلا ذبح رجلا ، ثم دخل فى مسجد فيه نفر ، فلم يعلم أىّ القوم قتله ـ : إنه يقع عليهم الوقوف .

قال : فإن شهد أحد من القوم بشهادة ، لم نجز شهادته ؛ لأنه يوقف عنه ، ولا يدرى هو القاتل .

وكذلك إذا شهد اثنان وحدها ، ولم تجز شهادتهما وحدها ؛ لأنه لا يعلم أحدهما القاتل ، أم لا إلا أن يشهدوا جميعا ، ويشهد معهما آخر . ويكون يعلم أن أحدهما برىء ، من قبل الرجل لاشك . وتجوز شهادته ، وشهادة الرجل الآخر الذى شهد معهما ، أو يشهد منهم هم ثلاثة ، فيكون اثنان منهما لا شك أنهما بريئان من قتله . فتجوز شهادتهما .

قال : وقد قيل فى هذا : إنه بمنزلة المتلاعنين . وذلك لاشك أن أحد هؤلاء النفر قاتل ، ولا يعلم أيهما القاتل .

وإن كانت لهم ولاية ، متقدمة كلهم ، فهم على ولايتهم ، حتى يعلم القاتل منهم بعينه .

وقال من قال : بالوقوف عن الجميع ، حتى يعلم القاتل ، فيبرأ منه .

وقد قيل ، فى شهادة المتلاعنين باختلاف .

فقال من قال : إذا شهدا جميعاً فى شهادة ، كانت شهادتهما شهادة امرأة ، إلا أن يكون مع الرجل ، فى تلك الشهادة ، امرأتان ، أو رجل ، أو يكون مع المرأة رجل غيره ، أو امرأة أخرى .

وقال من قال : إذا شهدا جميعا ، كانت شهادتهما شهادة امرأة . وأقيمت شهادة امرأة ، حتى لايشك فى ذلك .

فإن شهد كل واحد منهما على الانفراد منه ؟

فقال من قال : إن شهادتهما جائزة ، على الانفراد ، لأنه لا يجوز إبطال الحق الذى شهد به لموضع ما لايصح فيه باطل الشاهد ؛ لأنهما قد كانت لهما ولاية. وذلك على مذهب من يقول بولايتهما . وهذا كله معناه واحد .

ومن غيره ـ عن أبى زياد : فهل تجوز شهادة الملاعن ؟

قال : لا .

وقال المسلمون : إنه موقوف عنه ، حتى يعلم الكاذب منهما .

ومن غيره : قال : وقد قيل : شهادتهما جائزة .

• • •

باب فى شهادة أهل الذمة

وسألت الشيخ أبامالك وقلت: وجدت فى الأثر ـ فى مسلم وذمى ـ فى أيديهما شىء ، يتنازعانه الجواب : أنه يحكم به للمسلم ، إلا أن يكون لأحدهما بينة ، فيحكم له بها .

قال : نعم . هذا أظنه قول محمد بن محبوب .

وأما موسى بن على ، فجعله بينهما ، إذا عدمت البينة .

مسألة :

من الزيادة المضافة ـ وهل تجوز شهادة نصرانيين ، على نصرانى لمسلم بحق ؟

قال : لا يأخذ المسلم الحقوق ، بشهادة المشركين ، إذا لم يعلم صدق ما قالا ، ولم يحكم له به ، حاكم عدل .

وأما إن علم صدق ما يقولان ، أو حكم له بذلك ، حاكم عدل من المسلمين ، فذلك جائز .

مسألة :

وقد جاء الأثر بإجازة ذلك فى الأحكام . ومما يوجد ـ أنه من جامع أبى صفرة ـ : وإذا كانت الدار ، فى يد رجل ذمى ، فادعاها آخر ذمى ، وأقام البينة ، من أهل الذمة : أن أباه مات وتركها ميراثا ؛ لا يعلمون له وارثا غيره ، فإنه جائز ويقضى له بالدار ، ولو كان الشهود من المجوس ، والذى فى يده الدار ، من أهل الكتاب .

قال غيره : قيل : لاتجوز شهادة أهل الذمة ، إلا كل على أهل ملته: اليهود على اليهود ، والنصارى على النصارى ، والمجوس على المجوس .

وكذلك أهل العهد .

وقيل : تجوز شهادة بعضهم على بعض .

وقيل : تجوز شهادة اليهودى والنصرانىء على المجوسى ولا تجوز شهادته عليهما .

وقول : إن الشرك كله ملة واحدة . وتجوز شهادة المشركين ، على بعضهم بعض .

ومن الكتاب : ولو كان لهذا الميت المسلم ابنان : أحدهما مسلم، والآخر كافر، فادعى كل واحد منهما ، أن أباه مات على ملة . وأقام البينة على ذلك : أنه مات، وترك ميراثاً ، لا يعلمون له وارثا غيرهما ، فإنه يقضى به للمسلم منهما ، من قبل أن الإسلام أولى . ألا ترى أنى أصلى على الأب الميت ، فلو كان شهود الذمى مسلمين ، وشهود المسلم ذميين ، أجزت شهادة أهل الذمة ، وجعلتها للمسلم منهما ، والدار والأرض والحيوان والثياب ، فى كل ذلك سواء .

وإذا كانت فى يد رجلين دابة ، أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، فأقرا جميعا : أن أباهما مات ، وتركها ميراثاً . فقال المسلم : مات أبى مسلماً. وقال الآخر : مات أبى ، وهو كافر ، فإنه يقضى بها للمسلم . ألا ترى أنى أصلى على الأب الميت ، بقول ابنه المسلم .

قال غيره : إذا صح أن الأب كان ذمياً ، فمات وترك ابنيه هذين ، فادعى

المسلم أنه مات مسلما، وادعى الذمى أنه مات ذميًا ، إن الذمى منهما أولى بالميراث. وهو على الأصل ، حتى يصح انتقاله ، وإن كان مسلماً . كذلك القول قول المسلم .

وإن لم يصح أمره ، فالإسلام أولى به ، إذا كان فى دار الإسلام . فالميراث للمسلم . والقول قوله ، إلا أن يأتى الذمى على ذلك بينة .

وإذا كانت الدار ، فى يد رجلين مسلمين ، وهما أخوان ، فأقرا جميعا : أن أباهما مات ، وتركها ميراثا .

وقال أحدهما : كنت مسلما ، وكان أبى مسلماً .

وقال الآخر : صدقت . وكنت أنا أيضاً مسلماً، أسلمت فى حياته ، وكذبه الآخر ، فإن الميراث للمسلم الذى أجمعا عليه . ويكون على الآخر البينة : أنه كان مسلماً ، قبل موت أبيه . ثم الميراث لهما جميعاً. أرأيت لو كان عبدا. فقال أخوه : عتقت ، قبل موت أبيك .

قال هو : بل أعتقت بعد موت أبى ، أنا وأنت جميعا .

وقال الآخر : أما أنا فأعتقت قبل موته . وأما أنت ، فأعتقت بعد موته . فإن الميراث للذى اجتمعا على عتقه ، والبينة على الآخر ، بعد أن يعلم أنهما حران اليوم .

وكذلك أيضاً لهما الميراث . وهذا الوجه نأخذ .

وإذا كانت الدار ، فى يد رجل ذمى ، فادعاها مسلم ، أن أباه مات ، وتركها

ميراثا ، لا يعلمون له وارثاً غيره . وأقام على ذلك بينة ، من أهل الذمة ، فادعى فيها ذمى مثل ذلك . وأقام عليها بينة ، من أهل الذمة ، فإنه يقضى بها للمسلم ؛ لأن بينة الذمى من الكفار ، لا تجوز شهادتهم ، فيما يضر المسلم وينقصه . ولو كانت بينة الذمى مسلمين ، قضيت بالدار بينهما نصفين .

وأرى أن الدار للذى هى فى يده ، حتى يقيم المسلم البينة مسلمين .

وكذلك الحيوان والعروض والثياب والأشياء كلها .

وإذا كانت الدار ، فى يد رجل مسلم . فقال : أبى مات ، وهو مسلم . وترك هذه الدار ميراثاً لى وجاءه أخوه وهو ذمى . فقال : مات أخى ، وهو كافر . مات على دينى ، وهذا مسلم ، فإن القول قول الابن ، وله الميراث . ولا يرث الأخ مع الابن شيئا ولا يكون له قول للتهمة . ولو أقام البينة على مقالتهما ، أجزت بينة المسلم . ولو أقام الأخ بينة ، من أهل الذمة ، على ما قال . ولم يقم الابن بينة ، لم أجز بينة الأخ ـ وهم كفار ـ على الابن المسلم .

وإذا كانت الدار ، فى يد ورثة . فقالت امرأة الميت ـ وهى مسلمة ـ : زوجى مسلم ؛ مات مسلما . وقال ولده ـ وهو كافر ـ : بل مات أبونا كافرا . وجاء أخو الزوج ، وهو مسلم ، وصدق المرأة على مقالتها وهو يدعى معها الميراث ، والأولاد كلهم كفار . والمرأة مقرة : بأن أخاه هذا مات وهو الوارث معهم ، فإنى لأقضى لامرأته وأخيه . ولا أجعل للأولاد شيئا ألا ترى أنه لو ترك ابنا وابنة مسلمة . والابن كافر ، وترك أخا مسلماً . فقالت الابنة والأخ : قد كان الميت

مسلماً . وقال الابن : كان كافرا، فإنى أجعله مسلما ، وأصلى عليه، وأورث البنت والأخ .

ولو لم يكن له بنت وأخ ، وكان له أخ ، واختصموا فى ذلك ، جعلت القول قول ابنه . وجعلت الميراث لابنه ولا أصدق الأخ ؛ لأنه لا ميراث له مع الابن .

وإن كان بعض الورثة مسلماً ، جعلت للقول قوله .

قال غيره :

إذا كان فى دار الإسلام ، ولم يصح أنه ذمى . وإنما اختصموا على ميراثه . فمن كان من الورثة ، من أرحامه مسلما ، فهو أولى بميراثه عندى . وهو مسلم فى الحكم ، حتى يصح أنه ذمى ، ولو كان المدعى من أرحامه ، ليس من أولاده ، والأقارب بعدهم كلهم سواء . والمدعى : من ادعى الشرك .

وإذا كانت ابنة وأخ ، والبنت مسلمة ، والأخ كافر . وقال الأخ : إن الميت كان كافرا . وقالت الابنة كان مسلما ، فالقول قول البنت . ولها الميراث. أراه كذلك .

وإن كان الأخ هو المسلم ، والبنت كافرة . فقال الأخ كان أخى مسلما . وقالت البنت : كان أبى كافراً ، فالقول قول المسلم . وهو الأخ المسلم ، إذا علم أنه لاوارث له غيرها . وله الميراث .

وإذا كان أحد الورثة مسلماً ، جعلت القول قوله : إنه مسلم مثله . ولا أصدق الكافر .

وكذلك إن أقام الكافر بينة ، من أهل الكفر ، فإنى لا أقبل بينتهم على المسلم .

فإن أقاموا بينة ، من أهل الإسلام ، ولم تقم للمسلم ، جعلت الميراث لهم ، دون المسلم .

ولو أقام المسلم بينة ، من أهل الذمة ، أجزت بينة المسلم ، لأنه لا تجوز بينة الذمى على المسلم .

وإذا كانت الدار ، فى يد أخوين : مسلم وكافر ، وأقرا أن أباهما كان كافراً . فقال المسلم : إن أباه قد كان أسلم قبل موته ، فإن المسلم لا يصدق على ذلك ؛ لأنه قد أقر أن أباه كان كافراً ، فعليه البينة .

ولو لم يقل : إن أباه كان كافراً ، أو قال : كان مسلماً ، جعلت القول قوله .

وكذلك هذا ، فى كل وارث ، مما ذكرنا ، فى هذا الباب . والله أعلم .

وأما إذا مات الذمى ، وهو معروف أنه ذمى ، وورثته كفار كلهم . وله أمة ذمية ، فادعت أنه أعتقها فى حياته . وقال الورثة : بل كانت أمة ، وأعتقت بعده ، فهى مدعية . وعليها البينة : أنها قد أعتقت قبل موته .

وإذا مات المسلم ، وله امرأة نصرانية فقالت : قد أسلمت فى حياته ، فعليها البينة . وإن لم تقم لها بينة ، فلا ميراث لها ، على الورثة . وعلى الورثة أن يحلفوا عليهم ، ولو لم يعرف أنها كافرة وقالت : ما زلت مسلمة ، كان القول قولها . ولها الميراث ، إلا أن تقيم البينة ، لأنها أقرت بالرق .

قلت : فعليها البينة . ولو ادعوا أنه كان طلقها ثلاثا ، وجحدت هى ذلك ، كان القول قولها . ولها الميراث ، بعد أن تحلف : أنه لم تنقض عدتها

قال غيره :

لها الميراث . وليس لانقضاء العدة معنى . ولو أقرت أنه طلقها واحدة فى الصحة . وأقرت بانقضاء العدة . وأنه راجعها فى العدة ، وكذبها الورثة وقالوا : لم يراجعها . فالقول قول الورثة : أنه لم يراجعها ، فهى فى هذا الوجه مدعية . وعليها البينة . ولكن إن كانت عدتها ، لم تنقض بعد ، فلها الميراث وإن كانت العدة قد انقضت ، فلا ميراث لها .

وإذا مات الرجل ، وأبواه ذميان كافران . فقالا : أبونا مات ، وهو كافر . وقال ولده — وهم مسلمون — : أبونا يوم مات وهو مسلم ، فالقول قول أولاده المسلمين . ولا ميراث لأبويه الكافرين .

وإذا مات الرجل ، وترك ميراثا ، فى يد رجل . فأقام ابنه البينة : أنه ابنه . وقال : كان مسلما . وقال الذى فى يده المال : له ولد غير هذا ، أو قال : لا أدرى له ولد غير هذا أم لا . فإنى أتقدم فى ذلك . فانظر هل له ولد ؟ أو وارث ؟ فإن لم يعرف له ولد ، ولا وارث ، دفعت الميراث إلى هذا ، واستوثقت منه بكفيل .

وكذلك لو كان هذا الابن كافراً . وقال كان أبى كافراً ، جعلت الميراث له كله ، بعد النظر فى ذلك .

وكذلك لو كانت ابنة ، جعلت الميراث لها كله ، بعد أن لا أجد له عصبة ، ولا وارثا . وكذلك الأم .

وأما الجدة والأخ والأخت ، وابن الأخ وابن العم ، فإنى لا أعطيهم شيئا ، إلا أن يقيم البينة على الورثة كم هم . ويشهدون أنهم لا يعلمون له وارثا غير هذا .

وأما الزوج والمرأة ، فإنى لا أعطيهم أقل ما يكون ، من نصيب الزوج والمرأة ، حتى أعرف الورثة ؛ لأن الولد والوالد والزوج والمرأة وارث ، على كل حال . والأخ لا يكون فى حال وارثا . ويكون فى حال وارثا .

وكذلك الأخت والعم وابن العم .

وكذلك ابن الابن .

وكذلك الجد والجدة ، فلا أعطى أحداً من هؤلاء شيئا ، حتى أعلم أنه وارث ، أو يقيموا البينة على الورثة .

وقال بعضهم : أعطى المرأة والزوج ، أكثر من نصيبهم فى الميراث ، حتى أعلم غير ذلك .

والقول الأول أحب إلىّ ، فى الزوج والمرأة : أن يعطيا الأقل حتى ينظر .

قال غيره :

من يرث على حال ، مثل الزوج ، حين يعطون أقل ما يرثون هذا فى الحكم .

وأما فى غير الحاكم ، إذا كان فى يده . وصح ما وصفنا ، فهو بالخيار ، إن شاء سلم . وإن شاء ترك .

* * *

باب فى شهادة أهل الشرك على أهل الشرك
وأهل الإسلام على أهل الإسلام

ومن جواب لأبى عبد الله ، عن أربعة من النصارى ، شهدوا على نصرانى : أنه زنا بامرأة مسلمة . وقالوا : استكرهها ، أو طاوعته . فقال : شهادتهم عليه جائزة ، إذا كانوا عدولا فى دينهم . ويلزمه الحد بشهادتهم .

وإن شهدوا أنه استكرهها ، لزمه عقر مثلها . وإن شهدوا أنها طاوعته ، لم تقبل شهادتهم . وكان على كل واحد منهم التعزير بقذفهم إياها . ولا يلزمها هى حد بشهادتهم .

وقال : شهادة النصارى ، فى هذا الموضع ، لا تجوز ، لأنهم قذفوا ، ويعزرون. وتسقط شهادتهم ، عن النصرانى ، وعن المسلمة . وكذلك رأى .

وقال من قال : لا تسقط بقذفهم إياها . وإنما سقطت شهادتهم بشركهم . وتجوز شهادتهم على النصرانى ، مما يلزمه ، من الحد والصداق .

مسألة :

ومن الأثر : ولا تجوز شهادة أهل الذمة على المسلمين لذمى ، ولا لمسلم .

وتجوز شهادة المسلم على الذمى للذمى .

قال غيره :

وقد قيل : تجوز شهادة الذمى عن المسلم ، على الذمى . ولا تجوز على المسلم. وتجوز شهادة المسلم للذمى ، ولا تجوز على المسلم .

مسألة :

سألت أبا معاوية ، عن يهوديين ، شهدا على رجل بشهادة . فأسلم قبل أن يحكم عليه .

قال : زالت شهادتهما ، لما أسلم . والله أعلم .

مسألة :

وقال : لو أن رجلا مسلما ، اشترى عبداً ، من عند مجوسى ، فادعى العبدَ مجوسى آخر ، وأحضر على ذلك شاهدين مجوسيين : أن شهادتهما جائزة فى العبد.

قال : لأن هذا يرجع معناه على البائع المجوسى ؛ لأن المسلم يرجع على البائع المجوسى بالثمن .

قال غيره :

لاتجوز شهادة المجوسيين ، فى رقبة العبد ، بانتزاعه من المسلم . ولكن إذا صح أنه اشتراه من المجوسى ، رجع المستحق للعبد ، بشهادة المجوسيين على المجوسى بشرواه ، أو بقيمته ، لأنه قد صح أنه قد أتلفه عليه . وقامت البينة : أنه باعه ، أو صح ذلك . ولم يكن على المسلم سبيل ، بشهادة أهل الذمة .

قلت : فلو أن مجوسيًا اشترى عبداً ، من رجل مسلم ، فادعاه رجل . وأحضر على المشترى رجلين من المجوس . هل تجوز شهادتهما ؟

قال : لا . لأن هذا يرجع معناه على المسلم .

قال غيره :

تجوز شهادة المجرسيين على المجوسى، فيما فى يده ، من رقبة العبد ولا يبطل عنه ما ألزمه نفسه . ولا يلحق المسلم بشىء ، من شهادة أهل الذمة .

مسألة :

وعن أبى زياد : فى رجل من أهـل الذمة ، هلك ، وترك ألف درهم . ثم إن رجلا من المسلمين ، أقام عليه شاهدين من المسلمين : أن له عليه ألف درهم. وأقام رجل ، من أهل الذمة شاهدين ، من أهـل الذمة : أن له على ذلك الذمى ألف درهم . فقال أبو زياد : الألف للمسلم ، بشهادة المسلمين ، دون الذمى .

قلت : فإن أقام المسلم شاهدين ، من أهل الذمة . وأقام الذمى أيضا شاهدين، من أهل الذمة .

قال: أقول : إن الألف بينهما نصفان ؛ لأن الشهود كلهم . تجوز شهادتهم ، على الهالك .

وقيل : يُقضى للمسلم على الذمى .

قلت له : فإن كان كل واحد منهما ، أقام شاهدين من المسلمين .

قال : المال بينهما نصفان .

قلت : فإن أقام المسلم شاهدين من أهـل الذمة ، وأقام الذمى شاهدين من المسلمين .

قال : فالألف للذمى ، بشهادة المسلمين .

قال غيره :

إذا شهد للمسلم ذميان . وشهد للذمى مسلمان ، فالمال بينهما نصفان ؛ لأن شهادة أهل الذمة ، تجوز عليهم .

وقول : تجوز شهادة الذمى للمسلم . ويكون المال بينهما بالحصص .

وإذا كان الشهود جميعا مسلمين ، فهو بينهما نصفان .

وإذا كان الشهود كلهم من أهل الذمة ، ففى ذلك اختلاف .

قال من قال : إن شهادة الذمى لاتسقط حق المسلم. وقد ثبت فى مال الذمى، بشهادة من تجوز شهادته له . فإذا ثبت للمسلم حق ، لم تبطله شهادة أهل الذمة ؛ لأنها لا تجوز على أهل الإسلام .

فإذا كان شهود المسلم ، من أهل الذمة . وشهود الذمى ، من أهل الذمة ، ثبت للمسلم حقه . وبطل حق الذمى ؛ لأنه إنما ثبت الحق للمسلم. ولا يتحاصص المسلم والذمى ، بالإجماع من قول أهل العلم ، إلا أن يكون الشهود كلهم مسلمين فافهم .

ومن غيره : وقد قال من قال : إذا كان شهود الذمى ، من أهل الذمة . وشهود المسلم ، من أهل الذمة . فالمال بينهما نصفان .

ومن غيره : وقد قيل : شهادة أهل الإسلام جائزة ، على أهل الإسلام ، وعلى جميع أهل الملل ؛ لأن الإسلام يعلو ، ولا يُعلَى . ولا تجوز شهادة أهل ملة من ملل الشرك ، على أحد من أهل القبلة ، فى شىء من الأشياء . ولا يثبت عليهم حكمهم ، فى شىء من الأشياء وإلا أنه قد قيل: إن المرضعة من أهل الذمة، تجوز شهادتها على المسلمين . وذلك ما لا تجتمع عليه .

مسألة :

وعن مجوسى، ضربه رجل مجوسى. ثم مات المضروب، من قبل ثلاثة أيام، فأسلم الضارب ، من بعد موته . ثم شهد مجوسيان : أن المضروب مات مسلماً . وشهد مسلمان : أن المضروب مات مجوسيا . كيف يكون القصاص فيها ؟ ولمن تكون ديته وميراثه ؟ فلا أرى، يلزم القاتل غير الدية. وهى دية مصل: دية مسلم. ولا تقبل شهادة مجوسيين عليه ، فى القود . ولكن تقبل شهادتهما ، على إسلام المجوسى . ويكون ميراثه وديته ، لورثته من أهل الإسلام . ولا يرثه أحد من المجوس .

وشهادة المجوسيين ، إذا كانا عدلين فى دينهما ، فى هذا الموضع ، أولى من شهادة المسلمين . والله أعلم بالصواب . لأنهما شهدا لأهل الصلاة . فسواء مات فى ثلاثة أيام ، من بعد أن ضرب ، أو من بعد أن خلت ثلاثة أيام . وإنما فيه الدية دية مسلم . وذلك إذا كان ضربه هذا ، مما يخاف عليه به ، ذهاب نفسه .

وإن كان مما لا يخاف عليه ، من ذهاب نفسه ، فلا يلزم الضارب غير أرش ذلك الضرب .

قال المصنف : يعجبنى النظر ، فى شهادة المجوسيين ، على موت المضروب مسلماً . فإنى أراها على الضارب وقد أسلم . وشهادة أهل الشرك ، لا تجوز على المسلمين .

مسألة :

قلت : هل تجوز شهادة نصرانيين ، على نصرانى لمسلم بحق ؟

قال : لا يأخذ المسلم الحقوق ، بشهادة المشركين .

ومن غيره : قال : نعم . إذا لم يعلم صدق مالاقالاه . ولم يحكم له به ، حاكم عدل ، من المسلمين .

وأما إذا علم صدق مايقولانه ، أو حكم بذلك حاكم عدل ، من المسلمين. فذلك له جائز . وقد جاء الأثر بإجازة ذلك ، فى الأحكام .

مسألة :

عن أبى معاوية ـ رحمه الله ـ فى أربعة من النصارى ، شهدوا على نصرانى : أنه زنا فلما أراد الحاكم أن يقيم عليه الحد أسلم .

قال : يدرأ عنه الحد . وتبطل شهادتهم ؛ لأنى لا أجيز شهادة النصارى على المسلم ، إلا أن يكون إسلامه ، من بعد ماوقع عليه أول الحد ، ولوسوطا واحدا ، كان عليه تمام الحد .

وكذلك إن شهد عليه عدلان ، من النصارى : أنه قتل نصرانيًا ثم أسلم ، من قبل أن يحكم عليه ، بطلت شهادتهما .

وإن كان قد حكم عليه ، ثم أسلم ، من بعد أن لزمه الحق ، ثبت عليه الحق ، إلا أن يكون حكم عليه بالقود ، بطل القود . وكان عليه الدية فى ماله. والله أعلم.

مسألة :

ومن جواب أبى عبد الله : وذكرت أنكم كنتم حفظتم عنى : أن أهل الذمة ، تجوز شهادة بعض على بعض، لأنهم أهل شرك. ثم إنك بلغك أنى رجعت عن ذلك . فأحببت معرفة رأيى فى ذلك .

فاعلم أنى لم أعلم أن هذا الذى ذكرت بلغك ، كان قولى . والذى أنا عليه :

باب فى التعديل

وفى الأثر : إن تزكية الشهود لم تكن عن رسول الله ﷺ ، ولا عن أصحابه .

وقال عمر بن الخطاب ـ رحمه الله ـ : المسلمون عدول ، بعضهم على بعض . وقد نهى الله عن التفتيش عن عورات الناس والتجسس عنها .

قال غيره : المسألة بدعة محدثة ، إلا أنه لما ظهرت شهادات الزور ، وأخذ الناس الأموال ، على الشهادات ، والرشا على ذلك ، سأل عنهم . فليتق الله الحاكم ؛ فإن الناس شجرة بغى ، وذباب طمع ، وفراش نار . وقد بلوا بالشحناء والضغائن .

فإن سأل الحاكم ؛ فليسأل أهل الورع والعفة ، والرضى فى الإسلام . وليسألهم عن حال الرجل ، واليوم الذى هو فيه . ولا يسألهم عما كان عليه ، من قبل ذلك ؛ لأنه قد يكون على حال ، ثم يتحول عنها .

مسألة :

وعن أبى عبد الله : ومن سقطت شهادته ، فلم يعدل فى حكم . ثم عدل ثم عدل فى ذلك ، ثم حكم بشهادته ، ما لم يكن حكم ، بإبطال ما كان يدعى المشهود له .

وقول : إذا طرحت شهادته ، بسبب عرف منه ، فلا تجوز شهادته ، ولو تاب من بعد وأصلح . ويجوز فى غير ذلك الحكم .

وإن كان إنما وقف المعدل عن أمره ، جهلا به . فإن شهادته تقبل فى ذلك الحكم وغيره .

* * *

أنه لا تجوز شهادة أهل ملة منهم ، على غيرها ، من أهل الملل . ولاتجوز شهادة كل ملة منهم إلا عليها .

مسألة :

فى رجل ، من أهل الذمة ، هلك . وله وارث ، من المسلمين ، ووارث من أهل الذمة . فشهد شاهد واحد من المسلمين : أنه مات مسلماً . وشهد شاهدان ، من أهل الذمة : أنه مات يهوديًا ، أو نصرانيًا ، كان ميراثه لورثته ، من أهل الذمة . ويصلى عليه ، بشهادة المسلم ، بوجوب الولاية ، بشاهد من المسلمين ، كما أن الصيام بشهادة واحد .

• • •

باب فى شهادة الوكلاء والشركاء والأجراء

ومن كان له سبب وما أشبه ذلك

قال أبو عبد الله محمد بن محبوب ـ فى رجلين شريكين ، شهـــد أحدهما ، لصاحبه ، بشىء فى شركته .

قال : تجوز شهادته ، إذا كان عدلا ، إلا أن يشهد مشاع بينهما ، فلا تجوز شهادته .

ومن غيره : وقد قيل : تجوز شهادته .

مسألة :

قال الفضل بن الحوارى ـ فى رجلين ، بينهما أمة ، شهد كل واحد منهما على صاحبه : أنها أخته من النسب .

قال : لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ، حتى يُشهد على ذلك شاهدا آخر ، مع أحدهما ، ويكونا عدلين .

مسألة :

وإذا عزل الوكيل ، جازت شهادته ، لمن وكله ، إلا أن يكون قد خاصم فيه . فقد سمعنا فى ذلك اختلافا .

مسألة :

عن أبى عبد الله : وسألته عن أربعة نفر ، لهم أربع نسوة ، بينهن مال . فشهد كل واحد منهم للآخر ، بالوكالة على زوجته ، فى قسم المال المشترك بينهن ،

أو فى بيع وقبض الثمن . ثم أنكر النسوة ذلك . هل تجوز شهادة أزواجهن عليهن .

قال : لا تجوز فى المقاسمة ؛ لأن كل واحد منهم ، يشهد بتمام مقاسمته ، وبتمام ما فعل .

مسألة :

وإذا شهد رجل بشهادة ، فشهادته باطلة ، إذا كان فى مقعد واحد ، شهد هذا لهذا ، وهذا لهذا .

مسألة :

قلت : فإن شهد شاهدا عدل ، عند الحاكم بالوكالة ، من زوجته ، أو غيرها ، فى بيع مالها ، أو قبض الثمن . وأجازه الحاكم ، إلى بيع مال المرأة أو الرجل . فاشترى هذان الشاهدان بالوكالة ، أو أحدهما شيئا ، من هذا المال . ثم أنكرت المرأة الوكالة .

قال : إذا كانت شهادتهما ، قد ثبتت مع الحاكم بالوكالة ، من قبل أن يشتريا منه . ثم اشتريا منه ، من بعد . فقد تمت شهادتهما .

فإذا كانا اشتريا منه ، من قبل أن يشهداء ثم شهدا ، لم تجز شهادتها . وذلك إذا كان هذا الحاكم الذى شهدا معه ، حيا لم يعزل .

وإن عزل فشهد الشاهدان : أنهما حضرا هذا الحاكم ، قد حكم ، لهذا الوكيل ، بهذا البيع وصحت عنده وكالته .

وكذلك إن عزل هذا ، فشهد هو بهذا ، أو شاهد عدل غيره . فهذا بيع جائز .

وإن لم يصح هذا ، فهو بيع غير جائز، لهذين الشاهدين ، بالوكالة الأولى . وعلى المدعى عليها الوكالة للمشترى ، يمين بالله : ما وكلت البائع ، فى بيع ماله هذا .

مسألة :

ومن باع مالا بوكالة ، لرجل بثمن . فأنكر بعضه . فلا تجوز شهادة الوكيل بالبيع ، إلا بشاهدين غيره .

وإن كان المشترى مقرًّا بالشراء من الوكيل ، وأنه لغيره . وإنما اختلفا فى الثمن ، فشهادة الوكيل جائزة ، مع عدل آخر .

مسألة :

وإذا اكترى رجل دابة ، يحمل عليها متاعاً ، فمرضت أو كسرت . وهى فى يده حاملة متاعه . فشهد على رجل : أنه عقرها ، أو اعترض لها ، فكسرها ، إن شهادته جائزة . إلا أن تقوم بينة عدل : أنه حمل على هذه الدابة ، غير ما اكتراها له .

مسألة :

وأما الذى يستأجر داراً، إلى وقت معروف. ثم نوزع فيها صاحبها. فشهد هذا الساكن بالدار : أنها للذى أسكنه ، فإن شهادته لا تجوز عندنا ، فى الوقت الذى له سكن هذه الدار . ولكن تجوز شهادته للآخر .

ومن غيره : وجدت أنه لا تجوز شهادة الساكن بأجر ، ولا بغير أجر . والله أعلم .

مسألة :

ولا تجوز شهادة الوكلاء لمن وكلهم الإشهاد ، الوصى والوكيل للأعجم . والبقيم والمعتوه : الذاهب العقل . ويؤمر إذا نازع لهم ، أن يقول للحاكم : أنازع لهم . وعندى لهم شهادة . ويجيز الحاكم شهادته مع غيره .

قال أبو على الحسن بن أحمد : ولو لم يقل ذلك ، فشهادته جائزة .

مسألة :

من كتاب بيان الشرع : وعن عبد بين ثلاثة شركاء ، فشهد منهم اثنان على الثالث ، أنه أعتق حصته منه . هل تقبل شهادتهم ؟

قال : لا .

قلت : ولِمَ وهم عدول ؟

قال : لأنهم يتعجلون بذلك قبض الثمن .

قال : ويمتنع الشاهدان ، من استخدام العبد ؛ لأنهما قد اعترفا بحريته .

مسألة :

قال أبو عبدالله : إنما تجوز شهادة وكيل اليقيم له ، على غير فعله . ولا تجوز على فعله ، تقدم إلى الحاكم ، أو لم يتقدم . وتجوز شهادته ، على غير فعله ، ولو لم يتقدم إلى الحاكم .

مسألة :

وإذا اكترى رجل جملا لرجل، يحمله إلى بلد . فشهد له فيه بشهادة ، لم تجز شهادته فيه له ، ما دام الشرط قائما لم يتم ، إلا أن يكون قد كان شهد له قبل ذلك، ورد الحاكم شهادته . فإذا انقضى الشرط بينهما ، فى كراء هـذا الجمل . ثم شهد المكترى: أنه جمله ، جازت له شهادته، إلا أن يكون شهد له فيه ، وهو فى كرائه بعد . فردت شهادته هذه ، فلا يجوز له أن يشهد عليه بعد ذلك .

مسألة :

وكره بعض شهادة الأجير لصاحبه .

قال أبو عبد الله : تقبل شهادته ، إذا كان عدلا .

مسألة :

وأما العامل فإذا انتزعه رب المال ، جازت شهادته له ، إلا أن يكون شهد ، وهو عامل فردت .

مسألة :

وإذا أعلم الوكيل المشترى، أن المال لغيره ، وأنه أمره ببيعه . ثم قدم صاحب المال ، فطلب الثمن ، فشهد البائع. فإذا كان المشترى منكرا، لم تجز شهادة الوكيل. وإن كان مقرا ، بأنه أعلمه أن المال لغيره . وإنما اختلفا فى الثمن وحده . فشهادة الوكيل جائزة .

قال أبو الحوارى : إذا شهد أن عليه لهذا كذا وكذا ، جازت شهادته مع غيره .

وإن شهد أنه باع له بكذا ، لم تجز شهادته ، أعلمه أنه وكيل ، أو غير وكيل .

مسألة :

وقيل : إن شهادة وكيل الغائب من المصر ، إذا كان حيث لا تناله الحجة . ولا يعرف أين هو جائزة ، لأنه بمنزلة اليقين ، تنفذ عليه الأحكام ، ولو لم يكن له وكيل .

مسألة :

وهل لوكيل الغائب أن يخصم ويشهد ؟

فقال : كل شيء خصم فيه عند قاض ، أو وال ، لم تجز شهادته فيه . ولا ينفعه أن يتبرأ من الخصومة بعد المنازعة ، وإن كان إنما خاصم معترضا ، إلا أن يكون خاصمه خصومة ، عند غير حاكم ، أو وال ، فإن ذلك لا يبطل شهادته ، ما لم ينازعه مع الحاكم .

قال أبو الحوارى : للوكيل أن ينازع ويشهد . ويقول للحاكم : أنازع له . وعندى له شهادة .

مسألة :

وأما العامل فإذا انتزعه رب المال ، جازت شهادته .

ولا تجوز شهادة الوكيل ، فى شيء كان فيه وكيلا ، ثم أخرج من وكالته منه فلا تجوز شهادته فى ذلك الشيء .

مسألة :

فى البائع ، يستغل المال ويموت ، إن شهادة البيادير ، لاتقبل ما كانوا فيه . وتقبل إذا زال المال من أيديهم ، إذا كانوا عدلا . ولا يبحث فى مال الهالك ، إلا ما صح بالبينة ، من غير بحث وتقدير .

قال غيره :

قوله : فى شهادة البيادير . نذلك فى الأصل .

وأما قولهم: إنا أصبنا كذا فى سنة كذا ، فهذا فعل منهم. ولا تجوز شهادتهم على فعلهم .

وإن شهدوا على شىء ، صار بعينه إلى هذا الرجل ، من مال هذا، جاز ذلك، كانوا فى المال ، أو خارجين عنه .

مسألة :

وقيل : لا تجوز شهادة الشريك على شريكه ، فى مال مشاع بينهما ، ما دام شريكا فى ذلك المال ، حتى يقسم ؛ لأن ذلك لايجوز ، إذ هو شريك فى ذلك ، ويجر منفعة لنفسه والله أعلم .

مسألة :

وعن أربعة نفر ، شهد اثنان لاثنين على الميت ، بدين . وشهد اثنان أيضا لهما ، على الميت بدين .

قال : ذلك جائز ، من قبل أنه لا شركة بينهم ، فى أصل الدين .

وقال آخرون : لا تجوز شهادتهم ، من قبل أنهم يشتركون فى قسمة الدين . والأول أحب إلىّ .

مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وعن رجل ، وكلته امرأته ، فى بيع أرض لها ، فباعها . وإن المشترى للأرض ، بدع فيها . وزاد فى أرض القوم الذين باعوا له . وأحضر القوم البائعون بينة : أن هـذا الرجل زاد فى أرضنا . وكان من البينة الرجل ، الذى وكله فى البيع . وحد من حيث زاد المشترى ، والوكيل ثقة . هل تقبل شهادته وهو قد باع ؟

نعلى ماوصفت ، فإن شهادة الوكيل ، فى هذا تقبل ، على اعتداء المشترى منه ، فى أرض القوم .

مسألة :

ومن شهد لرجل مفلس ، بدين على رجل . والشاهد بطلب المشهود له بحق ، قد طلبه فى مجلس شهادته ، فشهادته جائزة ، طلب دينا ، أو نفقة . ولا أرى مطلبه يبطل شهادته .

مسألة :

وإذا شهد بعض الورثة على بعض ، ولو كانوا عدولا ، فلا تجوز .

وكذلك إذا كانوا ثلاثة إخوة ، فشهد اثنان منهم : أن لهم أخاً رابعاً . وأنكر الثالث . وهما ثقتان ، فلا تقبل شهادة بعض الورثة على بعض .

مسألة :

وعن رجل ، كان يدعى حقا لنفسه ، فلم يجب إلى ذلك الحق . ثم أشهد بذلك الحق لغيره .

قال : لا تجوز شهادته . وذلك عن أبي علي .

مسألة :

ومن خصم رجلا في مال، ثم برئ منه ، من بعد . فشهد أن ذلك المال لرجل آخر ، فشهادته تجوز .

فإذا كان إنما يدعى ذلك الرجل ، ثم ترك المنازعة . وشهد له من بعد ، فشهادته تجوز له .

مسألة :

رجل أسلف لرجل بجراب تمر، ثم قال محمد بن هاشم : لا يسعه أن يشهد حتى يعلم أنه هو الذى أسلفه .

وقول : إن شهد على ذلك ، جازت شهادته . وإن شهد أنه هو أسلفه ، لم تجز شهادته . وله أن يشهد بذلك ، ما لم يبحث عنه . فلا يكتم بعد السؤال .

مسألة :

ولا تجوز شهادة البائع ، فيما باع .

وأما من أعطى عطية ، فموزع المعطى فيما أعطى، فشهادة المعطى للمعطى جائزة.

مسألة :

ومن باع قطعة لها ساقية على رجل ، فجحدها . فلا نرى شهادة البائع تجوز .

مسألة .

ومن الأثر ـ مما يوجد فيه رد عن أبي عبد الله ـ : وسألته عن ثلاثة نفر ، اشتركوا في سلعة ، فباعوها من رجل . فأراد الرجل أن يستقيلهم ، فأقالوه . ثم إن أحدهم ندم . أتقبل شهادة الاثنين عليه ؟

قال : نعم .

مسألة :

وسألته عن قوم اشتركوا فوضعوا ، أو أحدهم البيع . يعني المبيع بالوضيعة ثم إنهم وضعوا يعني البائع ، وضع عن رجلين منهم حصتهما . وأخذ الثالث بحصته يعني المشترى .

قال : الذي لم يشركهما في الوضيعة بحصته ، إلا أن يكونوا اقتسموا الوضيعة. ثم رضي الرجل أن يتبع كل واحد منهم بحصته ، من الوضيعة . وإن وضع عنهما حينئذ ، فإن الثالث ليس له فيما معهم نصيب .

قلت له : أرأيت لو كان هذا هكذا . ثم شهد الرجلان ، الذان وضع عنهما: أنك وضعتها عن فلان .

قال : إذا كانوا قد اقتسموا الوضيعة ، ورضي الرجل ، أن يتبع كل واحد منهم بما أصابه ، من الوضيعة ثم إنه وضع عن الاثنين حصتهما . وشهد أنك

وضعتها أيضا ، عن صاحبنا ، جازت شهادتهما عليه . وإن كانوا لم يقتسموا الوضيعة ، ولم يبع كل واحد منهم . فشهادتهم لبعض بعض ، تجوز على أنفسهم .

مسألة :

ومما أحسب عن أبي معاوية : وأما الذين يقطعون السبيل ، فتجوز شهادة من شهد عليهم ، من المقطوع عليهم بالقتل . ولا تجوز في شهر السلاح ، وأخذ المال ؛ لأنه إذا شهد : أن هؤلاء أخذوا أموالنا ، وشهروا السلاح . فهذه شهادة لأنفسهم لا تجوز .

وإذا شهدوا في القتل : أن فلانا وهـؤلاء ، اعترضونا في سبيلنا ، وقتلوا فلانا ، جازت شهادتهم ، إلا أن يشهد رجل منهم ، على رجل : أنه قتل من هو ولي له ، فلا تجوز شهادته .

مسألة :

عن سعيد بن المبشر ـ في الرجل ، يوصي بثلث ماله لقوم ، فيشهد بعضهم لهم .

فقال : تجوز شهادته لهم ، وتسقط حصته .

قال غيره :

وقول : لا تجوز شهادته لهم ، ولا له .

وقال : تجوز شهادته للأجنبيين . ولا تجوز لولده .

وقول : تسقط الوصية كلها ، لأنه شريك .

مسألة :

والوكيل فى قضاء الدين ، يقضيه من عنده ، ثم يريد أن يستوفيه ، فاحتج من يدفع عن اليتامى ، فإنك تأخذ لنفسك .

فإن كان شهد بالدين عند الحاكم ، وثبتت وكالته وشهادته . ثم قضى بعد ذلك من ماله ، أخذ ما قضى ، إذا صح القضاء .

فإن قضى قبل أن تثبت شهادته ، عند الحاكم . ثم شهد ، فإنا نستضعف شهادته ، فيما قضى ، قبل أن يستشهد .

* * *

باب فى شهادة الأوصياء للأوصياء
وما أشبه ذلك

وسئل عن وصيين ، شهدا أنه أوصى إلى فلان معهما .

قال : شهادتهما جائزة . فإن كذبهما فلان ، فشهادتهما باطلة . ويدخل القاضى معهما آخر ، لإقرارهما أن معهما وصيا آخر للهالك . ألا ترى أنه لو صدقهما . وقال : لا أقبل الوصية ، أدخل معهما وصيًا ثالثا . وكان له أن يأبى .

وإذا شهد أن أباهما ، أوصى لى فلان ، وقبل ذلك فلان ، فإنى أجيز ذلك . وأما فى القياس ، فلا يجوز . ولكنا ندع القياس ونجيزه .

ومن غيره ـ قال : وهذا إقرار . وهو جائز .

وإذا شهد رجلان : بأن على الميت دينا ، أو للميت عليهما دينا . وأن الميت أوصى إلى هذا ، أجزت ذلك ، وأترك القياس .

ولست أجيز شهادة رجلين على رجل ، أنه وكل فلانا ، فى قضاء الدين عليهما ، وعلى غيرهما . وأبطل ذلك . وقد أجيز فى الوصية ، مالا أجيز فى الوكالة .

وشهادة الوصيين الشريكين المتفاوضين جائزة ، من قبل أنها لا يجران إلى أنفسهما ، من ذلك شيئا .

وعن شاهدين ، شهد أحدهما : أنه أوصى إلى فلان يوم الخميس . وشهد الآخر : أنه أوصى إليه ، يوم الجمعة .

قال : هو جائز ؛ لأن الوصية كلام . وليست بفعل ولا عمل .

ولو شهد شاهد : أنه أوصى إليه بالكوفة . وشهد الآخر أنه أوصى إليه بمكة ، كان ذلك جائزاً .

مسألة :

وعن الوصى للميت ، بعد أن يدرك ورثة الميت ، ويقبضوا ما لهم .

قال : جائز شهادته للميت وعلى الميت .

وقال آخرون : لا تجوز شهادته للميت ، من قبل أنه لو قبض ذلك ، جاز عليهم . وكان هو الخصم فى ذلك . فلا تجوز شهادته ، فيما هو فيه خصم . وأما عليه ، فزعموا أن شهادته جائزة .

قيل : فإن شهد لبعض الورثة على الميت ، بشهادة . والوارث صغير ، فإن شهادته جائزة .

وقال آخرون : لا تجوز شهادته ، إلا أن يكون الوارث كبيراً ، من أجل أنه يقبض لنفسه .

مسألة :

وعن الوصيين ، إذا شهدا على دين وعلى وصية ، فإن شهادتهما جائزة .

وإن دفعا ذلك ، قبل أن يشهدا . ثم شهدا ، فشهادتهما باطلة ، يدفعان عن أنفسهما الضمان .

مسألة :

وعن الوصى ، إذا شهد مع غيره ، بدين على الميت .

قال عزان بن الصقر : تجوز شهادته بالدين ولا تجوز شهادته على المال .

وقال محمد بن جعفر : تجوز شهادته بالمال ، إذا قبضه غيره .

ومن غيره ـ وقيل : لا تجوز شهادة الوصى ، على الهالك ، بالحقوق ، لأنهم يقبضون المال ، بتسليمه إلى الغرماء .

مسألة :

قلت : وإن أقر بدين عليهما للميت ، فإن الحاكم لا يأذن لهما بالدفع ، إلى من شهدا له بالوصية . ويقيم الحاكم للميت وصيًا ، يقبض منهما الحق الذى أقرا به للميت .

قلت له : فإن شهد وصيان لرجل بدين .

قال : تجوز شهادتهما له .

قلت : وليس لهما فى ذلك نفع ؟

قال : لا ويحظر فيها .

وعندى أنهما ينتفعان ، لتخلصهما مما فى أيديهما . وقد يجوز أن يشهدا له عليه ، بأكثر مما فى أيديهما . والله أعلم .

مسألة :

سألت أبا المؤثر عن رجل ، أوصى إلى ثلاثة أوصياء ، وأشهد لهم شهودا فنسى الشهود الشهادة ، أو لم يكن أشهد لهم . هل للاثنين ، من الأوصياء ، أن يشهدا لأحدهما بالوصية ، ليجيزه الحاكم إليها ؟

قال: لا أرى ذلك لهما ؛ لأنهما وإن شهدا ، أنه وصى ، ولم يشهدا بوصايتهما ، كانا قد نقضا وصاية الموصى ، وجعلا له وصيا واحدا . وقد كان هو ، قد جعل لنفسه ثلاثة أوصياء ، إلا أن يكون الموصى ، جعل كل واحد منهم وصيا وحده ، على الانفراد . فإذا أوصى بذلك ، رجوت أن يجوز لهما ، أن يشهدا لصاحبهما بالوصاية . وهو أحب إلىّ ، من أن تبطل وصايتهم كلهم .

قلت له : أفليس ترى أنهما يشهدان لأحدهما بالوصاية ، ولو لم يفردهم خير ، من أن تبطل الوصية ؟

قال : لا أرى لهم ذلك ولكنهم يشهدون بوصية الموصى : أنه أوصى بكذا وكذا . ثم يقيم الحاكم له وكيلا ، ينفذ وصيته .

مسألة :

وعن رجل ، أوصى إلى رجلين ، فأشهدهما بوصية . فشهدا مع الحاكم : أن فلانا الهالك ، أوصى بكذا وكذا ، من الوصايا وجعلنا وصيته ، فيما أوصى به . هل يقبل الحاكم بشهادتهما ؟

قال: نعم . ولا تقبل شهادتهما لأنفسهما بالوصية . ولكنه يقيم للهالك وكيلا ـ خ ـ وصيا ، ينفذ وصيته .

قلت : فهل للحاكم أن يقيمهما له ، أو يقيم أحدهما ؟

قال : نعم . لا بأس بذلك .

قلت : له أفيجوز للحاكم ، أن يأمر بعض الشهود بالوصية بإنفاذها ، ويقيمه وكيلا لذلك ؟

قال : نعم . لا بأس بذلك .

قلت له : أفرأيت هذين الوصيين ، إذا عرفا أن الحاكم لم يقبل شهادتهما لأنفسهما ، في الوصاية . هل يجوز لهما ، أن يشهدا بالوصية ، ولا يخبرا الحاكم ، أنه أوصى إليهما ؟

قال : ما أرى بذلك بأسا ـ إن شاء الله .

• • •

باب فى شهادة الورثة والموصَى لهم

وعن رجل ، يوصى للشراة بوصية ، وللأقربين والفقراء . فشهد من هؤلاء شاهدان .

فقال : أنا أقول : تذهب حصتهم ، ويثبت للباقين ذلك رأى قديم .

قال المصنف : حصتهما للورثة . وهو قول سعيد بن المبشر .

قال غيره :

نعم . قد قيل هذا .

وقيل : من قال: تبطل الوصية ، فى وصية الأقربين ، إلا أن يشهد الأقربون للفقراء ، والفقراء للأقربين ، أو الشراة للأقربين والفقراء .

وقال من قال ـ فى الشراة والفقراء ـ إن ذلك يجـــوز . ولاتسقط حصة الشاهدين ، لأن الفقراء ليـوا معروفـــين بأعيانهم . فيجوز للوصى أن يعطى الشاهدين ، من وصية للفقراء ـ إن أراه ـ وكذلك الشراة .

وقال من قال : تبطل الوصية أيضا ، ولو شهد الأقربون للفقراء والشراة ؛ لأن الأقربين يدخلون فى تلك الوصية .

وأما شهادة الشراء للفقراء ، فذلك جائزة إلا أنه قيل : إنه يدخل فى الشراة اسم الفقراء ، إذا كان الشارى فقيرا ، دخل فى اسم الفقراء . ولايدخل الفقير غير الشارى ، فى اسم الشراة .

مسألة :

فإن شهد رجلان، من أهل نزوى: أن هذا رم لأهل نزوى ، أتقبل شهادتهما، ويطرح نصيبهما ؟

قال : لا تقبل شهادتهما فى ذلك .

مسألة :

من كتاب الوصايا ـ عن أبى المؤثر ـ : وعن رجل، أوصى لأقربيه بوصية. فشهد شاهدان ، من أقربيه : أنه أوصى لأقربيه بكذا ، ولم يشهد غيرهما .

قال : تحسب الوصية . فإن بلغتهما ، بطلت شهادتهما . ولم يكن لهما ، ولا لغيرهما شىء .

وإن لم تصلهما، ثبتت شهادتهما لسائر الأقربين؛ لأنهما ـ حيث كانا شريكين ـ بطلت شهادتهما فلما خرجا من حد الشركة ، جازت شهادتهما .

قلت له : فلم لا تبطل حصتهما ، ويثبت ماسوى ذلك .

قال : لأنه لا تجوز شهادة الشريك .

قلت له : إن عرفا أنها لا تجوز شهادتهما ، إذا بلغتهما الوصية ، فتركا منها شيئا . وشهدا منها بشىء ، يعلمان أنه لا يصلهما .

قال : لا أرى لهما ذلك

مسألة :

ومن غيره ـ وفيما حفظت عن أبى الحسن : أنه إذا شهد شاهدان من الفقراء،

على ميت : أنه أوصى للفقراء بشيء ، جازت شهادتهما ولا يسلَّم إليهما من الوصية شيء .

مسألة :

وعن رجل هلك ، وادعى عليه قوم دينا . فشهد اثنان ، من الورثة لهم .

قال قوم : عليهما فى حصتهما .

وقال موسى : شهادتهما على جميع الورثة جائزة .

مسألة :

فى أربعة نفر ، شهد اثنان لاثنين ، على الميت بدين . وشهد اثنان أيضا لهما ، على الميت بدين .

قال : ذلك جائز ، من قبل أنه لا شركة بينهم ، فى أصل الدين .

وقول : لاتجوز شهادتهم ، من قبل أنهم يشتركون فى قسمة الدين . والأول أحب إلىّ .

وكذلك لوشهدوا على وصية ، من المفصول والمعلَّم .

مسألة :

فيمن أوصى لرجلين، كل واحد بالثلث. وأوصى لآخر بعبد . فشهد الموصى لهما بالثلث ، على الذى أوصى له بالعبد ، أنه قاتل . فشهادتهما باطلة ، لأنهما يجرّان الثلث إلى أنفسهما .

مسألة[1] :

وإذا شهد شاهدان لأبيهما ، فى مرضه ، بشهادة فى مال ، أو فى حق . وفى نسخة : وعن رجلين شهدا لأبيهما ، فى مال ، أو فى حق له ، على فلان ، فإن شهادتهما جائزة له ، فى ذلك .

فإن لم يكن من الحاكم ، حكم فى ذلك ، حتى مات أبوهما ، ورجع المال إليهما . فإن شهادتهما تبطل ، لأنهما مدعيان .

• • •

(١) فى بعض النسخ : هذه المسألة والتى بعدها ، فى صدر الباب الذى يلى هذا .

باب الشهادة للآباء والأرحام وعليهما

ومما يوجد عن شريح : أنه أجاز شهادة أب وزوج .

فقيل له : أبوها وزوجها .

فقال : من يشهد للمرأة إلا أبوها وزوجها .

مسألة :

ومن الكتاب الذى ألفه القاضى أبو زكريا — قال أبو بكر أحمد بن محمد ابن خالد : إن الولد إذا كان مملوكا ، أو مشركا ، جازت شهادة والده له .

مسألة :

وشهادة الأجداد لأولاد الأولاد ، جائزة فى كل شىء .

وكذلك يجوز حكمه لولده وتعديله لولده ، ولشهود ولده وحكمه ، فيما لا يجرّ به مالا ، ولا فيما يأخذ به الدية . وجميع ذلك جائز ، من الولد لوالديه .

قال أبو الحسن : إن شهادة الوالد تجوز لولده ، فى أنه وكيل لغيره . وأن فلانا وكله ، وأنه أوصى إليه .

وكذلك أنه وكل فلانا ، أو أن فلانا وكيل لولده .

وكذلك تجوز شهادته ، على أنه أوصى لولده ، ما لم يجز إلى ولده ، فى ذلك مغنما ، أو يدفع عنه مغرما .

قال : وتجوز شهادته : أن فلانا زوج ابنته . ولا تجوز شهادته لها بالصداق.

قال : وكذلك تجوز شهادته ، على من قذف ولده

مسألة :

وشهادة الوالد لولده ، فيما لا تجـوز له فى حياته ، تجوز له ، إذا مات ، إذا شهد له عنه بها ، شاهدا عدل .

قال ذلك محمد بن محبوب .

قال : فأما إذا كانت ردت ، فليس ترجع ، فيما ردت . قال ذلك محمـد ابن محبوب .

ومن غيره :

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج ذلك ، على ما قال ؛ لأنه بعد موته ، لا يجرّ إلى نفسه نفعاً بشهادته ؛ لأنه أصل ما ردت به شهادته لولده ؛ لأن المال له فيه السبيل ؛ لقول النبى ﷺ : أنت ومالك لأبيك .

قال غيره :

شهادة الأب للزوج جائزة ؛ لأنه أجنبى . وإنما يدخل على الأب ، وعلى أولاد الأب ؛ لأن شهادته لنفسه ولأولاده لا تجوز . وتجوز فيمن سواهم ، فى الميراث ، كما جازت فى الطلاق ، وإباحة الفوج للزوج .

وكذلك تجوز شهادته له بالميراث ، إلا أن يدخل عليه نفع .

مسألة :

وقد بلغنا أن الإمام المهنا ، أجاز شهادة محمد بن رايده ، على ولده غدانة ، لابنته مليكة . والله أعلم .

مسألة :

وشهادة الولد لأبيه وأمه ولأخته ولجده ولجدته ولامرأته جائزة . كذلك عن جابر بن زيد وأبى عبيدة والربيع ـ رحمهم الله ـ إلا الوالد ، لا تجوز شهادته لولده ، فيما يجرّ إليه مالا .

وقد قيل : تجوز شهادته له ، فى كل شىء .

ومن غيره : وهذا القول ، على قول من يقول : إنه لا يجوز له الانتفاع بمال ولده ، إلا برأيه . ولا تجوز نِحلته ، ولا عطيته ، ولا هبته . ولا يجوز له منه شىء ؛ لقول النبى ﷺ : كل أولى بماله .

وكذلك لا يجوز حكمه ، ولا تعديله ، فيما يجر إليه نفعاً .

ومن غيره : والحكم عندنا يشبه الشهادة . وتجوز شهادة الوالد لولده ، فى النكاح والرضاع والحدود والقصاص .

ولا تجوز ، فيما يأخذ به الدية .

وقال من قال : تجوز شهادة الوالد لولده ، على ولده .

وقال من قال : لا تجوز . وهو قول أبى المؤثر . والأول يأخذ به أبو الحوارى .

مسألة :

فيمن شهد ، هو وآخر معه ، على طلاق ابنته . فإن كان عدلًا ، فما أراه إلا يجوز مع العدل . ولا أجمع بينهما . وقد شهد شاهدان : أنه طلقها وما أرى لها مالا ؛ لأن المال ماله . ولولا أنى أضعف ، لألزمت الوالد الصداق ؛ لأنه هو أذهب حقها .

قال غيره :

فإن فرق الحاكم بينهما ، ثم ماتت بعد سنة ، أو أقل . وطلب الزوج ميراثه منها ، قبل ذلك منه . فإن كان الوالد هو الوارث ، فللزوج ميراثه .

وإن كان معه غيره ، لم يدخل إلا مع الأب ، ويحاصصه فيما فى يده . فإن كان للأب السدس ، دخل معه بقدر السدس .

فإن تزوجت بآخر ، وماتت معه فالميراث للزوج الآخر. ويغرم الأب للزوج الأول ، من ميراثه منها .

قيل : فإن كان لها ولد ، من الزوج الآخر ، كم يرث أبوه ؟

قال الربيع وقال غيره : لا يستقيم أن يرث المرأة زوجان . ومتى ثبت تزويج الآخر ، بطل الأول .

وقيل فى الذى يشهد ، بشهادة لأخيه . ثم لم يحكم الحاكم بشهادته، حتى مات أخوه وورثه ، إنه لا تجوز شهادته تلك ، لأنه قد صار المال له .

وكذلك لا تجوز لمن يشاركه فى ذلك الميراث

مسألة :

فإن شهدا أن فلانا ، أوصى لبنى ابنته ، بثلث ماله . وللشاهد منها ولد .

قال : تبطل عن ابنه . وتجوز للباقين .

قال أبو المؤثر : كما بطلت عن ابنه ، بطلب لغيره . ولم يتم إلا أن يشهد : أنه أوصى لبنى ابنته هؤلاء . ولا يذكر ابنه بشىء فذلك تتم شهادته .

* * *

باب الأجل فى إحضار البينات

وإذا ادعى الطالب بينة ، فإن الحاكم يؤجله فى إحضارها ، ما تأجل . ويكتب له أجله ، إن لم يحضر فى الوقت بينة : تأجل فلان ابن فلان ، فى إحضار بينته ، على فلان ابن فلان ، فى كذا . وأجلته إلى يوم كذا ، من شهر كذا . فإذا وافى ببينته ، بمحضر من خصمه ، أو بمحضر من وكيله ، من بعد ما تصح معه وكالته .

وإن لم يوافه خصمه ، ولا وكيل له ، سمع البينة وأثبت شهادتهم ، فى كتاب . وكتب تخلف فلان ابن فلان ، عن موافاة فلان ابن فلان . ولم يحضر سماع البينة ، واحتج على خصمه فإن كان تخلفه عن الموافاة ، لمرض أصابه ، أو لمصيبة موت ، فيمن يلزمه . فلا يلزمه أمره . أمر صاحب البينة أن يردها حتى يسمعها الحاكم ، بمحضر من خصمه .

وإن لم يصح تخلفه لمرض ، أو لمصيبة موت ، أنفذ عليه الحكم ، فى سماع البينة ، إذا عدلت بينته ، بعد أن يحتج عليه ، إن كانت له حجة ، فيما ضح عليه .

وإن كان الطالب فقيرا ، لا يستطيع حمل البينة ، كتب له إلى والى البلد أن يسأل عنه أهل الخبرة به ، من الصالحين ، إن كان له مال ، أو مقدرة ، فليرفع بينته ، أو يرفع معه خصمه . ويجعل لهما أجلا ، يقوافيان فيه . ويعرفه الأجل .

فإن لم يكن له مال ، ولا مقدرة ، فليسمع بينته ، بمحضر من خصمه . ويكتب

شهادتهم ، ويفحصهم . ويسأل عن تعديل الشهـــود ويكتب إليه شهادتهم وتعديلهم ، مع ثقة . فإذا أوصل إليه كتابه ، مع ثقـة ، يعرف الحـاكم ثقته . ويعرفه إياه ، من تقبل ثقته . ثم ينظر فى الحكم فيكتب .

وإن كان لخصمه بينة ، وأسمعها بمحضر من خصمه . ويكتب إليه شهادتهم وتعديلهم ، مع ثقة ، والمعدل المنصوب ، إن كان ، وإلا صلحاء البلد . وإن كان فيهم من يصلح للتعديل . ويكتب شهادتهم وتعديلهم ، أو طرح ، أو وقف مع ثقة . فإذا وصل إليه كتابه ، مع ثقة ، يعرف الحاكم ثقته ، أو يعرفه إياه ، من تقبل ثقته . ثم ينظر فى الحكم . وعلى الحـاكم أن لا يغيب عنه ، ما يكتب عنه كتابه ، من الشهادات وغيرها .

مسألة :

ومن الـكتاب المضاف إلى الفضل بن الحوارى : والآجال مختلفة . أما من ادعى شيئا فى يد غيره ، فإنه يؤجل ما تأجل ، ما لم يكن أجلا فاحشا ، مما يكون من نلضار .

وإن كان فى عبد ، أو دابة ، أو متاع ، يؤمر صاحبه ، أن لا يفيته . فإنه يؤجل أجلا ، بقدر ما يمـكن إحضارها .

وكذلك فى البروآت فى القتل والدماء ، يؤجل ما تأجـل المحبوس ، أو من ادعى له .

وكذلك جميع أهل الأحداث كلهم . وأن يحتج على المدعى للقتل والدماء والأحداث ، من بعد مايستفرغ حبس المتهم ، أجل بقدر ما تجىء بينته ، إذا ادعى خصمه صحة .

كذلك المدعى للبراءة من الدين . وقد صح الحق عليه ، ليبطل ما صح عليه، يؤجل بقدر ما يحضر بينته من موضعها بكفيل .

فإن ادعى رجل تزويج امرأة ورضاها ، ليمنعها من التزويج ، أجل بقدر ما تجيء بينته من موضعها .

فإن كانت مع زوج غيره ، واحتج أحد فى تزويجها ، لم يؤجل ولم توقف المرأة عن زوجها ، ولا زوجها عنها ، إلا أن يصح العقد بشاهدى عدل ، فيمنع الرجلان عنها جميعا. وتؤجل بقدر ما تحضر البينة . فإن أحضر ، وإلا خلى بين الرجل وزوجته .

وإن صحت العقدة للطالب ، قبل تزويجها . وطلب رضاها ، وطلب يمينها . وليس لها زوج ، كان له عليها اليمين .

فإن حلفت برئت منه . وإن ردت اليمين إليه وحلف ، كانت امرأته .

وإن كانت فى عقدة زوج ، قد رضيت به ، لم يكن للطالب عليها بمين ؛ لأن النكاح الآخر ، قد ثبت عليها . ولو أقرت . وقد رضيت بالآخر، أنها كانت بالأول ، من قبل ، لم يقبل قولها إلا بشاهدى عدل .

وإن ادعت امرأة على زوجها طلاقا ، فادعت بينة ، أجلت بقدر ما تحضر بينتها ، من موضعها .

وإن ادعت أنه ممن يرد نكاحه ، بأنه مولى ، أو نساج ، أو بقال ، أو حجام ، أو ولد لغير أب ، أو أنه عبد مملوك ، أو أنه يوم تزوجها ، كان مشركا ، أو أنه كان أقلف . أو ادعت رضاعاً بينها وبينه ، مما يحرمها عليه ،

أو نسبا ، أو أنه ظاهر منها ، أو أنه آلى . وانقطعت الآجال ، فلم يكفر ، أو أعلى إقراره ، بشيء من هذه الأشياء ، أو أنه تزوج من النساء جارية ، أو بشرا ، مما يحرمها عليه ، من أم ، أو ابنة ، أو غيرها ، أجلت بقدر ما تجيء بالبينة .

فإن ادعى رجل على زوجته ، جنوناً ، أو جذاماً ، أو برصا فاحشاً ، أو عقلا ، أو نخساً . فعليه البينة أنه كان بها ، قبل تزويجه إياها ، إلا أن يكون ، مما لا يشك فيه ، إذا كان ذلك من حينه وإنما ترد المرأة بهذا قبل الجواز .

وكذلك لها على الرجل . فإذا جاز لزمه صداقها .

وأما الرجل ، فإذا جاز . فإن نشأت أقامت . وإن شاءت ، خرجت بلا صداق .

قال غيره :

قال محمد بن محبوب : للمرأة الخيار عليه ، إن كان به شيء ، مما وصفت ، ما لم يدخل بها . فإذا دخل بها ، لم يكن لها أن تخرج فإن تركت صداقها . وإلا أجل فى ذلك ، بقدر ما يمكنه إحضارها .

وإن لم تكن بينات ، فيما بين الرجال والنساء ، فيما يطلع عليه الرجال ، مثل الرتق والعقل فى النساء . والعنين فى الرجال ، أو ادعت المرأة ، أنه لم يحز بها . وأنكرها ، ففيها الأيمان فى ذلك . وليس فيه بينات ، إلا أن تكون امرأة قد تزوجها رجلان عدلان ، وفارقاها قبل هذا ، فيشهدان بذلك عليها ، أو يشهدان أنهما عرفاها بالرتق ، وهى صبية لا تستتر . فإن شهادتهما جائزة عليها .

مسألة :

مما يوجد أنه معروض ، على أبى الحوارى وأبى الحسن ، فى الرجل ، تفقأ عينه ، أو يصاب ، فتكسر سنه ، أو يضرب ، فتشل يده . ثم مكث ما شاء الله . ثم يرفع إلى المسلمين . فيقول الذى أصابه : أجلوه سنة من اليوم . فتقول البينة : إنه قد أصابه منذ أكثر من سنة .

قال : إن أجله من يوم أصيب .

قال غيره : نعم . وكذلك جميع ما أشبه هذا ، من الرجل ، أو العقل والسمع والجماع ، وما يجب الدية ، عند ذهابه وأداه .

وكذلك المرأة ، يفقد زوجها . ثم تمكث أربع سنين فأجلها مذ يوم فقد . وحفظ ذلك عن سعيد بن محرز عن هاشم .

وأما الذى دخل بامرأة . فقال : إنه لم يدخل بها . وهو معها سنة ، أو أكثر وهو يقر بذلك ، فإنه يؤجل ، مذ يوم ترفع عليه .

وكذلك الذى يملك امرأة ، ثم يرفع عليه بالأداء ، بعد أن مكث ما مكث ، فإنه يؤجل ، مذ يوم يرفع عليه . فإن جاء ينقدها . وإلا فرض عليه النفقة والمؤنة .

وكذلك الفاسل ، يفاسل القوم ، على قطعة . ثم يتركها لا يفسلها سنين . فيقول القوم : رد علينا قطعتنا . فيقول : أنا أقوم فيها ، فإنه يؤجل ، مذ يوم يرفع عليه ، يؤجل فى ذلك ، بقدر ما يفسل ويصلح .

مسألة :

وعن امرأة ، ادعت على زوجها الطلاق وقالت : شهودى بالبصرة . هل يعزل عنها ، من وقت أجلها فإذا لم يعرف باطل قولها ، فإنه يعزل عنها، وتؤجل فى ذلك أجلا . وذلك إذا سمّت شهودها .

مسألة :

ومن غيره : وقد أجل بعض الحكام ، من ادعى بينة ، من مكة إلى وقت مجىء الحاج . وعليه أن يعلم الحاكم بشاهديه .

مسألة :

ومن غيره : وإن لم تسم بينته ، لم يؤجل فى ذلك .

وإن ادعى شهادة ، من لا تجوز شهادته ، لم يؤجل فى ذلك ، مثل صبى ، قد راهق الحلم ، فليس بؤجل ، حتى يبلغ الصبى .

فإن طرحت بينته ؛ واحتج ببينة أخرى، أجله أيضا . واحتج عليه أن يحضر جميع بينته .

وقيل: أكثر ما يؤجل ثلاثة آجال . ويحتج عليه الحاكم ، فى الثالث : إنى لا أؤجلك أكثر من هذا . ثم يقطع حجته ، وينفذ ما صح معه .

وفى جواب أبى عبدالله: مادام يجىء ببينة وتطرح، ويطلب الأجل فيؤجل.

وإذا لم يحضر بينته ، عند انقضاء أجله ، فإنما يؤجل فى ذلك ثلاثة آجال . وإن لم يحضر بينة ، أنفذ الحكم .

مسألة :

وإن ادعى الخصم شهادة ، من لا يصحبه ، إلى الحاكم من بلده . وهو صحيح ، لم يقبل منه شاهد عن شاهد ، ولم يؤجل .

ومن غيره : وإن أحضر البينة ، إلى الأجل ، أو بعده ، بيومين أو ثلاثة ، فلا تقطع حجته . وتسمع بينته .

مسألة :

قال أبو الحوارى : وكان من حكم المسلمين ، إذا حضر الخصم . فمازال يأتى ببينة ، ولا ينتفع بها ، فله ذلك إلى ثلاثة آجال . فإذا كان فى الثالث . قال له الحاكم : قد أجلتك هذا الأجل ، على أن تأتينى بكل بينة لك فى عمان .

وإن انقضى الأجل الثالث ، أنفذ الحكم ، على ما صح عنده . ولم يعد يدعوه ببينة ، ولا يؤجله إلى أجل ، غير ما قد أجله . فهذا الذى عرفنا .

رجع إلى كتاب الفضل .

وإن ادعى عبد الحرية ، أجله بقدر ذلك ؛ لأنه يمنع سيده من بيعه .

فإن احتسب محتسب ، ليتيم ، أو غائب ، أو أبكم ، على رجل ، بمال فى يده ، أجل بقدر ذلك .

وكذلك إن ادعى مدع ، حكما من قاض ، أو وال ، أو حاكم على شىء ، فى يد صاحبه ، إلا أن يكون شىء ، قد تلف ، أو دين ، فإنه يؤجل ما تأجل .

وإن احتج ء فى تجريح شاهد ، أو معدل ، أجل بقدر ما يحضر بينة ، إن كانت البينة قد عدلت عليه .

وإن ادعى مدع نهراً فى قرية ، أو شيء مما لا يزول من موضعه ، مثل الأرض، أجل ما تأجل .

وقال محمد بن محبوب : إذا ادعى رجل حقا . وقال : عندى بينة ، حبس له يوما .

فإن جاء ببينة ، وإلا ترك ، إن لم يجد كفيلا لئلا ، يضيع الحق .

مسألة :

ومن ادعى بينة ، فللحاكم أن يسأل عنها فإن كانت عادلة أجله . وإن لم تكن عادلة ، أنفذ الحكم ، ولم يلتفت إليها .

مسألة :

ومن كتاب أبى قحطان : وعن أمة ، تدعى على سيدها العتق . فإن ادعت لها بينة ، ضرب لها أجل .

فإن قالت : إن بينتى وراء البحر ، فإن لسيدها أن يستخدمها . وتكون خدمتها له ، بأجر معلوم .

فإن صحت لها بينة عدل بعتقها ، كان لها أجرها . ويقاصصها سيدها ، بنفقتها وكسوتها . والباقى يؤديه إليها .

مسألة :

من الزيادة المضافة :

وقيل : إن رجلا كان يطلب مطلباً إلى موسى بن على، من الباطنة . فقال: اختلفت إليك ثمانين منقلة . فقال له أبو على : بالله منافلى أبعد من مناقلك .

* * *

باب فى هدم البينات

وإذا حلّف الخصم خصمه ، فى دعـوى بينهما . ثم أحضر بينة عليه ، بعد اليمين . فقال من قال : تسمع بينته ، كان قد هدمها ، أو لم يهدمها .

وقال من قال : لاتسمع منه ، كان قد هدمها ، أو لم يهدمها .

وقال من قال : إن هدمها لم تسمع منه . وإن لم يهدمها ، سمعت بينته .

وقال من قال : إن أقر بمعرفتها ، ثم هدمها ، لم تسمع منه .

وإن لم يقر بمعرفتها ، سمعت بينته .

وقال من قال : لو أقر بمعرفتها وهدمها ، ثم أحضرها بعد ذلك ، سمعت منه .

وكانت البينة العادلة ، أولى من اليمين الفاجرة . وهو قول[1] الربيع .

وعن أبى عبد الله : أن استحلافه لخصمه ، وهو يعرف بينته ، ترك منه لها.

والله أعلم .

مسألة :

ومن أبطل بينته وهدمها ، أو تركها ، استحلف له المدعَى عليه .

مسألة :

وعن رجل ، ادعى على رجل حقا ، فأعجز البينة . أعلى الحاكم أن يقول له: قد هَدمت بينتك ؟

---

(١) هـذا القول اختاره القطب ـ رضى الله عنه ـ واختار الشيخ السالمى ، القول بعدم سماعها .

فقد قيل : إنه ليس له عليه ذلك .

وإن أراد قال له ذلك ، إلا أن يطلب إليه الخصم المحلف ذلك . فليس له أن يحلفه ، حتى يهدم الآخر بينته ، أو يهدرها أو يتركها .

وأما إذا لم يسأله الخصم ذلك . فللحاكم الخيار ـ إن شاء قال له: قد هدمت بينتك . وإن شاء لم يقل له .

مسألة :

اتفق أصحابنا ـ فيما علمت ـ أن الحاكم ، إذا استحلف الرجل على دعواه، فقد قطع الخصومة ، بينه وبين خصمه ، بعد أن يحتج على المدعى .

فإن ادعى بينة فأهدرها ، ورضى باليمين بدلًا ، من إقامة البينة ، لم يسمع منه الحاكم البينة ، بعد اليمين . ونحو هذا يقول داود بن على .

وأما أبو حنيفة والشافعى ، فيسمعان البينة بعد اليمين ، ويحتجان بما روى عن النبى ﷺ أنه قال: شاهدا عدل خير من يمين فاجر. وهذا الخبر ـ إن صح طريقه ـ فيحتمل التأويل .

والقول ما قاله أصحابنا ، لأن اليمين جعلت فى قطع الخصومة . وهى أيضاً ، فى معنى الإبراء من الدعوى . ألا ترى لو أنكر فقال المدعى : قد أبرأته من دعواى . ثم أقام البينة ، لم يسمعها منه .

وكذلك إذا استحلفه ، لم تسمع البينة ؛ لأنه رضى باليمين . وهذا يدل على أن اليمين ، جعلت لقطع الخصومة والله أعلم .

ويدل على ذلك أيضا ما روى عن النبي ﷺ: «أنه أتاه آت . فقال : يا رسول الله إن فلانا أخذ مالى ، ومنعنى حقه ، أو قال : جحدنى أو كلاما هذا معناه . فقال له النبى ﷺ : أعندك بينة ؟

قال : لا .

قال : نيمينه .

قال : يارسول الله إذاً يحلف ، ويذهب مالى .

قال رسول الله ﷺ : ليس لك إلا ذلك» . فهذا يدل على أن ليس للمدعى، بعد اليمين غيرها ، لقول النبى ﷺ : ليس لك إلا ذلك . والله أعلم .

* * *

باب فى تعديل البينات
وسؤال الحاكم المعدل

وينبغى للقاضى : أن يولى مسائله ـ التى يسأل عنهـا الشهود ـ قوماً ثقات ، يثق بهم ، ويطمئن إليهم ، ويكتمون مسائله . ولا ينبغى أن يظهر عليها أحـداً إلا أصحاب مسائله .

وينبغى ـ إذا أرسل فى تعديل البينة ـ بعث بها مختومة ، مـع من لا يعرف فيها ، حتى يوصلها إلى الذى يلى أمر المساءلة عنها؛ لأن الناس قد أضرّ بهم الطمع، إلا من عصم الله .

فإذا جاء بها صاحب المسألة مختومة ، مع من لا يعرف ما فيها ، فدسها فى يد القاضى فإن خاف أن يشهر بأنه صاحب المسائل، أرسل بها مختومة مع غيره إلى القاضى ، حتى ينظر ما فيها . ثم يرسل إليه ، بعد ذلك سرًّا ، ليلا أو نهاراً حتى يسأله عما كتب إليه ، من الجواب فيها .

فإن كانوا قد عدلوا ، فأراد أن يردها ثانية إلى غيره . فيسأل عنهـا ثانية ، فهو أحسن وأوثق .

فإن عدلوا ، أمضى القضاء على الذى شهدوا عليه ، إلا أن يكون له حجة .

مسألة :

عن أبى الحسن : أن الدرداء ، شهد عنده قوم ، نسأل عنهم سرًّا .

مسألة :

وليس لوال أن يقيم معدلا إلا برأى الإمام ، القاضى .

مسألة :

وإنما يسأل عن تعديل الشهود ، من بعد الشهادة .

مسألة :

وينبغى الوالى ، فى ولايته ـ إذا ولى ـ أن يقيم على كل بلد ثقة أمينا ، يسأل عن ثقات البلد ، أهل الفضل فى دينهم وثقتهم . فيوليهم أمر البلاد، ويجعل التعديل إلى المعدلين المنصوبين . ويكون واليه الثقة ، هو الذى يرفع إليه التعديل ، بلى مساءلة المعدلين بنفسه ولايقبل حتى يقولوا : إنه عدل .

وقد قيل : إذا قالوا : إنه ثقة قُبل .

وإن قال : إنه معى فى الولاية ، جاز له أن يقبل .

مسألة :

ولايجب على الحاكم ولاية الذين يعدِّلهم المعدلون ، ولا على من علم من المعدلين ذلك .

مسألة :

وقيل: إن المسلمين ، إذا طرح المعدل لهم وليا، لايدعونه بطرحه ، إلا بأمر يصح عليه . فإن أبى المعدل ، تولاه المسلمون . قيل : على من يتولاه ـ إذا طرحه المعدل ، أو وقف عنه ـ أن يرفع عدالته إلى الحاكم والمعدل .

ولا يجوز لمسلم أن يطرح وليه ، وهو يقدر على أن لا يطرحه .

مسألة :

وقيل : لا يقبل التعديل ، إلا من المعدلين المنصوبين .

فإن كان فى البلد معدل منصوب ، نصبه لذلك إمام عدل ، أو قاض . فهو الذى يسأل عن تعديل بلده .

وإن كان معدلان ، أو ثلاثة ، يسألون جميعا

فان عدل واحد . وطرح آخر ، أخذ بالتعديل ، إلا أن يطرحاه جميعا .

مسألة :

وإن أراد المعدل طرح الشاهد قال : أوقف عنه . ولا أقول فيه شيئا ، لئلا يكون عليه قول ، ولا مساءلة .

* * *

باب من يكون معدلا

وعن أبى عبد الله ـ قال : بلغنا أن القاضى يسأل عن المعدل . فإن لم يكن معدلا ، قبل تعديل النساء ، إذا كن ثقة .

مسألة :

ولا ينبغى أن يقام من أهل البدو معدل. وقد كان لصحار قوم ، يسألون عن التعديل . الظن بهم : أنهم من أهل الخلاف . ولم يكن يظهر منهم يعقوب ابن المؤمل ، وداود بن الأشرس . وما أعلم أن يقام فى أهل القصة معدل .

مسألة :

وإن لم يكن فى البلد معدل منصوب، يسأل الحاكم عن البينة الثقات، الذين يبصرون ما ثبتت به العدالة والطرح ، من أهل بلدهم . ويقبل التعديل، من الواحد منهم والولاية . ولا تقبل البراءة والجرح ، إلا من اثنين عدلين .

ومن غيره : وكذلك عن محمد بن المسبح .

مسألة :

ويقبل التعديل من المرأة الثقة ، التى تبصر ما تثبت به الولاية والبراءة ، إذا لم يوجد من يعرفه ، من ثقات الرجال .

ومن غيره :

قال محمد بن المسيح : لا تكون امرأة معدلة منصوبة .

مسألة :

وقيل : إن العبد الثقة ، تؤخذ عنه الولاية لن تولاه . ولا يجوز تعديله؛ لأن شهادة العبد لا تجوز .

وقال من قال : إذا رفعت الولاية ، قبل السؤال عن الشاهد ، قبل منه ذلك وتولى .

فإن شهد ، قبل شهادته ، لموضع ولايته .

وقال من قال : لا يجوز ذلك ؛ لأنه إنما كان من عبد . والعبد لا يكون معدلا فى الأحكام فيتولى .

قال أبو المؤثر : تعديل العبد جائز .

ومن غيره : قال : نعم قد قيل : يجوز تعديل العبد .

وقيل : لا يجوز .

وقيل : يتولى بقوله .

وقيل : لا يتولى بقوله .

* * *

باب فى لفظ التعديل

ولا يقبل التعديل من المعدل ، حتى يقول : إنه عدل .

فإن قال : إنه ثقة .

قيل : يقبل .

وقيل : لا يقبل .

فإن قال: معى فى الولاية ، أو فى ولاية المسلمين ، أو ولى المسلمين . أو يتولاه المسلمون . أو ولى لى فى دينى أو ولى لله . أو لأهل الحق ، ثبتت ولايته وشهادته .

مسألة :

وقد قيل : إذا قال : فلان جائز الشهادة عندى ، فقد عدّله .

وقد قيل: إن أبا على ـ رحمه الله ـ قال له المعدل . أو كتب إليه ـ فى رجل سأله عنه ـ : إنه لم يعلم فيه إلا خيراً . فنظر فى ذلك . ثم أجاز شهادته .

ومن غيره : قال : نعم . إذا لم يعلم منه إلا خيراً . فما بقى من الفضل .

وقد قيل: إنه إن قال : فلان من خيار المسلمين ، أو من خيار الناس، أو من خيار أهل بلده ، أو من أفاضل المسلمين ، أو من المسلمين ، أو من الصالحين ، أو من صالحى الناس ، أو من صالحى أهل بلده ، أو من أصلح أهل بلده . فكل هذا تثبت به ولايته . وتجوز شهادته .

وإذا قال : فلان ثقة فى دينه ، قبلت شهادته ، ولو لم تثبت ولايته .

وكذلك إذا قال : عدل فى دينه . أو عـــدل ، قبلت شهادته . ولا تثبت ولايته .

وإذا قال : عدل فى دينه ؛ أو عدل ، قبلت شهادته . ولا تثبت ولايته .

وإذا قال : فلان أثق به ، أو أأتمنه ، أو أمين . أو أمين معى ، فـلا تقبل شهادته . ولا تثبت ولايته .

فإذا قال : فلان من الأخيار ، أو من الأبرار ، أو المتقين ، أو من الصادقين ، قبلت بهذا شهادته . وتثبت ولايته .

مسألة :

وقيل : وإذا شهد شاهد ، عن شاهد ، عن شهـــادة آخر . وكان الحامل للشهادة ، ممن يقبل تعديله . فعدل الذى شهد عنه ، جاز ذلك ، وقبلت شهادته ، إذا لم يعرفه المعدل ، أو أحد من الصالحين ، غير الذى حمل الشهادة عنه .

ومن غيره ـ من الآثار ـ قال : إذا وقف عن المشهود عنه المعدلون ، لم يقبل تعديل هذا فيه .

وإن وقفوا عنه ، لجهلهم بأمره . وكان الشاهـــد عنه ، تقبل عنه العدالة ، جاز ذلك ، أن تقبل عنه عدالته ، وإن لم يعرف غيره .

وإن لم يكن يبصر العدالة ، لم يقبل منه ذلك ، فى الأحياء والأموات سواء .

مسألة :

ولا يسأل المعدل، عن تعديل من شهد معه ، فى شهادة واحدة ، إلا أن يسأل الحاكم المعدل ، قبل أن يشهد هو وذلك الرجـــل ، ولو سأله فيما بينهما فى المجلس .

وأما إذا شهد المعدل بشهادة . وشهد ذلك الرجل ، بشهادة أخرى ، فإنه يسأل المعدل ، عن تعديله .

وفى موضع آخر ـ فى تعديل أحد الشاهدين للآخر ـ فقد قيل : لا يسأل الشاهد ، عن تعديل من شهد على شهادته ، ولو كان المعدل وشهـــد معه آخر ، لم يسأل المعدل ، عن الشاهد الآخر ، إلا إن لم يعرف الشاهد الآخر أحد . فقد قيل : إذا لم يعرفه أحد ، سأل عنه الشاهد الآخر . فإن عدله ، قُبل تعديله .

قال غيره : الله أعلم . لا فرق فى ذلك معنا .

وقول : إن المعدل مقبول .

مسألة :

وقيل: إذا قال المعدل ـ فى الشاهد ـ: إنى لا أعرفه . ولـكن قد عدله عندى من أثق به ، لم يقبل منه ، حتى يقول : من عدل فلان ، فهو عندى عدل .

مسألة :

ومن غيره : قال : وقد قيل : إذا سئل المعدل ، عن شهادة شاهد . فإن كان معه منه علم عدالته ، وإلا وقف عنه . ولا يكون المعدل ، يسأل غيره ، من المعدلين ولـكن يعلم الحاكم ، أنه لا علم له بذلك ، حتى يسأل الحاكم غيره .

فإن سأل هو غيره ، من المعدلين . ورفع ذلك إلى الحاكم . فذلك جائز ، وإنما يرفع ذلك على وجه الرغبة ، أنه قد سأل عنه ، فرفع إليه عدالته ، على ما قد صح معه ، من عدالته ، رقبل ذلك .

فإن لم يقبل ، ورفع عدالته ، فقد جاز ذلك . ولا يرجع يفعل ذلك .

مسألة :

وعلى الإمام والقاضى أن يقبلا من المولى ـ إذا كتب إليهما ـ : أن واليه الثقة عنده ، كتب إليه : أنه قد عدّل عنده شاهدا ، أو وكالة من رجل إلى رجل .

مسألة :

فى الخصم ـ يقول للشاهدين ـ : ما علمت إلا خيراً ، ثم رجع . فإن له الرجعة .

وقول : إذا زكى الشاهدين على نفسه ، لم تكن له رجعة على صاحبه .

وقول : إذا زكى عدلا معروفا ، لم يقطعه ذلك عن الرجعة على صاحبه .

وفى موضع : إذا كان الخصم هو المعدل للشاهد ، وهو المشهور عليه . فقول : يجوز تعديله ، كان يبصر العدالة ، أو لم يبصر .

وقول : لا تجوز شهادته عليه ، حتى يكون يبصر العدالة .

وقول : حتى يُصدق الشاهد ، فيما شهد به .

فإذا شهد مع الحاكم شاهد ، لا يعرف فعليه أن يسأل عنه ، حتى يعرفه أنه الشاهد الذى سمى باسمه وبلده .

فإن لم يحضر أحد ، يعرفه إياه ، دعا المشهود له ، بمن يعرفه شهوده ، أنهم هم الذين سموا بأسمائهم وبلدهم . ثم يكتب نسخة ، يسأل عنهم ، بعد أن يعرفهم .

فإن كان فى البلد ، أسماؤهم متشابهة ، نسبه بما يتبين من غيره .

مسألة :

وإذا أقر الخصم المشهود عليه : أنه يعرف الشاهد ، كتب شهادته . فإن لم يقر بمعرفته ، لم يكتب شهادته ، إلا أن تصح معرفته معه ، ببينة عدل ، أو يعدله معدل ، أنه عدل جائز ، باسمه وعينه وشخصه .

فأما قول واحد على معرفته ، وليس بمعدل ، فلا يقبل ذلك؛ لأن ذلك لاتقبل شهادته .

مسألة :

وإذا قال الحاكم للخصم : إن جاء فلان وفلان ، وشهدا بتسليم هذا المال . أو فهذا المال عليك فقال : نعم . فلما شهدا أنكر ، فلا أرى شهادتهما عليه جائزة .

مسألة :

وقيل : لايحكم بتزكية الخصم الشاهد عليه ، حتى يصدقه فيما شهد عليه .

وأما إذا قال : عدله وزكاه ، لم يقبل قوله فى ذلك ، إلا أن يكون ممن يبصر العدالة .

وقال من قال : يجوز تعديله الشاهد عليه ، ولو كان غير بصير بالعدالة ؛لأنه يقر بذلك على نفسه .

مسألة :

ومن جواب أبى عبد الله محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ : وسألته عمن يعدل المعدل ، ومن تجوز شهادته ، ومن له الولاية . ومن لا ولاية له .

قال : إذا عرف المعدل ، بالمسارعة إلى الخير ، وحضور صلاة الجماعة ، وظهر منه الخير ، فليعدِّله ويتولاه ، ويجيز شهادته .

وإن عرف منه شرًّا طرحه وإذا لم يعرف منه خيراً ، ولاشرًّا ، وقف عنه.

وإن كان يعرفه يجيز ، وهو فى دينه ، مخالف للمسلمين ، فلا تجوز شهادته . ولا يتولاه . والله أعلم بالصواب . وفقنا الله وإياك .

مسألة :

من أبى مروان إلى أبى على :

إنك كتبت إلىّ بالمسألة عن شاهدين ، شهدا معك ، من المجوس بصحار ، لرجل مجوسى على مجوسى وإنى أمرت بالسؤال عنهما، من يعرفهما من أهل الصلاة. وأمرت الذى يسأل عنهما : أن يسأل عن معاملتهما وأمانتهما وبيعهما وشرائهما . فزعموا أنهما محمودان ، فى ذلك كله ، فى دينهما . ويسأل عنهما ، من يلى الذمة من المجوس أودهما. وزعم أنه يسأل عنهما، فعدلا وحمدا . فهذه المسألة فى أهل الذمة .

مسألة :

وقال : ولا يؤخذ التعديل ، إلا ممن يعرف من يتولى عليه ، ومن يبرأ .

قلت : وعلى من تجب الولاية ؟

قال محمـــد بن محبوب على الموافقة من المسلمين ، فيما دانوا به لله ، من القول والعمل .

مسألة :

وعن رجل يمسح على الخفين ،منذ شبابه ديانة. أيكون لى أن أقول :ماعلمت فيه إلا خيراً ؟

قال : لا . ولـكن قل : شهادته عندى جائزة .

قال غيره : نعم . يقول : إنه جائز الشهادة ، على ملته ، ممن يدين بدينه . ولا يقول : لم أعلم منه خيراً ؛ لأن المسح على الخفين ليس من الخير . وهو من الشر

مسألة :

وسئل أبو عبدالله عن رجل ، رفع ولاية رجل إلى الحاكم . ثم جاء بعد ذلك بإمام ، فشهد له . فسأل الحاكم ، فطرح شهادته . وقد كان الحاكم تولاه ، بقول الرجل المشهود له . وإنما جعـــله معدلا واحدا . فعلى الحاكم أن يسأل المعدل : بم طرحه ؟

فإن قال : إنما طرحه ؛ لأنه لا يعرفه . فليس للحاكم أن يبطل شهادته ، وهو له ولى .

وإن قال : إنما طرحته بشىء عرفته به ، قُبل قول العـــدل ، فى الشهادة . ولا يقبل قول المعدل ، إلا أن يكون معه شاهد عدل .

مسألة :

والحاكم إذا شهدت معه البينة ، ولا يعرفهم . فإنه يسأل عنهم من يعرفهم من بلدهم ، من حاكم ، أو معدل ، أو غيرهم .

مسألة :

وإذا طالب المنازعة ، أعاد الحاكم المسألة عن الشهود ، ولو كانت عدالتهم قد صحت عنده ، من قبل .

وقول : إن موسى بن على ، كان يعيد المسالة عن الشهود ، إلى أربعة أشهر .

وقول : ستة أشهر .

وقول : لا يعيد المسألة عنهم ، فى ذلك الحكم نفسه ، إلا أن يظهر هنالك سبب ، يستحقون به المسألة ، حتى ينفذ ذلك الحكم .

وعن أبى مروان : أن تعديلهم جائز ، فى ذلك الحق ، ولو خلا أربع سنين ، أو أقل ، إلا أن يحتج المشهود عليه : أن الشاهد قد أحدث حدثا ، من قبل أن يحكم الحاكم .

قال محمد بن المصبح : إذا عدلا فهما على عدالتهما ، حتى يأتى الخصم عليهما بجرح .

وقول : إن على الحاكم أن يسأل عن البينة . ولو قال له الخصم ، المشهود عليه : إن هؤلاء عدول . ولم يسأله هو ، إلا أن يسأل عنهم ، حتى يعدلوا معه .

وقول : إن الحاكم يحكم بشهادة أوليائه . ولا يسأل عنهم .

وقول : إذا كان ذلك ممن يحاضره ، ولم يسمع بحدث منه . وأما من يغيب عليه أمره ، فينبغى أن يسأل عنه .

وقول : ولو غاب عليه أمره ، إذا أدى شهادته ، فلا يسأل عنه ؛ لأن الولى مأمون على حضرته وغيبته .

مسألة :

وولاة الإمام فى القرى ، على عدالتهم ، لا يحتاج أن يسأل عنهم ، ولو غاب عنه أمرهم .

* * *

باب فى صفة العدل وغيره

قال الله تعالى : « ممن تَرْضَوْن من الشهداء » فذلك إلى رضى الصالحين . وقد رفع الله عن عباده ، معرفة رضاه ؛ لأنه حجب ذلك عنهم .

مسألة :

فيمن عرف بالأعمال الصالحة ، والموافقة فى الديانة ، فهو للمسلمين ولى . وهو عندهم عدل ، ولو كانت سريرته مكفرة .

ولو ستر عبادته ، وأظهر للمسلمين المخالفة ، لم تجز شهادته ، ولا ولايته .

والعدل عندنا : كل مستور ، لا يعرف بسوء ولا ريبة . وإذا كان كذلك ، جازت شهادته .

وقال غيره :

لا يعدل إلا من يتولى من أهل ديننا خاصة . وقد يعدل بعض قومنا فى دينهم.

مسألة :

وقد يفرق بين العدل والثقة والولى .

بعض يفرق . فيقول : إن العدل : هو الذى يؤتمن على الأمانات . ولا يعرف أنه مصر ، على شىء من الجنايات ، مسارع إلى الخيرات ، مجانب للشبهات ، مأمون على ما حمل من الشهادات ، وقام به ، ولو لم يعرف منه الموافقة . فتجب له الولاية ، ولو لم يعرف منه انتحال لدين ، غير دين المسلمين . وهو يظهر التمسك بقول المسلمين ، فى صلاته وزكاته وولايته وبراءته فهذا عدل .

وقول : هذا عدل ولى .

مسألة :

والثقة: هو المأمون على ما حمل من الشهادة التى شهد بها، فى صدقه فى الحديث، ووفاء عهده ، إذا عاهد ، وأمانته ، إذا اؤتمن . وإنصافه من نفسه ، إذا عامل . وانقطاعه إلى الخيرات ، واجتنابه للشبهات . فهذا ثقة ، فيما حمل من الشهادة .

وقول : إن هذا ولى ، تثبت ولايته أيضاً .

مسألة :

والولى : أن يعرف منه هذا ، مع موافقته للمسلمين ، فى جميع ما يستحق به الولاية .

ومن ذلك أنه قيل : يكون عدلا وثقة ووليًا ، إذا كان فى حال العدل والثقة. وعلى ذلك أجيزت شهادته ، يسأل عنه ، فى كل شهادة شهد بها .

وإذا صحت ولايته لم يرجع ، يسأل عنه ، حتى يعلم منه غير ذلك .

مسألة :

ابن جعفر ـ والعدل : هو الولى الذى له الولاية .

قال محمد بن المسبح ـ فى أهل السوق ـ : قد يكون العدل فى الشهادة ، غير أهل الولاية ، فى الحقوق كلها إلا الحدود . فمن عرف بخير ، ولم يعرف منه شر ، فهو عدل .

مسألة :

أخبرنى أشياخ المسلمين ، عن مهلب بن سليمان : أنه كان يقول : إذا ظهرت الدعوة فى بلد ، كانوا عدولا ، مثل عمان ، إلا من فى عنقه حد ، أو مقيم على محرم. ولم يقبل هذه المقالة ، أحد من الحكام ، ولا من الفقهاء .

مسألة :

والولى إذا واقع صغيرة ، فلا يُحكم بشهادته حتى يستتاب . فإن تاب قبلت منه . وإن أبى برىء منه . وإن واقع كبيرة ، قبل أن يشهد، أو بعد أن يشهد، ردت شهادته فى ذلك .

مسألة :

من غير الكتاب ـ من منثورة عمرو بن على ـ : ومن عرف بالصدق ، فى حديثه وأمانته . وقوله قول المسلمين ، وترك الشبهات والأشياء الدنية .

قال : لا تقبل شهادته ، ولا يجتزىء به ، من أوصى إليه عند الموت ؛ لأنه لا يبالى قضى أو ترك .

رجع إلى الكتاب .

* * *

باب فى جرح البينات

ومن شهد بشهادة فعدل . فقال : الخصم يجرحه . فأما موسى بن على ، فيقبل منه ، ويدعوه بالبينة .

وأما محمد بن محبوب ، فلم يقبل ذلك .

وقول : إذا جرحه فقد أثبت تعديله ، لأنه لا يكون التجريح إلا بعد التعديل .

وقول : إذا جرح بعد تعديله التجريح ، لم يقبل منه ذلك ، إلا أن يجرحه ، قبل التعديل . وليس على الحاكم أن يحتج على الخصوم ، فى جرح البينة ، ولا المعدلين ، إلا أن يطلب ذلك الخصوم ، المشهود عليهم ، والمعدل عليهم .

مسألة :

وقيل : إذا اختلف فى الشاهدين ، إذا عدلا . ثم ادعى الخصوم جرحهما ، وأصح البينة . فقال من قال : يقبل ذلك ، إذا كان قبل الحكم .

وقال من قال : لا يقبل ذلك ، إذا عدلا فى ذلك الحكم ، الذى صحت عدالتهما فيه .

ومن غيره : الذى معنا : أنه لا يكون الجرح إلا بعد الثبوت فإذا قال : على تجريحهما . فكأنه قد أثبت شهادتهما . وعليه الصحة فى ذلك .

مسألة :

عن أبى الحسن ـ قال : طرح معدل شهادة رجل فى أيام الدولة ، فنظر

إخوانه : بأى سبب طرح المعدل شهادته ؟ فلم يجدوا له عيباً ، غير أنه غيّل غيلة ، من أرض صافية .

ومن غيره :

قال : الذى معنا أنه كذلك ، إذا كان بغير رأى الإمام . والإمام قائم . فلا يجوز أمر الصافية ، إلا برأى الإمام ، فى بعض قول المسلمين .

مسألة :

من جواب أبى على إلى أبى مروان : وعن شاهد ، جرى له عدل . قال فيه معدل ، من بعد : إنه كاذب .

قيل له : علمت أنه كاذب ؟

قال : إنه يكذب فى شىء ، قد علمته خلافه . ويعقاب بعض المسلمين .

فقول المعدل وحده لايجوز ؛ لأنه قد عدله — كما ذكرت — حتى يشهد معه آخر . والله أعلم .

مسألة :

عن محمد بن محبوب — فى رجل يتولاه الحاكم ، شهد ، ولم يعدله المعدل . وجرحه بما تسقط به عدالته ، فلا يحكم بشهادته . فإن وقف عنه بغير تجريح ، فللحاكم أن يأخذ بمعرفته .

ومن غيره — وقيل : إذا ثبتت ولايته ، حكم بشهادته ، ولم يُقبل قول المعدل فيه ، كانت ولايته بخبرة ، أو رفيعة . والله أعلم .

مسألة :

ويقبل الجرح على المعدلين بالبينة . قال محمد بن المسيح : لا يقبل على العدل إلا من لا يختلف الحكام ، فى عدالته وثقته . ولا يقبل عليه من جرت عليه مسألته . ثم يسأل عما يشهد عليه به فإن كان له مجرح ، ردت شهادتهم . وإلا استقيب ، وكان على حالته .

مسألة :

وسألته عن شاهدين ، شهدا لرجل على رجل : أنه شجه شجة ، شهد أحدهما بهذا القول وقال الآخر : شجه ولطمنى ، إن شهادتهما تقبل لمن شهدا له . ولا تقبل من الشاهد الذى شهد عليه ، وادعى لنفسه اللطمة ، إنه لا تقبل منه لنفسه ، لأنه مدع لنفسه . وعليه البينة سل عنها . وكذلك وجدتها فى الأثر .

وعندى أن هذا جواب ، قد غفل صاحبه عنه

مسألة :

وإذا شهد شاهدان مع الحاكم ، فادعى المشهود عليه أنهما عبدان فأقول : إنها تسمع . ولا يحكم عليه بشهادتهما ، حتى يتبين الأمر ، ويتوقف عن شهادتهما . ويحتج على المشهود عليه بعلمه ، بما قامت البينة له . فإن ادعاها ، وصدق البينة . وادعى بشهادتهما ، سقطت شهادتهما . وتصح له بهما ، بعد أن لا يكون لهما مخرج .

وإن ادعيا عتاقة أو أمراً ، يستحقان به الحرية . ودعاها الحاكم بالبينة ، على ما يدعيان . فإن لم يكن لهما حجة ، حكم لهما به — إن شاء الله .

وإن قال المشهود له : كذب الشاهـــدان ماهما لى ، ولا أملكهما ، ولا ملكنهما قط . سقطت الشهادة عنهما . وثبتت شهادتهما ، على الذى شهدا عليه .

وقلت : إن قالا : إنا كنا عبدين لفلان فأعتقنا . فأقول : إن الحاكم يكف عن شهادتهما ، ويحتج على فلان . فإن صدقهما ، فشهادتهما جائزة .

وإن كذبهما كلفا البينة ، على ما ادعيا من العتاقة . ولا تسمع منهما بينة ، إلا بمحضر من فلان ، أو وكيله .

وعن محمد بن محبوب ـ فيمن يقولاه الحاكم ، فجرحه المعدل ، بما تسقط به عدالته . فلا يحكم بشهادته . فإن وقف عنه بغير تجريح ، فللحاكم أن يأخذ بمعرفته . والله أعلم .

وإن كان الخصم هو الذى رفع ولايته للحاكم . والخصم ولى . فإذا لم يعدله المعدل ، لم يحكم بشهادته .

وقول : إذا ثبتت ولايته مع الحاكم ، حكم بشهادته ، ولم يقبل قول المعدل فيه ، لأنه لو كان له ولى ، جرّحه المعدل ، كان عليه هو أن يقيم . ويقوم على المعدل ، حتى يصح عليه المعدل ما جرّحه وليس عليه أن يسأل عنه ، كانت ولايته بخبرة ، أو رفيعة .

* * *

باب فى حمل البينة وسماعها

وقيل : لا تحمل البينة من بلد إلى بلد ، فى الدين ، ولا فى الوكالات ، ولا فى الوصايا ، ولا فى الوصية ، ولا فى النسب ، ولا فى المواريث وصحتها .

وتسمع البينة على هذا كله فى بلده ، ولو قدر صاحب البينة على حملها .

قال غيره :

تسمع البينة فى هذا ، فى بلد الذى له البينة

مسألة :

وعن رجل ، نازع رجلا فى شىء ، كان عليه أن يحضر البينة إلى الحاكم . واحتج أنه لامال له ، يقدر به على حمل البينة إلى الحاكم .

قال : ليس عليه فى ذلك يمين ، ولاحبس ، حتى يسأل عنه فى موضعه ، أهل المعرفة به ، من الثقة .

فإن كان له مال ، يقوى به على حمل البينة إلى الحاكم ، حملها . وإلا فلا يمين عليه . ويسمع الوالى بينته فى موضعها .

مسألة :

وليس على الناس حمل البينة إلى القرى فى المصار . وتسمع البينة ، فى موضعها. ويكتب الوالى بذلك ، مع ثقة ، إلى الحاكم .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إن النسب ترفع فيه البينة ، إلى القاضى ، وإلى الإمام ؛ لأنه ليس كل الولاة ، يعرفون كيف يستشهدون البينة .

وأما الوصايا ، فأرى أنه من ادعى وصية ، رفع بينته ، إلى الإمام ، أو القاضى .

مسألة :

فإن قالوا : إنما على الشهود أن يخرجوا إلى القرى ، فى تأدية الشهادة ، إذا حملوا . وينفق عليهم أن يؤدوا الشهادة . وليس عليهم أن يخرجوا ، حتى يحملوا وينفق عليهم .

قلنا له : هو كما يقول . فهل علمت ، أن على الحاكم أن يخرج ، فيما لم يصح عليه بالبينة . أيكون تركه مضيعا لحق. فهل علمت أن عليه الخروج ، إلى القرى ، أو من مجلسه إلى الشهـــود ، حتى يشهدوا معه الشهادة ، من الأحكام ، ويقطع بها عذره ؟

فإن قال : نعم .

قلنا : أصح ذلك فى أى حكم ، ولا يجد فى ذلك سبيلا ؟

فإن قال : لا . قلنا : فنحن نوجدك الموضع الذى فيه الخروج على الشهادة ، بغـــير حملان ، ولا نفقة . إذا كان ذلك فى القرية ، ولم يكونوا مسافرين . فلا اختلاف معنا ، أنهم إذا قدروا على الوصـــول إلى الحاكم ، فى البلدان ، عليهم

الوصول، فى تأدية ما لزمهم من الشهادة . ولم يلزم ذلك الحاكم بالإجماع، فى البلد، ولا غيره ولا نعلم فى ذلك اختلافا .

فأما إذا كانوا غائبين عن الحاكم، فى المصر . فقد قال من قال: إنه ليس عليهم الخروج، حتى يحملوا، وينفق عليهم .

وقال من قال: عليهم ذلك، فى تأدية ما عليهم، حتى يؤدوا ما يقدرون عليه ؛ لأن الله أمرهم بتأدية الشهادة، كما أمرهم بالحج .

فقال من قال: إن الاستطاعة فى الحج، زاد وراحلة .

وقال من قال : بالاحتيال يجب الحج .

وقال من قال بمال، أو احتيال .

وكذلك قد قيل فى الشهادة .

وقال من قال: إن الأغنياء ليس لهم حملان على الخصم . وإنما ذلك للفقراء .

وقال من قال: إن الحملان إنما هو لمن عوّد الركوب. وكان أهلا لذلك .

وأما سائر الناس، ومن يقدر على المشى، ممن لا يعرف بالركوب. فإنما له النفقة، وليس له حملان .

والاختلاف فى هذا كثير . والحجة فيه واسعة .

وعلى الشهود، وصولهم إلى تأدية الشهادة، التى قد لزمتهم إلى الحاكم .

وعلى الخصم، أن يقيم الحجة فى الإجماع : أنه لا يلزم الحاكم الوصول إلى موضع الشهود، حتى يسمع البينة حتى إنهم قالوا : إذا كانت البينة فى البلد مريضة

مرضاً ، لايقدر على الوصول، جاز أن يشهد عن شهادتهم غيرهم. ولم يكلف ذلك الحاكم . ولا نعلم فى هذا اختلافا ، بين أحد من علماء المسلمين .

مسألة :

ومن كان معه ما يبلّغه ، ويبلغ بينته إلى القاضى. فعليه حمل البينة إلى القاضى. ولم نسمع فى ذلك حدا لفقره ، ولا لعناية ، مثل الأيمان والحج ، إلا ما قالوا : إذا كان يقدر على حمل البينة ، أو لايقدر ، على حمل البينة .

مسألة :

وللوصى أن يحمل البينة على حق اليتيم ، إذا طلبه له ، من مال اليتيم .

مسألة :

قال أبو عبد الله : إن الشاهدين ، إذا كانا موسرين . فعليهما أن يؤديا الشهادة إلى الحاكم، إلا أن يكونا شرطا عند الشهادة، أن لايؤدى إلا فى بلدنا .

فإذا رضى بذلك عند الشهادة ، لم يكن عليهما حمـلان ، ولا زاد . ولا على المشهود له الحملان والزاد ، إذا شرطا عليه .

ومن غيره : قال : نعم . قد قيل : إنه إذا اشترط الشهادة ، إلا فى بلده ، فليس عليه خروج، إلا أن يشاء هو بعد ذلك أن يخرج. فذلك إليه. وأما فى حملان البينة . فقد قيل مجملا : إن عليه أن يحمل بينته ، يركب من كان أهلا للركوب. ويزود من كان أهلا للزاد منهم ، الغنى منهم والفقير .

وقال من قال : عليه حملانهم كلهم ؛ لأنه ليس عليهم أن يخرجوا ، فى فرض من الفرائض إلا ركبانا كما قال الله تعالى : « مَن استطاع إليه سبيلا » .

ومن غيره : فأما النفقة، فلم أعلمها لهم. وذلك إذا وجب عليهم، تأدية الشهادة إلى الحاكم. ووجب رفع ذلك الحكم إليه .

مسألة :

من كتاب أبى عمرو : إذا ادعى رجل لولد له صغير ، فى حجره حقا . فدعاه الحاكم بالبينة ، على ما يدعى لولده . فاحتج أنه لا مال لولده ، يقوى به على حمل البينة ، ولوالده مال .

قال: عليه أن يحمل البينة من ماله، على ما يدعى لولده، لأن مال ولده يملكه بمنزلة ماله .

مسألة :

وسألته عن الحاكم ، إذا كتب إلى الوالى يسأله عن فلان . هل له يسار ، يرفع به بينته ؟

وكتب : إنى قد صح معى إعدامه . أيقبل ذلك الحاكم منه ؟

قال : لا حتى يفسر الأمر ، على جهته . ولا تقبل شهادة واحد ، حتى يشهد شاهدا عدل ، من أهل الخبرة به .

مسألة :

قال أبو عبد الله: إن الشاهدين، إذا كانا موسرين فعليهما أن يؤديا الشهادة إلى الحاكم ، إلا أن يكونا شرطا عند الشهادة : إنا لانؤدى إلا فى بلدنا .

فإذا رضى بذلك عند الشهادة ، لم يكن عليهما حملان ولا زاد .

وعلى المشهود له الحملان والزاد ، إذا اشترطا عليه .

مسألة :

ومن كان فقيراً ، لا يستطيع حمل البينة ، كتب له الحاكم ، إلى والى البلد: أن يسأل عنه أهل الخبرة به . ويرفع خصمه، ويجعل لهما أجلا ، يتوافيان فيه إليه، ويعرفه الأجل .

وإن لم يكن له مقدرة، فليسمع بينته، بمحضر من خصمه، ويكتب بشهادتهم.

مسألة :

ومن سمعت بينته فى بلده ، سمعت بينة خصمه ، حيث سمعت بينته .

وإن لم يكن يقدر على حمل بينته ، وهى فى بلد غير بلده ، جبر خصمه ، إن شاء أن يخرج ، يسمع بينته ، فى موضعها ، خرج سمعها .

فإن كره كتب الحاكم إلى والى البلد: أن يسمع البينة ، ويسأل عن تعديلهما . ويبعث بما صح عنده ، من الشهادة والتعديل .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إذا نزل الخصم ، إلى أن يحمل بينة خصمه ، ويقوم بمؤنتها ، حتى تكون شهادتهم، مع الحاكم . فله ذلك .

مسألة :

وقيل : تقبل البينة بالوكالة والنسب، بلا أن يحضر الخصم .

قال أبو المؤثر : أما الوكالة فنعم . وأما فى النسب ، فحتى يحضر الخصم ، أو وكيله .

مسألة :

ورجل فى بلد ، له على رجل ، من بلد آخر دين ، رفع عليه إلى والى البلد ، الذى عليه الدين . وبينته فى بلده هو . فعليه أن يحضر بينته إلى والى البلد ، الذى عليه ، إلا أن يكون وال ، من تحت يد وال ، مثل والى السر . فإن صاحب الحق ، يسمع بينته الوالى الكبير ، إذا سمع بينة هذا ، أنه يأخذه له بحقه .

فإن كان الطالب من السر ، والمطلوب من نزوى ، فيصل صاحب الحق إلى الإمام ويأخذ منه كتاباً إلى والى السر ، يسمع بينته . ويكتب والى السر إلى الإمام ، بما شهدت به عنده البينة . ثم يأخذه له الإمام .

وإما أن يبدأ والى السر ، فيكتب إلى الإمام . فلا يبتدئ الوالى بالكتاب إلى الإمام ، حتى يكتب إليه الإمام ، ويتبع ما كتب به .

مسألة :

فإن كان الطالب من السر ، والمطلوب من توام ، فيصل صاحب الحق إلى والى توام . فيقول : بينتى بالسر .

فإن قدر على حمل بينته ، وإلا كتب والى توام إلى والى السر : أن يسمع بينته . ويكتب له عند ثقة : أنه قد سمع بينته ، بهذا الحق . فعند ذلك يحكم له .

مسألة :

قيل : كان لرجل حق ، على رجل بتوام . فوصل إلى غدانة بصحار ، وكان واليها . فأخذ منه كتاباً إلى والى توام : أنه قد أقام البينة بحقه منه . فقال الوالى : لا أرى هذا . ولا أرفع إلى غدانة . ولكن أحضرنى الرجل ، فأحضرته فسأله . فأنكر حقه . فقال له : فتوافيه إلى غدانة . كأنه مستفهم له .

قال الرجل : نعم .

قال : فأكتب بينهم كتاباً بالموافاة . فانصرف ووافى الرجل . فأقام البينة عند غدانة بن محمد . فحكم على الرجل بحقه ، وأخذه منه .

وأما غدانة ، فلم ير أن يرفعه معه ، إلا بكتاب ، من الإمام ، أو القاضى .

مسألة :

وقيل : كان لرجل من صحار ، على رجل، من أهل يفقل حق . فكتب إلى موسى بن موسى : أن يكتب برفعه معه ، إلى والى صحار ، ليقيم عليه البينة ويأخذ حقه منه. فأبى موسى أن يكتب برفعه إلى والى صحار وكان يومئذ قاضيا لراشد بن النضر .

* * *

باب فيما يجرح به الشاهد

وقيل: من كتم شهادة علمها ، على رجل، طلق امرأته ثلاثا. وكان يسا كنها بعد ذلك . وهو لم ينكر عليه ذلك ، إن شهادته باطلة بذلك ، إلا أن يصح فى ذلك عذر وتقية ، بوجه من الوجوه ، والله أعلم .

مسألة :

وإذا شهد عدلان ، على قوم : أنهم سرقوا شيئا ، هـو وهم ، من بعد ماتابا وأصلحا ، لم تجز شهادتهما ؛ لأنهما يشهدان على فعلهما ولـكن يجوز إقرارهما على أنفسهما .

ومما أرجو أنه من كتب المغاربة : ومن اشترى أمة ، فوطئها . فولدت لأقل من ستة أشهر ، منذ ملـكها ، بطلت شهادته، بادعائه ولدا، ليس هو بولده ، حتى يتوب .

مسألة :

عن شاهـــد ، شهد بشهادة . فقال المشهود عليه : عندى عليه بينة بخلعه . وأحضر شاهدا بخلعه . وأحضر شاهدا آخر : أنه يكسر مياه الناس فرأى أبو على ـ رحمه الله ـ خلعه .

مسألة :

ويقال : إن رجلا شهد على رجل ، عند شريح بشهادة . فلما أمضى شهادته ،

وقام من عنده . قال الشاهـــد للخصم : كيف رأيت ؟ فرجع الخصم إلى شريح . فقال له ذلك . قال شريح : عندك شاهدان : أنه قال لك هذه المقالة ؟

قال : نعم . فأتاه بشاهدين على ذلك ، فأبطل شهادته .

وما تقول إن قال لى : إن شهادتك لاتضرنى ؟

قلت له ، وكيف رأيت ! قد رأيت . قد جازت شهادتى، ولم أشهد إلا بحق.

مسألة :

من كتاب عن قومنا ، فيه رد عن أصحابنا

سئل عن الشاهد ، إذا نال من المشهود عليه ؟

قال : جاء رجل ، نشهد عند شريح . فقال : أشهد أن هـــذا أشهدنى ، على كذا وكذا ، أو أنه فاجر .

فقال شريح : مايدريك أنه فاجر . قم فلا شهادة لك . وبه نأخذ .

مسألة :

وقال الفضل بن الحوارى ، فى رجل ، أقام البينة : أن هـذا استأجر شهوده هؤلاء ، يشهدون له بكذا زورا .

قال : أقبل ذلك ، وأطرح شهادتهم .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : فإذا شهد شاهدان على شاهد : أنه يأخذ الرشوة ، أو فى يده حرام . فإنه قيل : إن ذلك لايسقط شهادته ، حتى يبينا الحرام والرشوة .

وإن نظراه ، وهو يأكل من قطعة، قد عرفاها لغيره، فلا تسقط بذلك شهادته، ولا ولايته ، حتى يعلما أنه أكل ذلك متعمدا .

مسألة :

فى شاهدى عدل ، أتى المشهود عليه بأربعة، شهدوا أنهما شهدا عليه بالزور . فلا يلتفت الحاكم إلى شهادتهم ، فإنهم معارضة .

ومن غيره :

وقيل : تقبل الشهادة على المشهود ، بالباطل وبالزور .

وإن كان الحاكم قد حكم به ، لحق ذلك الضمان الشاهد ، لما أتلفاه بشهادة الزور ، من مال ، أو دم .

فإن كان لم يقع الحكم ، بطلت شهادتهم ولا يحكم بها ، إذا صحت بذلك البينة .

مسألة :

قلت : وكان أحد من أصحابنا ، لا يرى الجرح ؟

قال : نعم : بلغنى أن محمد بن محبوب، تنازع إليه رجلان، من صحار . فكلما أقام أحدهما بينة ، جاء الآخر بتجريحهم .

قال : لم يقبل ذلك محمد بن محبوب .

قال : وقال محمد بن محبوب : العدل هو الولى .

مسألة :

ومن الزيادة المضافة : وقيل : يقبل الحاكم الجرح على الشهود ، من الخصم. ويقبل الجرح على المعدلين ، بالبينة العادلة .

قال محمد بن المسبح : لا يقبل على المعدل إلا من لا يختلف الحكام ، فى عدالته وثقته ولا يقبل عليه من جرت عليه مسألته . ثم يسأل عما شهدت عليه به.

فإن كان له مخرج ، جازت شهادته . وإلا استقيب ، وكان على حالته .

قال غيره :

الذى معنا : أنه أراد . فإن كان له مخرج ، جازت شهادته . ولا نحب أن ترد شهادة المسلمين ، إذا صحت . ولكن تقبل من العدل ، ما احتج به ، مما يكون له فيه المخرج ، ما لم يقذفه الشهود ، بالكفر الصريح. ثم يأتى المخرج المقبول . وهنالك ترد شهادتهم .

قال غيره :

وقد قيل : لا تقبل على أهل منزله ، من المسلمين . إلا أهل تلك المنزلة ، أو أفضل .

ولا تقبل فى البراءة والخلع ، على أهل منزلة ، دون أهل تلك المنزلة ، من الناس .

ومن غيره : وقيل : إنه قد يكون الثقة غير الولى ، والعدل غير الولى .

* * *

باب الشهادة فى الأموال

واختلف فى الشهادة على الأموال .

نقول : للشاهدين أن يشهدا أنها له . وإنما يشهدان بمعرفته ، باليد ، أو بالميراث ، أو بالهبة .

وقول : إن شهدا قطعاً : أنها له ، جاز ذلك ، لأن هذا متعارف بين الناس: أن من كان فى يده شىء ، فهو له ومن ورث شيئا ، فهو له . ومن اشترى شيئا ، فهو له .

وإذا شهد شاهدان ، على رجل ، أن فى يده ، أو أرضه لفلان موضعا ، طوله كذا ذراعا ، وعرضه كذا ذراعاً ، ولم يحد الموضع من أرضه . فهذه شهادة ثابتة ، إذا حدا الأرض ، ووصفاها بجميع حدودها . وعلى الحاكم أن يأخذه ، حتى يدفع إليه ، ما شهد له به الشاهدان .

فإن اختلفا . فقال المشهود له : الذى شهدوا لى به ، من وسط هذه الأرض .

وقال الآخر : هو من جانبها . فعليه أن يدفع من حيث أقر له ، ويستحلفه يميناً : أن الذى له هو الذى دفعه إليه .

وكذلك إذا شهدوا : أن له نخلة فى نخلة ، ولم يعينوا . فشهادتهم ثابتة ، إذا حدوا النخل ، ووصفوها بجميع حدودها ، التى شهدوا فيها ، بهذه النخلة ،

مسألة :

فإن شهد شاهدان لرجل : أنه يدعى نخلة ، ويثمرها ويحوزها . هل يوجب له أصل لهذه النخلة ، أو اليد فيها ؟

قال : لايحكم له بها . وإنما يحكم له الحاكم ، ما صح له بشهادة الشهود ، من الحوز والثمرة والادعاء . ويثبتها فى يده ، على هذا السبيل ، الذى صح معه ، لايتعاطى غيره .

قيل : وللشاهدين أن يشهدا بهذه النخلة : أنها له قطعا .

قال : يشهدان بعلمهما .

فإن علما أنها له ، شهدا . وإلا فما صح معهما لاينقصان حرفا ، ولا يزيدان .

قيل : وإذا شهدا : أنها له . هل تثبتها له بالحكم ، ويأخذ له من انتهمه بالحدث ؟

قال : إذا صحت معه البينة قطعا ، أثبتها له ، على ما صح معه ، لايتعاطى غير ذلك . وهذا معنا ثابت ، بحكم الحاكم .

مسألة :

ومن شهد عليه : أن فى قطعته هذه لفلان حقا . وهو كذا وكذا ذراعا طولا ، أو شيئا معلوما ، فهو جائز . ويحكم عليه بذلك .

مسألة :

أبو الحوارى ـ فى الشاهدين ، على إقرار رجل . فكل مال له ، يقربه فلان ، فهذا إقرار ثابت ، إلا أن يحتج بالجهالة .

فإذا قالت البينة : لانعرف ماله الذى بقرية فلان وقد مات ، أو هـو حى . فليس على البينة معرفة ذلك المال ، ولا عليهم فى ذلك تحديد . فما صح لفلان المقر ، ثبت ذلك ، لمن أقر له به .

* * *

باب الشهادات على الأحداث

فى الطرق

من الزيادة المضافة ـ أحسب عن أبى سعيد ـ قلت : فإذا مات المحدث فى الطريق ، وشهدت البينة : أنّا لا نعلم ـ ها هنا ـ شيئا ، من هذا الحدث . وهو حدث على الطريق . هل يُزال بشهادتهم هذه ؟

قلت : فإن شهدوا أن فلانا أحدثه ، على سبيل الغصب لذلك والمكابرة . هل يصرف ذلك ، إذا شهدا كذلك ؟

قال : نعم . هكذا إنه معى .

قيل له : وكذلك إذا شهدوا أنه أحدثه بالباطل . أيزال ذلك ؟

قال : نعم . معى أنه كذلك .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان : أن لفلان طريقا ، إما فى أرض فلان ، وإما فى أرض فلان . فليست هذه بشهادة ، حتى يقولا : إنها فى أرض أحدهما .

مسألة :

وإذا شهدت بينة عدل، على رجل : أن فى قطعته هذه طريقا : لهذا المسجد ، ولم يحدُّوها . فشهادتهم جائزة عليه ؛ لأن الطريق معروفة .

مسألة :

ومن شهد عليه : أن فى أرضه طريقا لرجل، أو طريقا تابعا ، أو طريقا قائدا؛

فإن الطريق معروفة ، والشهادة جائزة ، وإن لم يحدُّوا الطريق، ويحكم عليه بذلك أن يخرج .

مسألة :

فيمن أحدث فى طريق حدثاً . ثم غاب ، فأزاله المحتسب . ثم وصل يرفع عليه : أنه كسر جداره ، أو قلع ميزابه ، وأحضر بينة .

قال: إن قامت البينة : أن فلانا هذا كسر هذا الجدار ، لم يلزم هذا الكاسر له شيء ، حتى يشهدوا : أنه كسر هذا الجدار . وهو لفلان هذا . ثم يلزم الكاسر الغرم .

فإن احتج الكاسر : أنه أحدثه فى الطريق ، كان مدعيا . وعليه للبينة . إلا أن يكون الحاكم ، قد جعله لإزالة الأحداث . فالقول قوله ، إلا أن يصح أن فعله باطل بالبينة .

فإن شهد الشهود لرجل : أنه كان يجوز إلى ماله ، فى هذا المال . فهذه شهادة غير ثابتة ، حتى يشهدوا : أن له طريقاً ، فى هذا المال إلى ماله .

فإن صحت النهة : أن والد صاحب البستان ، كان يجوز إلى بستانه ، من هذا المال ، إلى أن مات . ولم يكن له فى هذا المال طريق مطرق ، ثبت للوارث ، ما كان للهالك .

* * *

باب فى الشهادة على الأصول

قال محمد بن خالد : سمعنا عن رجل ، فاسل رجلا على قطعة له . واسمها ذات ريا . وأشهد له شهودا . والشهود لا يعرفون القطعة .

فلما فسل الفاسل الأرض ، أنكره صاحب الأرض . وقال : ليس لى قطعة يقال لها : ذات ريًّا .

فأحضر الفاسل شهوداً يشهدون : أن فلانا له قطعة ، اسمها ذات ريا . وإنا رأينا هذا يفسلها . فالفسالة، على هذا الوجه ثابتة،على شهادة الذين يعرفون الأرض إلا أن تكون قطعتان ، اسمهما : ذات ريا . فلا تجوز ، إلا أن يكون شهود يحدُّون الأرض ، التى فاسله عليها ، هذه الأرض .

مسألة :

ومن شهد أن هذا المال ، كان لفلان . فقيل : إن شهادته ضعيفة .

مسألة :

عن قوم ، شهدوا أن هذه الدار لفلان ، لا نعلمه باعها ، ولا وهبها والرجل قد خرج إلى خراسان ، ومات منذ عشرين سنة بهـا ، أو أكثر من ذلك ، أو أقل .

قال : الدار لوارثه ، إلا أن يأتى قوم ببينة : أنه باع ، أو وهب .

فقلت : أليس قد شهدوا على غيب . ما علمهم بما صنع الآخر ، فى خراسان ؟

فقال : لا علم لهم ، بما صنع . إنما شهدوا على علمهم بمن ادعى شيئا ، من قبل خراسان ، فليأتنا بالبينة ، على ما صنع بخراسان .

قلت : أقلهم أن يشهدوا بالله : أنها داره ، تركها ميراثاً .

قال : ليس لهم ذلك . ولكنهم يشهدون : أنه خرج ، وهى داره . ولا أعلم أنه باعها ، ولا وهب . فعلى الذين ادعوا عليه شيئا بخراسان ضيعة : أن يأتوا ببينة .

مسألة :

فى جواب محمد بن محبوب : فإن قال شاهدا محمد بن هجرة : إن هذه النخل ، وهى على عاضد المصرج من منح . وهما يعرفانها فى موضعها ، إنها نخل محمد بن هجرة وفى يده ، إلى أن شهدا معك ، لا يعلمان أنه أزالها من ملكه ، بوجه من الوجوه . فهو أولى بها عندنا ، ممن أحضر شاهدين : أن هذه النخل فى موضعها لأبيه ، إلى أن هلك . فهذا وارثه ، لأن ذا اليد أولى ، إذا كان عدلين . وإن شاء أن يستحلفه فعليه له اليمين .

مسألة :

وعن رجل ، أحضرك شاهدين ، شهدا : أن هذا المال لأبيه . هلك وتركه بين ورثته ، وهم يقامى . وأحضرك المدعى عليه شاهدين : أن هذا المال له ، وهو فى يده . ما القول فى ذلك ؟

فإذا كانا عدلين ، وقالا : إنه فى يده ، إلى أن شهدا عندك . فهو أولى ، بهذا المال ، مع يمينه — كما وصفت .

مسألة :

فيمن يعرف أن هذا المال لزيد، ثم شهر معه أنه قضاه عمراً ، أو باعه . فيذكر ذلك وارثه ، ويطلب له أن يشهد له بالحق . أيجوز له أن يشهد له بعد هذه الشهرة أم لا ؟ فيشهد بعلمه لهم جميعاً ، ما لم يصح معه زواله إلى غيره ، مما لا يرتاب فيه . والله أعلم .

مسألة :

وإذا صح بالبينة ، أن مسقى هذا المـــال ، يمر فى هذه الأرض ، كان على صاحب هذه الأرض أن يخرج لصاحب هذا المسقى مسقاه ، حيث أراد من هذه الأرض ، ما لم يروا العدول مضرة .

مسألة :

من جواب عبد الله بن محمد بن أبى المؤثر : وإذا شهدت البينة : أن فلانا باع لفلان هذا المال ، وهو فى يده ، أو هو له . وأرخوا أنه كان هو أولى ، ممن أحضر بينة ، شهدت له : بأن فلانا وهب لفلان هذا المـــال ، ولم تؤرخ وقتا . وحكم له به .

مسألة :

وقد قيل : إنه لا تكون الشهادة إلا بمعـــاينة المال . وقد أجاز من أجاز : أن يشهدوا على الصفة ، التى تدرك بها معرفة المال . ويحكم الحاكم بهذه الصفة ، على الخصم ، لا على غيره . ويقطع حجته عن خصمه ، من هذا المال ، الموصوف بهذه الصفة .

مسألة :

وسألته عن الشهادة بمال، خلفه الهالك. كيف تثبت، إذا طلب وارثه القسم، ويدّعون أنه لهم ؟

قال: معى أنه إذا شهدوا: أن هذا المال خلفه فلان ، أو ملك له، أو مما تركه، أو مما هو له ، أو وجـــه ، يصح له اللفظ : أنه من مال الهالك ، الذى قد صح ورثته .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : رجل غاب سنين، ورجع . وقد مات أهـــله . فوجد موضع منزلهم ، والمال الذى كان يعرفه لهم ، فى يد رجل ، قد سكنه وعمره . ويدعيه أنه ورثه، من بعض أهله. ووجد بينة، شهدت : أنّا نعرف هذا الرجل وآباءه وأهله . وكانوا ينزلون فى القديم ، فى منزل ، فى هـــذه البقعة . ولهم أرض قرب منزلهم . ولا نعرف حد هذا المنزل ، ولا حد الأرض. فشهادة البينة ـ على ما ذكرت ـ غير مقبولة . وحكم هذا المال ، حكم من هو فى يده ، إلا أن يزيله عنه أحد ببينة ، تحد هذا المال .

مسألة :

ومن الأثر : فأما الشاهد فإذا قال: أنا أشهد أن هذا المال كان لفلان ابن فلان يحوزه ويمنعه ، إلى أن مات . وما أعلم أنه زال عنه بحق . فهذه شهادة صحيحة ، إذا كان الشاهد عدلا . وشهد عدل معه . فقد وجب الحكم . والله أعلم .

وأما قوله: أنا أعرف أن هذا المال لفلان، فلا يقوم مقام الشهادة، حتى يقول: أنا أشهد أن هذا المال لفلان، إذا كان حيا، أو كان لفلان، إذا كان قد مات. فيكون لورثته.

وأما الحكم عند الشهادة، فى موضع بعيد، عن المال، أو قريب، إذا حد المال، ووقعت عليه الشهادة، فيختلف فى ذلك.

ووجه آخر: أن يقول: أشهد أنى رأيت كذا، المشهود به فى يدى فلان. ولا يشهد بأنه له، إذا لم يكن عنده من العلم فى ذلك، إلا اليد. فالحاكم يحكم للمشهود له باليد. فيصير فى يده ملكا بالحكم.

مسألة:

وإذا كان الرجل وامرأته، فى دار. وكان الرجل يعمرها ويحوزها، إلى أن مات، فادعت المرأة: أنها لها. وقال الورثة: بل هى بيننا. فإن الشهود يشهدون: أنه كان يعمرها ويحوزها. فالحاكم لا يحكم بهـــذه الشهادة، حتى يشهدوا: أنها له.

مسألة:

ولا يجوز للرجل أن يتحمل الشهادة بين قوم، فى مال غير محدود. بل عليه أن يعرفهم: أن الشراء غير جائز. وإن كان لا يعرف أن الشراء جائز. ولا حدود الشهادة جائزة، كان أبعد أن يدخل بغير علم.

مسألة :

وليس على الشهود أن يشهدوا فى البيع ، إلا على الصفة ، صفة الموضع . وإلى حيث ينتهى حدوده . وليس عليهم أن يقفوا على الموضع والحدود .

* * *

باب فى الشهادة عن الشهادة

ومن يحمل عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا أشهدكم على شهادتى : أنى شاهد على فلان ابن فلان ، بجميع ما سمى ووصف ، فى وصيته هذه ، فى هذا الكتاب ، من إقرار ، ودين ، ووصية ، وغير ذلك ، من جميع الأشياء كلها ، من أوله إلى آخره . وأمركم أن تشهدوا عنى ، بجميع ذلك . فإنى ما أعلم أنه رجع عن ذلك ، ولا عن شىء منه . ولا إنما فى هذا الكتاب بطل ، ولا شىء منه ، بوجه من الوجوه . ولا سبب من الأسباب ، إلى أن أديت إليكم هذه الشهادة ، وحملتكم إياها ، وأمرتكم أن تشهدوا عنى بها . فاشهدوا بها .

* * *

باب فى لفظ الشهادة عن الشهادة

وهو أن يقول : أنا أشهد على شهادة فلان ابن فلان : أنه شاهد على فلان ابن فلان، بجميع ما سمى ووصف، فى هذا الكتاب، من أوله إلى آخره، من إقرار ووصية ودين وغير ذلك ، من جميع الأشياء كلها . وما أعلم أن فلان ابن فلان ، رجع عن هذه الشهادة . ولا عن شىء منها ، إلى أن أديت عنه هذه الشهادة . وأنا شاهد عنه بذلك .

والشهادة عن شهادة الغير . يقول: أشهد أن فلانا أشهدنى: أن فلانا أشهده : أن عليه لفلان كذا .

وقيل : يقول : أشهد على شهادة فلان .

قال أبو الحسن : يقول : أشهدنى زيد ، أن أشهد عن شهادته : أن على عمرو لعبد الله كذا .

وقيل : يقول : أنا أشهد عن شهادة فلان ، أن لفلان على فلان كذا . وقد أمرنى أن أؤدى عنه هذه الشهادة وأنا شاهد بها عند الحاكم .

ومن كتاب ابن جعفر : ولا تجوز شهادة عن شهادة ، فى الحدود . وتجوز فى غير ذلك : الرجل عن الرجل الميت ، والمرأة عن المرأة الميتة .

ومن غيره : وقيل : حتى يكونا امرأتين .

وقيل : حتى يكون رجل وامرأتان . وأما الأحياء ، فحتى يشهد على شهادة كل رجل رجلان ، أو رجل وامرأتان .

وكذلك عن المرأة الحية .

وتجوز شهادة الرجل الواحد العدل ، عن المرأتين الميتتين . وتجـوز شهادة امرأتين ، عن رجل ميت .

ومن غيره :

إنه لا تجوز شهادة المرأة ، عن المرأة الميتة . وتجوز عن الميتة امرأتان .

ومن غيره :

وقيل : لاتجوز عن المرأة الميتة ، إلا رجل وامـرأتان ، أو امرأة حية عن نفسها ، أو رجل حى عن نفسه . وأربع نسوة ، عن امرأتين ميتتين ، ورجل عن نفسه .

قال محمد بن المسبح : تجوز شهادة الرجل ، عن المرأة الميتة . ولاتجوز شهادة المرأة عن الرجل الميت ، إلا مع أخرى .

ومنه : وإذا شهد عن الرجل أربع نسوة ، وشاهد آخـر عن نفسه . وكلهم عدول ، وأربع نسوة عن امرأة حية ، وامرأة حية عن نفسها ، ورجل عن نفسه .

ومن غيره : وشهادة الواحد عن الميت ، والمرأتين عن الميت جائزة . ولاتجوز شهادة أربع نسوة ، عن الحى الغائب .

ومن غير الـكتاب : وليس لأحد أن يشهد على شهادة أحد ، إلا أن يشهده عن شهادته . ويقبل الحاكم البينة عن البينة ، إذا كانت البينة غائبة عن عمـان ، شاهدين عن شاهدين ، إذا شهدا جميعا ، هذا وهذا . وإما عن هذا وهذا .

وأما الأحياء ، فمن كل واحد رجلان ، أو رجل وامرأتان .

وكذلك عن المرأة الحية رجلان ، أو رجل وامرأتان : من قبل أن الحى ، يمكن رجوعه عن شهادته وإنكاره . والميت لا يمكن رجعته . والله أعلم .

مسألة :

وتجوز شهادة رجل ، عن رجل ميت . ولا يجوز عن حى إلا شاهدان ، عن شاهد حى .

قال : لأن الحى يمكن رجوعه وإنكاره ، فيكونان عليه حجة . والميت لا يمكن رجعته .

وقد قيل أيضا : لا يجوز عن الميت إلا شاهدان .

قال أصحاب أبى حنفية : والشهادة عن الشهادة فى التحمل ، لابد من لفظ الشهادة ، ثلاث مرات يقول الشاهد ـ لمن يشهده على شهادته ـ : أنا أشهدك على شهادتى: أنى أشهد . وفى الأداء إلى أربع مرات . يقول الشاهد الفرع : أنا أشهد أن فلانا أشهدنى على شهادته : أنه يشهد على فلان ابن فلان بكذا .

قال : ومتى كان قال : أقل من ذلك ، لم تقبل .

ومن غيره :

قال: إذا كانت المرأتان حيتين ، جاز عنهما ، إذا شهدا عن شهادتهما جميعا : شهدا عن هذه ، وعن هذه . فعلى هذا الوجه ، يجوز عن امرأتين . ولا يجوز رجل حى ، عن امرأة حية ، ولا عن رجل حى .

ومن الكتاب : وتجوز ـ رجلان عن رجل وامرأتين .

ومن غيره : ولا تجوز شهادة النساء عن الرجل الميت ؛ لأنه لا تجوز شهادة امرأة عن رجل .

وقال غيره : وقد قيل : تجوز شهادة امرأتين عن رجل ميت . ولا تجوز شهادة امرأتين ، عن امرأتين ، تشهدان عن أنفسهما . ولا عن رجل ، ولا شهادة رجل عن امرأتين ميتتين .

وتقبل شهادة الشهود، وإن كانوا فى البلد ، إذا كانوا ممن لا يستطيع الحضور إلى الحاكم .

مسألة :

وتقبل البينة عن النساء ، ولو كانوا فى البلد .

وتقبل البينة ، عن الإمام والقاضى ، إذا وليا الحكم غيرهما .

وقال غيره : وذلك إذا كانا فى غير البلد ، الذى فيه الحكم .

وأما إن كانا فى البلد، فقد اختلف فى ذلك . فقال من قال : تجوز .

وقال من قال : لا تجوز .

وأما إذا كان فى مجلس الحكم، فنحب أن لا تقبل ذلك عنهما . ويشهدان هما عن أنفسهما .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وإذا شهد شاهدان عن مريض ، فإن للحاكم أن يسألهما : أكان صحيح العقل ؟ فذلك الثابت .

فإن قالا: كان مريضا، أو شديدا، أو لانعلم فى عقله نقصانا، وهما كانا يعرفانه، من قبل ، بصحة العقل . فذلك جائز أيضاً .

وذلك إذا شهدا : أن فلانا أشهدنا على شهادته وهو مريض لا يقدر أن يصل إلى ذلك الحاكم ، من ذلك المرض ، فإن الحاكم يجيز شهادتهما .

فإن قالا : أشهدنا بهذه الشهادة . وقال : إنه مريض ، فإن الحاكم يسألهما عن حاله ، التى نظراه فيها. فإن المرض لايخفى. وعلامته الحمى، وما يظهر على البدن من الجراحات ، وعلامات المرض .

ومن ذلك : ما يكون غامضاً ، فيظهر فيه غبار ، فى وجهه وبدنه . منهم من تكون فيه العلة الخفية ، التى قد شهرت ، وعرف بها .

فإذا شهد الشاهدان : أنه محتبس فى مرضه . وقالا : إنه مريض ، وشرحا شيئاً ، من هذه العلامات ، قبل ذلك الحاكم ، وأجاز شهادتهما عنه ، لأن الله لايكلف نفسا إلا وسعها . ولا يعلم ما عند المريض إلا الله ، ثم هو .

فإن قال لهما : إنه حدثت له علة، من مرض فى قلبه، أو بطنه ، أو مذاكيره، أو عرزة فى جنبه ، أو مرض غامض ، فى شىء من جوارحه ، لايمكنه أن يبلغ إلى الحاكم . وأنه أشهدهما على شهادته . وشهدا بذلك ، مع الحاكم . ولم يكن معهما من العلم ، أكثر مما قال لهما به، من علته ، وأشهدهما به على شهادته. فأحب إلينا: أن يقبل الحاكم شهادتهما . ولا يبطل حقا ، قد صح معه ، إلا أن يجىء الخصم بشاهدى عدل : أنهما نظراه صحيحا ، من بعد ، أو يجىء ويذهب ، أو فى حال ، يعرف بها الأصحاء ، من بعد أن يشهد هذان الشاهدان، بهذه الشهادة. فإنا نحبه

أن يقف الحاكم عن إنفاذ شهادتهما ، حتى يعرف حاله من بعد ؛ لأنه قد قيل : إذا شهد شاهدان ، عن مريض ، أو غائب . ثم قدم الغائب ، أو صح المريض ، من قبل أن يحكم الحاكم بشهادته ، إن على الخصم أن يجيء به ، حتى يشهد من بعد، عن نفسه .

مسألة :

قال أبو قحطان : ويحكم الحاكم بالشهادة عن الشهادة ، وإن بعدت فى جميع الحكومات كلها ، إلا فى الحدود والقصاص .

مسألة :

ومن الأثر : ولا تجـــوز شهادة أهل الذمة ، على شهادة المسلمين لذمى ، ولا لمسلم .

. وتجوز شهادة المسلم على الذمى ، وعلى عنها .

قال غيره : وقد قيل : تجوز شهادة الذمى عن المسلم ، على الذمى . ولا تجـوز على المسلم .

وتجوز شهادة المسلم عن الذمى . ولا تجوز على المسلم .

مسألة :

ورجل كافر ، شهد على شهادة رجل مسلم ، على كافر لكافر ومسلم . والمسلم المحمول عنه الشهادة ، ميت ، أو غائب . فهذا لا يجوز عن شهادة كافر لكافر ، على كافر . وإن بعض المسلمين قضى له بقضية ، وهى عندى ، غير جائزة .

مسألة :

ومما يوجد عن أبى عبد الله : وعن شهادة أربع نسوة ، عن رجل ميت ، أو غائب .

قال : لا تجوز شهادتهن إلا مع رجل .

مسألة :

وإن خفت أن يكون الذين شهدوا عن الغائب والمريض ، من بله الرجال ، أو من ضعفة المسلمين فسل عن تعديلهم . وإن شياطين الإنس ، إنما استزلوا ضعفاء المسلمين ، الذين لا نظر لهم ، فيما يعنيهم من ذلك .

مسألة :

ومن سمع رجلا يقول : أنا أشهد على فلان . أو أقر معى فلان ، فليس له أن يشهد عنه ، بذلك الشهادة . وليس لأحد أن يشهد عن شهادة أحد ، إلا أن يقول له : أشهد عن شهادتى ، إلا أن يشهد مع الحاكم ، وهو يسمعه ، فإنه يشهد : أنه شهد مع الحاكم بهذا فيجوز .

مسألة :

قال بعض الناس : لا يجوز لمن لا يعرف أن يشهد على من لا يعرف ، فلا يشهد من لا يعرف .

مسألة :

قيل : فما العلة ، فى قول من يقول : إن المرأة عن المرأة لا تجوز وأجازوه عن الرجل الميت ؟

قال : إن العلة معى أن الشهادة لا تقوم بالواحـدة ، على الانفراد . والرجل تقوم به الشهادة ، على الانفراد بنفسه مع غيره . ألا ترى أن الشهادة لا تقوم ، فى أصل ثبوت الشهادات ، إلا باجتماع امرأتين ، فى مقام شاهد واحد . فمن هاهنا ، لم ير صاحب هذا القول ، ثبوت شهادة المرأة الواحدة ، عن المرأة الميتة ، لأنها فى موضع تسمية الشهادة .

مسألة :

ومن كتاب أبى قحطان : وكل شهادة ، احتملت عن مشهود عنه ، فى وقت ، لو شهد بها لردت ، لعلة من جميع العلل كلها . فردت بعـد أن صارت عنه أنها جائز الشهادة ، إن لم يشهد بها ، لم تجز عن مشهود عليه ، إلا أن يكون وقعت على والد لولده . ثم مات الوالد ، فإنها تجوز عنه ، أو فاسق من أهـل الصلاة . وكل شهادة احتملت عن مشهود عنه ، فى وقت ، لو شهد بها لجازت . فلم تؤد حتى انتقل إلى حال ، لو شهد بها لردت ، لم تجز على مشهود عليه ، إلا أن تـكون حملت عن بصير . ثم عمى ، أو صحيح العقل . ثم ضاع عقله ، فإنها تجوز .

وعنه : إذا شهد شاهد عن شاهـد ، فطرح الشاهد الأول الذى شهد عن شهادته ، بطلت . وإن طرح الشاهد عن شهادة الأول ، لم تبطل . وله أن يحضر عنه شهوداً آخرين .

مسألة :

قلت : فيجوز لى أن أحمل الشهادة عن شاهد ، غير ولى إلى قاض ، أو سلطان ، أو غير ذلك . فقال : ليس لك أن تحمل شهادة ، من لا تجـوز شهادته عندك ،

فتكون قد حملت عنه . وأديت ما أشهدك به ؛ لأن غير العدل ، لا تجوز شهادته عندك ، ولا عند غيرك .

ومن غيره : ومن تحمل شهادة ، من غير عدل فجائز . ويلى الحاكم التعديل .

مسألة :

ومن الزيادة المضافة ـ قال محمد بن خالد : سمعنا أن المرأة تُشهد عند موتها شاهدا واحدا : أنها أرضعت فلانا وفلانة ، إنه لا يجوز عنها إلا شاهدا عدل ، كما لو أن حاكما مات ، فأشهد رجلا واحدا : إنى قضيت لفلان بكذا وكذا ، لم يجز إلا شاهدا عدل .

مسألة :

ومن طلب إلى من أشهده : أن يشهد له عن شهادة نفسه . فعليه أن يشهد عن شهادته . وليس هو بمخير .

وإن شهد على شهادته ابتداء ، من غير مطلب ، ممن أشهده ، فقد أحسن ، حيث أثبت لصاحب الحق حقه .

مسألة :

وتجوز الشهادة على شهادة الأعمى والمعتوه ، إذا شهدوا على شهادتهم ، وهم أصحاء ، على ما يعرف ، أو بمعاينة المشهود عنهم ، على غير رجل ، أو دابة ، أو مال حدوه لهم . وهم أصحاء .

وكذلك الذين شهدوا ، وهم أصحاء . وأشهدوا على شهادتهم ، على غير صاحب الحق والذى عليه

وكذلك فى الحقوق والنكاح والرضاع ، إن شهدوا ، وهم أصحاء . وفى القتل والدماء .

وأما فى الحدود ، فلا تجوز الشهادة على الشهادة .

وكذلك نقول فى القتل .

وقال محمد بن محبوب : إنه حق فى حد .

قال غيره : اختلف فى القتل .

فقال قوم : إنه من الحقوق . والشهادة عن الشهادة فيه جائزة .

وقال قوم : إنه من الحدود . ولا تجوز الشهادة فيه ، عن الشهادة .

مسألة :

من الزيادة :

وإذا كان المشهود على شهادته ، حين شهد عليه الشاهد، ليس بزاكٍ ثم زكا بعد ذلك ، ومات زاكيا . وصح ذلك، لم تجز الشهادة عنه ؛ لأنه شهد عنه ، حين شهد . وهو غير جائز الشهادة .

وإذا كان زاكيا، ثم فسق، فلا تجوز إذا علم الحاكم بذلك .

وأما إذا كان زاكيا ، فشهد بشهادة ، ثم فسق . ولم يعلم الحاكم بذلك ، حتى تاب ، جازت شهادته .

وإن علم الحاكم بفسقه وتوبته ، لم تجز شهادته .

مسألة :

فى الشهادة عن شهادة غير ولى .

قال : ليس لك أن تحمل إلا شهادة من تجوز شهادته عندك ، فتكون قد حملت عنه، وأديت ما أشهدك به ؛ لأن غير العدول لا تجوز شهادتهم .

وقول : من تحمل شهادة ، عن غير ولى عدل ، فجائز . ويلى الحاكم التعديل .

مسألة :

فيمن يُشهد رجلين على شهادته ، ثم غاب فلما قدم نسى . واللذان أشهدهما على شهادته يحفظانها .

قال محمد بن محبوب : لا يقبل ذلك منهما ، إذا كان هو قد نسى .

* * *

باب فى الشهادة على الشهرة

وقد جاء الأثر المجتمع عليه، من قول المسلمين، الذى لا نعلم فيه اختلافا : أن الشهادة على الشهرة لا تجوز فى شىء ، من حدود الله ، ولا فى شىء ، يجب فيه القود ، ولا فى شىء يجب فيه القصاص؛ لأن هذه الحقوق لله. وما كان منها تخالطه أحكام المخلوقين . وإنما أصلها عقوبة من الله، ليذوق فيها الجانى وبال أمره . فعلى ما يثبت من قول المسلمين إلا قول واحد ، وأنهم قالوا : يقبل المسلمون ، ما صح من طريق الشهرة ، أنه قتل أحدا من المسلمين ، على دينه ؛ لأن هـذا خارج من الحدود ؛ لأن الحدود لا يقيمها إلا الأئمة وخارج من الحقوق ، لأن الحقوق يليها العباد ، البعض منهم دون الكل . وكل من وجب له حق، من قصاص، أو قود ، فإنما أمره إلى الأولياء ، دون عامة المسلمين .

وأما من قتل أحدا من المسلمين على دينه، فإن لكل أحد من المسلمين، إماما، أو غير إمام ، شاريا أو غير شار ، أن يقتل هذا القاتل غيلة ، أو غير غيلة ، سرا أو علانية . ولا حجة فى ذلك للأولياء . ولا عفوهم بمسقط للقود ، ولا بمزيل للقتل فهذا .

وأما ما اجتمع عليه المسلمون، بإجازة الشهادة فيه، على الشهرة . فإن ذلك جاء فيه الأثر، وأجمع عليه أهل البصرة : أن الشهادة على الشهرة جائزة، فى ثلاثة وجوه ، من أحكام دين الله . وهو النكاح والنسب والموت. تشهد الشهود، على موت الميت،

إذا تظاهرت بذلك الأخبار . ولم يرتب فى ذلك من بلغ إليه علمه ، ولو لم يحضر موته ، ولا جنازته . ويجوز له أن يقطع الشهادة ، على العلم فى ذلك ، لما قد قضت الشهرة عليه ، من علم ذلك .

وإن شهد أنه إنما صح معه ذلك ، من طريق الشهرة ، ثبت فى ذلك أيضاً ، فى حكم المسلمين .

وكذلك هذا أيضاً فى النكاح والنسب ، على حسب هذا .

واختلف المسلمون ، فى الشهادة على الشهرة ، فيما يوجب على المشهود عليه أحكام البروآت . فأجاز ذلك ، من أجازه . ولم يجز ذلك بعضهم . والذى يذهب إلى رد الشهادة ، ولا يذهب إلى قبولها ، على الشهرة فى البروآت ، يذهب إلى أنها شهادة على حد من حدود الله ، لإجماع الجميع ، بأن الشهادة على الشهرة لا تجوز فى الحدود ، لقول المسلمين : إن البراءة وحد السيف معا ؛ لما جاء الأثر : أن البراءة وحد السيف معا . ولما جاء الأثر ، مما يروى عن النبى ﷺ أنه قال : خلع المؤمن كقتله . ومن خلع مؤمنا ، فقد قتله . ولما يروى عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أنه قال فى أمر البرأة ، وقد ذكر له فى خلع المؤمن . فقال على معنى قوله : أحسنوا به الظن ، مما وجدتم له مخرجاً ، فخلوا سبيله . فعلمنا أن الحق فى البروآت حق الله خالص ، تعبد به عباده فى عباده . ولم نجد الحكم فى البروآت يشبه شيئا ، مما أجاز المسلمون فيه الشهادة على الشهرة . فوجدنا أحكامها إلى الحدود أقرب . وهى بالحدود أشبه . والله أعلم .

مسألة :

فإن قال الشاهدان عن شاهدين : إنا سألناهما عن فلان . فقالا لنا : مات بعلمنا ، أو قتل ، أو تزوج امرأة .

قال : لا . إنما ذلك خبر . ولكن إن جاء الآخران ، فقالا : نشهد أن فلانا وفلانا ، شهدا معنا : أن فلانا قتل أو مات ، جازت شهادتهما ولتزوج .

مسألة :

وقيل : تشهد بالولد أنه ولدها ، إذا سمع بحمل المرأة ، ثم سمع بالميلاد ، ثم رأى الولد معهم . فقالوا : إنه ولدهم .

وإذا كان النسب مشهوراً ، باسم الرجل وأبيه . والشاهد يعرف الرجل ، ولم يدرك أباه ، فإنه يشهد أنه هو فلان ابن فلان ، كما نشهد نحن : أن أبا بكر ابن أبي قحافة وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب . ولم ندرك آباءهم . وإنما ذلك إذا كان الرجل والنسب مشهورا معروفا .

وأما إذا كان لا يعرفه إلا بشهادة واحد . وقدم من بلد آخر ، فانتسب له ، فلا يسمع الشاهدان ، يشهد به أنه هو .

وفي موضع : إذا نزل رجل ، مع قوم أشهراً ، أو سنين ، يعرف فلان ابن فلان ، جاز لجيرانه أن يشهدوا بأنه فلان ابن فلان .

مسألة :

وعن المشهور من الأمور : إذا شهد بذلك عدلان ، على الشهرة . وشهد عدلان ، بخلاف ذلك ، على المعاينة . فعندي أن شاهدي المعاينة ، شهادتهما أولى. والله أعلم .

مسألة :

وفى جواب من أبى عبدالله : أخبرك أن الأثر على أولى العلم بالله: أن للشهود أن يشهدوا على النكاح المشهور ، وإن لم يحضروه . وعلى الموت المشهور ، وإن لم يحضروه وعلى النسب المشهور ، وإن لم يحضروا الولادة والموت . وعلى الولاء المشهور .

مسألة :

وإنما يجوز للبينة أن يشهدوا عند الحاكم بالشهرة . ولا تذكر عند الحاكم الشهرة . وإنما تشهد بما صح من الشهرة . فإذا قالت البينة عند الحاكم : صح عندى قبلها الحاكم . وإن قالت : أشهد على الشهرة ، لم يقبلها .

وكذلك لو قالت : شهر عندى ، فأرجو أن لا يقبلها الحاكم .

وإذا قالت شهر عندى ، وصح عندى ، فأرجو أن للحاكم قبولها .

مسألة :

قلت : هل يسع الشاهد أن يشهد بمال على علمه ، من طريق الشهرة . ولا يفسره ، إذا لم يسأل عنه ، أم عليه أن يفسر ولا يسعه إلا ذلك ، كان ممن يبصر الأحكام أم لا .

قال : أما على ما يخرج عندى ، فى قول أصحابنا ، فى بعض معانى قولهم : إنه لا يشهد على علمه فى ذلك بالقطع ؛ لأن الشهادة معهم على الشهرة ، لا تجوز فى الأحكام . وتخرج فى بعض معانى قولهم: إنه إن لم يعرف معانى اختلاف الأحكام فى ذلك ، وما يجوز منهما ، مما لا يجوز ، لم يضق عليه الشهادة بعلمه ، على معنى صحتها عنده ، أنها كذلك .

وإن علم معانى الأحكام فى ذلك ، وأنها تعرف ، لم يكن له ذلك ؛ لأنه كأنه تقدم على كتمان علمه ، الذى لو فسره ، لم تجز شهادته .

مسألة :

وإذا قتل رجل وولده ، فى ليلة واحدة . ولم يعلم أيهما قتل ، فلا تقبل الشهرة فى التقديم والتأخير ، لقتل أحدهما . وليس للحاكم أن يحكم بالشهرة .

واختلف فى الشهادة ، على الشهرة ، فى الأحداث ، على الأحياء والأموات.

فقال من قال : لا تجوز الشهادة إلا على السماع ، أو العيان ، أو القطع .

ولا تجوز الشهادة على الشهرة ، فى شىء من الأحداث ، فى شىء من المكفرات .

وقال من قال : يجوز ذلك ، على سبيل ما يجوز الشهادة ، على العيان والسماع، فى جميع ما تجوز الشهادة عليه .

وقيل : تجوز الشهادة ، فى النكاح والأنساب والموت .

ولا نعلم وجهاً رابعاً قيل فيه: إنه تجوز الشهادة فيه ، إلا ما يتولد من أسباب الموت ، مثل الغرق والحرق والهدم والفقد ، وما يتولد من النكاح ، من الأصهار والرضاع ، وما أشبه ذلك .

فأما الشهادة على الشهرة ، على ما يوجب الحدود والقود والقصاص ، فلم نعلم فى ذلك اختلافا ، أنه لا تجوز الشهادة على الشهرة ، فى شىء من ذلك .

وكذلك فى الضرب ، وما يتعلق حكمه ، فى الإنسان .

وكذلك الشهادة على الحقوق ، فى جميع الأحكام ، من العتساق والطلاق والإقرار والوصايا والبيوع والشراء ، وما يتولد من جميع الحقوق .

مسألة :

فيمن ادعى إليه ولد ، فأنكره . وكانت شهادة البينة : أنا سمعنا أن فلانة ، زوجة فلان . وسمعنا أنها ولدت . وسمعنا أنها طلقت ، فهذه ضعيفة .

قال أبو الحوارى : إذا شهدت البينة ، بإقراره بالولد ، وعرفوا الولد ببينته عليه .

وإذا أقر بولده ، من هذه المرأة ، فهى المصدقة عليه ، إن قالت : هذا ولده .

مسألة :

والشهادة فى النكاح والنسب والموت ، تجوز أن يشهد أن هذا هو فلان ابن فلان ، وإن لم يعرف أباه وجده ، إذا كان ذلك هو المعروف المشهور ، إذا كان عارفا بفلان الذى يشهد به

وكذلك فى الموت ، ولم يشهد الميت عند موته

وكذلك فى التزويج ، إذا سمع به . ثم كانت المرأة والرجل على ذلك أنها زوجته ، وهو زوجها ، ولو لم يشهد النكاح ، ولم يصح عنده بشاهدى عدل ، ولو كان قد سبقه ، وقد طال أمرهما على ذلك ، أنهما زوجان .

وكذلك فى الولد ، يسمع بالمرأة ، أنها حامل . ثم يسمع بميلادها . ثم يكون الولد عندهما ، فالشاهد يشهد بذلك .

مسألة :

فى الشهادة على الشهرة فى الأموال ، أنه لا تجوز .

قال : وأما فى بعض قول قومنا : إنه يجوز له أن يشهد بعلمه ، من طريق الشهرة . ولعل ذلك من أوكد العلم .

قلت له : وهذا يخرج فى جميع الحقوق ؟

قال هكذا عندى ، إذا علم علماً ، لا يشك فيه .

قلت له : ولا ينساغ عندك ثبوت الشهادة ، إذا فسر الشاهد ، أنه إنما شهد بعلمه ، من طريق الشهرة ، فى الأموال وما أشبهها . مثل ما يجوز فى الموت والنسب والنكاح .

قال : معى أنه هكذا قيل .

وأما أن أقول : إنه لا ينساغ . فالله أعلم . ولكن نحب اتباع القول ، مما أشبه معنى الانفاق ، ما لم يعتقد دينا . وربما كان من قول أصحابنا ، مما يشبه معنى الاتفاق منهم . وإذا اعتبر وجد رأياً . وليس ما اتفقوا عليه ، اتباعاً لبعضهم بعضا ، يخرج معناه إجماعاً .

قلت له : فما العلة ، فى الفرق بين ثبوت الشهادة ، على المشهور ، فيما قد حدوه بالتفسير ، ولم يخيروه فيما سواه ، وكله يتعلق فيه معنى الحقوق ؟

قال : لا نعلم لهم فى ذلك علة يثبتونها ، ونخرج أنه مالا يستحيل ، بعد صحة إلى معنى سواه . فذلك أنه إذا صح الموت ، لم يجز أن ينتقل إلى الحياة .

وكذلك إذا ثبت النسبة لم يجز انتقاله .

وأما الزوجية ، فقد يدخلها معنى الانتقال . فيشبه معنى الأموال ، إلا أنها لا تكاد تدرك المعرفة فيها بالمشاهدة . ولا تدرك إلا بمعنى المشهور . وقد يتعلق منها تولد الأنساب . ولو مات أو غاب . وثبوت المواريث بها ، بما يشبه معانى الأنساب ، فأشبه معانيها ، فى هـذا الوجه ، معنى الأنساب ؛ إذ هى ضرب من ضروبه ، وسبب من أسبابه ، وسائر الأموال وتقلبها .

قلت له : فمن قبل الشهادة بالتفسير ، من طريق الشهرة ، فى سائر الحقوق ، غير ما قد حدوه ؟

قال : فمعى أنه إذا كان بصيرا ، وحكم بذلك فى شىء ، مما يواطئ ، هـذه الأشياء ، فى النظر ، خرج حكمه تأويلا ، ولم يكن فيه كذب .

وأما إذا كان ، فيما لا يتعلق فيه شبه هذه الأشياء ، فقد كان أحب إلى أن لا يقوم على ذلك . فإذا قد فعل ، لم أقدر على نقض حكمه ؛ لأنه قـد جاء ما يشبه الاتفاق : أن الإمام عليه أن يعاقب المتهمين بأنواع التهم ، التى يخاف منها الضرر فى الإسلام .

وقد قيل : لو أن إماما ، لم يحكم فى شىء من ذلك ، إلا بصحة البينة ، لم يقدم بذلك على ترك ولايته .

قلت له : فالعتق ، إذا شهر هل تجوز الشهادة عليه بالشهرة ؟

قال : لا يخرج عندى شبها لأحد المعانى التى يجوز فيها ذلك ؛ لأن هذا يخرج من مخصوص الدعاوى . ولـكن يشبه عندى معانى النسب ، لثبوت الولاء ، إذ الولاء مشبه للنسب . وإذاً لا يثبت ، ولا ينتقل . والله أعلم .

مسألة :

أبو عبد الله إلى عبد الملك بن حميد ، وابنة عمه بنت أبى غيلان ، أنكر ابنتها . وشهدت أخته : أنها ولدتها ، فإن كانت عدلة ، ورثت المولود أختها وأمها .

وإن لم تكن عدلة ، وكانت ولادتها مشهورة . فينبغى للصالحين من جيرانها : أن يشهدوا على ولادتها ، على أقل من سنتين ، مذ يوم مات زوجها ، حتى لا يضيع حق مشهور ، بدعوى ظالم فجور .

وإذا شهد أن فلانا ، والد هذه اليتيمة الباقية ، كان زوجاً لابنة أبى غيلان . ثم هلك ، ثم ولدت جارية ، على إتفاق الأخبار ، وشهرة الميلاد . وهلكت بعد أمها . فهكذا يوجب أن يشهدوا ، ويوجب عليك أن تقبل ذلك .

وإن لم تعدل المرأة ، ولم تقم بينة هكذا استحلف عبد الملك بن حميد : لقد ماتت بنت أبى غيلان . ولم نعلم لها بنتاً ، من زوجها فلان الهالك قبلها . ولا وارث غيره ، أو غير من يرث معه .

مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى ، فى الشهود . هل يجوز لهم أن يشهدوا : أن فلانا قد مات ، إذا سمعوا ذكره ، عند اثنين ، أو ثلاثة . وهم عدول ، أو غير عدول؟ قال : فإن كانوا عدولا ، شهدوا بموته ، كانوا قريباً ، أو بعيداً .

وإن كانوا غير عدول ، لم يشهدوا بموته ، حتى يشهر مع العامة ، ويكون خبراً ، لا يرد ، كان قريباً ، أو بعيداً .

قال غيره :

وقول : لاتجوز الشهادة على موته ، من خبر الواحد والاثنين والثلاثة ، إلا أن يشهدوا ، أو يشهدوا هم ، عن شهادتهم ، فذلك جائز . ولايشهدون قطعا بموته ، إلا بعيان أو شهرة .

* * *

باب فى الحكم بالشهرة

الشهرة فى اللغة : ظهور الأمر فى سعة ، حتى يشهره الناس .

وعن الشهرة ـ هل تصح فى الأموال بالملك ؟

فقال : معى أنها تصح ، وتثبت فى معنى العلم ، لمن تأدت إليه ، فيما لا يقنا كر فيه .

قلت له : فإذا ثبت العلم بها . هل للحاكم أن يحكم بعلمه فى الأموال ، من طريق الشهرة ؟

قال : يعجبنى ذلك ، على قول من يقول بذلك ، إنه يحكم بعلمه .

قلت له : فما الفرق عندك بين علم الحاكم ، من طريق الشهرة ، بأنه لا يحكم بعلمه فيها ، وبين علمه بالخبرة ، أنه يحكم به ؟

قال : يحسن عندى اختلافهما ، لاحتمال استحالة العلم منه بالشهرة ، فى المحتمل فيه للاستحالة . فينتقل إلى غير ما علم ، بمعنى الاستحالة التى قد علمها ، من طريق ذلك السبب ، الذى استحال بمثله . وكان قد شهر ، وحكم بمستحيل فى وقته ذلك ؛ لأن الخبر فيه جاء من طريق العموم . وذلك ينتقل ويستحيل ، من طريق العموم ، لعلمه بالأشياء خاصا له . ويثبته على معنى الخاص ؛ لأنه لا ينتقل عنه علم الخاص ، إلا بخاص مثله من علمه ، وإن ثبت بينهما فرق . وحسن هذا المعنى . ولعله من هذا الطريق ، أو ما يشبه عندى .

قلت : فإن صح عنده بعد ذلك ، أنه يوم حكمه به ، كان مستحيلا عن يد من

حكم له به، إلى يد غيرها . هل عليه أن ينقض الحكم ؟

قال : هكذا عندى .

مسألة :

وجدت هذا بخط الإمام راشد بن سعيد ـ رحمه الله ـ كتبه إلى والى منح ، من الإمام راشد بن سعيد ، إلى أبى محمد عبد الله بن سعيد .

سلام عليك . فإنى أحمد الله إليك ، وآمرك بطاعة الله . وأوصيك وأنهاك عن معصية الله ، القادر عليك .

وبعد هذا ، فإنى أعلمك ـ نصر الله الحق بك ـ أن الأطماع قد اتسعت فى أموال الناس . وجعل كل من ادعى ، فى مال رجل دعوى ، طرح يده فيه .

والوجه أن تنادى فى البلد : أن كل من طرح يده ، فى مال ، فى يد غيره ، يحوزه ويمنعه ، ويدعيه ملكاً له ، فإنه يعاقب على ذلك ، ولا يحصل على شىء ، غير العقوبة . ولا تطلب عليه البينة العادلة ، بل يرجع فى ذلك إلى قول أهل البلد . وأعرف ذلك ، وأعمل به . ولا تقصر فيه ، حتى تنحسم مادة الطمع . ويزول الظلم . وينغلق هذا الباب . ولا تؤخر ذلك ـ إن شاء الله .

مسألة :

قال محمد بن المسبح : إن محمد بن محبوب تكلم بكلامه ، على المنبر . فقال : إن الإمام لا يحكم إلا بالبينة العادلة ، إلا ما اصطلح عليه المسلمون ، من حبس أهل التهم .

مسألة :

فى الوقت للاحتمال ، من نقله إليه ، ما لم يثبت معنى تكافؤ البينات فى ذلك.

قلت له: فإن طلب صاحب البينة الأولى، وأحضر البينة الأولى، التى حكم بها الحاكم، فشهدت بالمال . هل تكافىء الشهادة على هذه الصفة ؟

قال: إنها تكافىء . ولا يضرهم عندى الشهادة الأولى . ولا تنفعهم . وإنما هم شهود بمعنى شهادتهم ، إلا أن عندى إذا شهدوا كلهم بالقطع .

قلت له : فهل يسع الشاهد، أن يشهد بمال على علمه ، من طريق الشهرة ؟

قال : لا يجوز أن يشهد بمال على علمه ، من طريق الشهرة . والله أعلم .

مسألة :

وعن الحاكم أو الجماعة ـ هل يحكمون بمعرفتهم ، من النسب والموت ؟

وذلك أن الحاكم يعلم أن فلانا هذا قد مات بالشهرة ، وأن هذا المرأة امرأته، وأن هذا الرجل ، أو الصبى ابنه . ثم طلبوا القسم أو الفريضة . فعلى ما وصفت ، فإن الحاكم لا يحكم بشهادة نفسه. فإذا أراد أن يكون شاهدا فى ذلك، ولى الحكم فى ذلك غيره . وكذلك الجماعة .

وأما القسام، فإذا دعاهم أصحاب هذا المال ، من البالغين . وليس فيهم يتيم ، قسموا بينهم مالهم برأيهم . وهـذا غير منزلة إنفاذ الحكم ، بمنزلة الجماعة ـ إن شاء الله تعالى .

وإن كان فيهم بعض الأيتام ، أو الغياب ، وصار الحكم إلى الجماعة ، فيقوم بذلك منهم اثنان، يسمعان البينة، وينفذان الحكم بالبينة ، لا بشهادتهما .

قلت : وكذلك مال بين إخوة . قالوا : هذا المال لنا ، قسموه بيننا ، على كذا وكذا .

فإن كانوا متنازعين ومتناكرين ، صارت الجماعة ، بمنزلة الحاكم . وطلبوا منهم صحة الدعوى .

فإن تقاروا على سهامهم ، والمال معروف فى أيديهم بشهرة لاترد ، يدعونه لأنفسهم ، قسموه بينهم ، على إقرارهم ، وشهرة ذلك فى مصرهم .

مسألة :

من الزيادة المضافة ، من كتاب الأشياخ

عن سعيد بن قريش : أخبرنى فهم بن أحمد الرستاقى : أن الشيخ أبا الحسن ـ رحمه الله ـ قال : إذا جاء أحد قال : هذه النخلة لفلان وثان وثالث ، بقدر ما يتحقق فى نفسه أنه كذلك ، ولم يجىء أحد ، ولم يسمع أنها لغير من قد قيل : إنها له ، أن يشهد بها للذى قالوا : إنها له ، وقد كنت سمعت أن الشهرة فى الأموال . فالله أعلم بهذا من قوله .

مسألة :

ومنه : أن أصل الشهرة هى تواتر الأخبار التى لاتدفع بتكذيب . فإذا نقلت الأخبار بموت أحد من الناس ، وجاء المخبرون عنهم ، من ورد من الناحية ، بأن زيداً مات ، ولم يجىء لذلك تكذيب . وكثر ناقلو الخبر لذلك ، ما يزيد على الشهادة ولم يرتب فى صحة ذلك ، فقد وقع حكم موته على الشهرة .

والذى يوجد عن بشير أنه قال : مبلغه ارتفاع الريب معه .

والمشهور : هو كثرة الأخبار من الناقلين لها . فإذا كثرت صحت فى القلب، إذا كان المخبر يخبر عن الفعل . وكثر لذلك خبر واحد ، بلا تكذيب .

وأما إذا قالوا : زيد مات . وقالوا : عمرو قتل . وقال أهل الشهرة : لم تكن هذه شهرة ولا خبر ، حتى يقول المخبر عن نفسه: إن زيداً مات . وجاء آخر خبر مثله ، حتى تكثر الأخبار بذلك، ممن ورد بناحيتهم .

مسألة منه :

واختلف الناس فى الشهرة .

فقال قوم: تصح بكثرة الأخبار، وإن لم يكن فيها ثقات .

وقال آخرون : لاتصح الشهرة ، حتى يكون فيها ثقة ؛ لأن المخبر شاهد . وإذا لم يكن المخبر ثقة، لم تقبل .

واختلفوا فى عددهم .

فقال من قال : من زاد على الشهادة فى الزنا .

وقيل : حتى يكونوا أحد عشر ، أو أكثر .

مسألة :

من كتاب الأشياخ :

والأخبار إذا كثرت وتواترت ، بقول الفساق . وغلب على الظن صحته ، ووقع فى النفس العلم به ، ثبت مثل موت ، أو نسب ، أو نكاح .

* * *

باب فيمن يجوز له أن يشهد
من غير أن يستشهد

روى عن النبى ﷺ أنه قال : لا أخبركم بخير الشهداء : الذين يبدأون بشهادتهم ، قبل أن يسألوا عنها .

وتجوز شهادة الشاهد، إذا سمع رجلا، يشهدعلى نفسه بشهادة . وإن لم يشهده، أو يسمعه يقربه ، كان عند حاكم ، أو عند غير حاكم .

وتجوز الشهادة عن الشهادة . وعلى ذلك : وليس لأحد أن يشهد على شهادة أحد ، إلا أن يشهده على شهادته .

قال غيره : أما إذا سمعه ، يشهد بذلك. فعليه أن يشهد، أشهده ، أو لم يشهده .

وكذلك إذا أقر به عند الحاكم ، شهد به عليه .

وأما إقراره عند غير الحاكم، ومن غير أن يشهد على نفسه بذلك . فقد اختلف فى ذلك .

فقال من قال : إن ذلك إقرار عليه ثابت .

وقال من قال : ما لم يشهد بذلك على نفسه ، فليس ذلك بإقرار . ولا يشهد عليه بذلك .

مسألة :

وإذا قال : سمعته يقول ، أو سمعته يقرأ . وأقر عندى : أن عليه لهذا كذا ، ففى قبول شهادته اختلاف .

ولو قال : أشهدنى . وإنما سمعه يقر ، كان كاذباً . وأخاف عليه الإثم . وعلى قول من يجعلها شهادة ، ولو حكى . فأرجو أن تجزيه التوبة . ولا يكون ضامناً . وأخاف عليه الضمان ، على قول الآخر . فإذا شهد ، أو أقر معه . فشهد بالقطع أن عليه له ، كان شهادة على الغيب . وأخاف أن تكون شهادة زور ، فيما بينه وبين الله .

وأما الضمان ، فأرجو أن لا ضمان عليه ؛ لأنه متأول على المعنى . وعليه التوبة .

مسألة :

ومن أحكام أبى قحطان ـ وقال : يشهد الشاهد بما سمع ورأى ، من الحكام وغيرهم ، وإن لم يشهدوه عليه ، إلا أن يكون ذلك عن شاهد ، فإنه لا يشهد عن شاهد ، بما لم يشهده عن شهادته . ولا يقبل ذلك الحاكم ، إلا أن يكون سمعه يشهد بها ، عند الحاكم أو سمعه يقر بها ، عند حاكم ، أو غير حاكم . فإن له أن يشهد بها ، كما سمع ، ويقبلها الحاكم .

مسألة :

وقال بعض الفقهاء : السماع شهادة. ولو قال المقر : لاتشهد علىّ ، فعليه أن يشهد عليه بما سمع .

وقال عن الشيخ أبى مالك : إن ذلك جائز ؛ لأن هذا من باب الأمر بالمعروف ، فله أن يشهد .

ومن غيره : وعن رجل قص عليه قصة . فقالوا : لاتشهد عليها بما تسمع.

قال : إذا قيل له ذلك ، فلا يشهد عليهم بشيء .

مسألة :

واختلفوا فى الرجلين ، يخفيهما الرجل ، ويحضر خصماً له ، ليسمعا ما يقر به خصمه ثم يسألهما الشهادة .

فقال قوم : يشهدان بما يسمعان ، ويُقضى بها .

مسألة :

وتجوز الشهادة على حكم الحاكم ، وإن لم يشهدوا بذلك، إذا شهد الشاهد: إنى حضرت فلانا الحاكم ، وحكم بكذا وكذا .

مسألة :

ومن أقر عند رجل لآخر ، بمائة درهم ، فى غيبته . فإذا طلب الرجل حقه ، فأنكره ، ولم يجد عليه بينة ، لزم من سمع إقرار المقر ، أداء ما سمع . ولا يسعه كتمان ذلك . وتقول له : عندى لك شهادة .

* * *

باب فيمن يشهد على فعله

وعن رجل ، أسلف لرجل ، بجراب من تمر . ثم استشهده على ذلك . هل يسعه أن يشهد مع الحاكم : أن لفلان على فلان ، جرابا من تمر . ولا نعلم أنه هو الذى أسلفه ؟

فقال محمد بن هاشم : لا يسعه حتى يعلم أنه هو الذى أسلفه .

ومن غيره : وقد قيل : إن شهد على ذلك ، جازت شهادته .

وإن شهد أنه هو أسلفه ، لم تجز شهادته .

وقد قيل : له أن يشهد بذلك ، ما لم يبحث عن ذلك ويسأل ، فلا يكتم بعد السؤال .

مسألة :

وكل من شهد على فعل نفسه ، فلا تجوز شهادته إلا الولى والحاكم ، على ما عقد من النكاح . وتجوز شهادته بالصداق ، إذا صح النكاح بشهادة غيره .

مسألة :

مما يوجد أنه عن هاشم ومصبح : وعن رجل ، باع لرجل قطعة ، ولها ساقية على رجل . فجحَد الرجل الساقية . فجاء الرجل البائع وآخر ، فشهدا بالساقية على الرجل . هل تجوز شهادة البائع ؟

فلا نرى شهادة البائع تجوز ، إلا أن يكون رجلا غير البائع ، مع الرجل الثانى .

مسألة :

ومن جواب أبى على، إلى هاشم بن الجهم: وعن رجل، كان يدعى حقا لنفسه، فلم يجب إلى ذلك الحق . ثم أشهد بذلك الحق، الذى كان يدعيه لنفسه، أشهد به لغيره . هل تجوز شهادته فيه ؟

فأقول : إنه لاتجوز شهادته . والله أعلم .

مسألة :

ومن أعطى عطية ، فموزع المعطَى ، فشهادة المعطى للمعطَى جائزة .

مسألة :

ولاتجوز شهادة من ادعى إليه فى شىء ، فى يده ، فأقربه لغيره ، وشهد به له.

* * *

باب فى شهادة من له سبب

فإن شهد شاهدان ، على أرض : أنها رم . وهما منهم ، بطلت شهادتهما فى هذا ، ولم تجز .

ومما يوجد عن أبى عبد الله : وقيل فى الرم ، إذا كان بين قوم ، وأبرىء أحدهم من سهمه ، جازت شهادته .

مسألة :

وعنه عن رجل ، أحضر شاهدين ، شهدا بماء لحائط معروف ، مسيحا على الحائط . وله فى ذلك المسيح شىء . هل تجوز شهادته ؟

فأقول : لاتجوز شهادته هذه لأنه شهد بماله فيه حصة . وإنما شهد لنفسه ولشريكه .

وقلت : وكذلك إن شهد فى طريق لإنسان ، وهو يجوز فيه . فإن كان يجوز بحقيقة من هذا الطريق الذى شهد به إلى ماله ، فلا تجوز شهادته ، فى هذا الطريق . وإن كان إنما تجوز فيه هكذا ، إلى غير مال له ، يتطرق فيه إليه ، فشهادته جائزة .

مسألة :

ومن كتاب أخذ من ابن جعفر: ويجوز الشهادة فيما شرع الناس، مثل الطريق الجائز والأنهار والمسجد الجامع ، الذى يجتمع إليه أهل البلد ، وما كان للسبيل ، وشهادة الإمام والوالى فى الصوافى، وجميع مال المسلمين ، من الفىء وغيره . وتجوز شهادة القسام ، على ما قسموا .

ومن غيره : قال الحوارى : إن كان القاسمان ، قد أقامهما السلطان، فى ذلك القسم ، قُبل قولهما .

مسألة :

وعن رجل ، شهد بطريق جائز . ويمر فيه . أتجوز شهادته ؟

فنعم شهادته جائزة ، إذا كان عدلا . وكان طريقاً جامعاً .

وقلت : إن كانت ساقية جائزة ؟

فأقول : لا تجوز لمن أجرى ماء فيها ، أن يشهد ؛ لأنها ليست مثل الطريق، لأن الساقية لأهل القرية خاصة . والطريق الجائزة لأهل القرية وغيرهم . كما أنه لا يجوز لأهل بلد ، أن يجروا ماءهم فى ساقية جائزة ، فى بلد غير بلدهم .

مسألة :

وعن طوى محفورة ، فى حارة من القرية ، يردها الناس، أهل الحارة وغيرهم . هل يجوز لأحد أن يُشهد أحدا ، من تلك الحارة : أنها موردهم ، ويردوها ؟ ومن شهد بسافية جائزة للناس . وكان يستى منها ، وهى جائزة . وكذلك الطريق الجائز، من شهد أنه طريق جائز، فهى جائزة . وهو يجوز فيه . هل تجوز شهادته؟ فلا تجوز شهادته ، فى هـذا ، لأنه يجر إلى نفسه منفعة ، إلا فى الطريق الجائز ، الذى يشق القرية ، من أولهـا إلى آخرها . وليس له آخر يردعه من نفاذه . فإنه تجوز شهادته فيه ، لأنه عام له ولغيره ، وأهل الأمصار .

وأما فى الطريق الجائز ، الذى له آخر ، ينتهى إلى منزله ، أو غيره ، فلا تجوز شهادته فيه ، إذا كان من أهله .

وكذلك الساقية العظيمة ، التى من أصل الفلج ، تجوز شهادته فيها ، وإن كان ممن يسقى ماله منها .

وأما فى السواقى الجائزة ، التى تنشعب من هذه الكبيرة ، فلا تجوز شهادة رجل فيها ، ممن يسقى عليها .

وأما البئر ، فإذا كانت لأهل الحارة ، لم تجز شهادة أحد ، من أهل الحارة فيها .

فإن كانت للعامة ، جازت شهادة من شهد فيها .

* * *

باب فى تأدية الشهادة

قبل أن تطلب

روى عن النبى ﷺ أنه قال : ألا أخبركم بخير الشهداء : الذين يبدأون بشهادتهم ، من غير أن يسألوا عنها .

مسألة :

واتفق الكل : أن من شهد بشهادة لغيره بحق ، ولم يُسأل عنها ، ولم يطلبها منه صاحب الحق ، إن شهادته مردودة وإن كانت شهادته بحق لله تعالى ، فهى مقبولة باتفاق .

ومن غير الكتاب : وجدت فى الحاكم ، إذا شهد عنده الشاهد ، من غير أن يستنطقه ، بطلت شهادة الشاهد . فإن عاد الحاكم ، استنطقه . فشهد بها ، جازت شهادته .

رجع إلى الكتاب .

واختلفوا فى الشهادة ، بالعتق ونحوه .

فقال بعضهم : لا تقبل ، لأنها حق للعبد ، حتى يطلبها منه . وهذا قول أبى حنيفة .

وقال غيره : الشهادة بالعتق مقبولة ، ولو لم يطلب العبد ، ولم يرض به ، لأنها حق لله تعالى ، وإن كان فيها حق للعبد .

ويروى عن النبى ﷺ : خير الشهود : الذين يشهدون قبل أن يستشهدوا .

وروى عنه أنه قال : خير الناس قرنى . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم . ثم يفشو الكذب ، حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد .

وقيل : هذان خبران صحيحان . ومعنى هذا : الشاهد الذى عنده الشهادة ، لبالغ عاقل حاضر ، عالم بها ، قادر على مسألة الشاهد . والأول تكون عنده الشهادة لطفل ، أو مجنون ، أو ميت . فهذا الذى ينبغى أن يبتدىء بالشهادة ، ولو لم يسأل . ولكن ينبغى له — إذا كان كذلك — أن يصير إلى القاضى . فيقول : عندى لفلان الطفل الصغير ، أو فلان المجنون ، أو فلان الميت ، شهادة . فإذا سألتنى عنها شهدت بها . فإذا قال له القاضى : قل ذلك ، شهد بما عنده . ولا يبتدىء الشاهد . فيقول : أشهد بكذا وكذا ، قبل هذه المقدمة .

مسألة :

ووصى اليتيم — إذا كان ينازع لليتيم فى ماله ، ومعه له شهادة . فله أن يشهد له بها ، من بعد المنازعة ، إذا كان ينازع . ويشترط أن معه له شهادة .

وإن كان لم يذكر الشهادة ، فى حال المنازعة . فليس له أن يشهد بها .

الفرق بينهما : أنه إذا لم يشترط الشهادة ، فى حين المنازعة ، حتى وقعت الخصومة بينهما . فإنما تكون شهادته إحنة وضغن . فإذا جاءت هكذا ، لم تجز .

مسألة :

وإذا تحمل الوصى لليتيم شهادة ، وهو الحاكم . فإنه إذا أراد المنازعة لليتيم ،

قال المحاكم : بأن عندى اليقيم شهادة ، وأنا المنـــازع له . ثم ينازع ويشهد . وشهادته مقبولة .

مسألة :

وسألته عن رجل، شهد على صك له ولغيره . فشهد عليه مجملا على زيد، بجميع ما فى هذا الـكتاب . هل تثبت شهادته لغيره ، ويبطل حقه من تلك الوصية ؟

قال : أرجو أن ذلك ثابت ، فى بعض القـول . وأحسب أنى قيدت ذلك ، عن الشيخ أبى الحسن ـ رحمه الله ـ ولا يبين لى ثبوت ذلك ، لأنه إذا شهد مجملا على الصك ، فقد شهد له ولغيره . وثبتت أحكام الاشتراك . فشهادة الشريك لا تجوز .

* * *

باب فى اختلاف الشهادة للدعوى وعلم المشهود

واختلاف الشهادة

وما أشبه ذلك

وشاهد شهد لرجل بمال، ثم أقر هذا المشهود له : أن المال كان لابن الشاهد، وأنه باع له ، واستوفى منه الثمن .

فنقول : قد بطلت شهادة الشاهد ، ولا يصدق المشهود له : أن ابن الشاهد باع له ذلك المال ؛ لأن الشاهد يدفع بشهادته عن ابنه ، ضمان ما يدرك به المشهود له ، إذا أخذ منه المال . وذلك إذا كان الابن حيا ، وكان له مال . وإن كان قد مات ، ولا مال له يرثه أبوه .

فنقول : إن شهادة والده — فى هذا — جائزة . والله أعلم .

وكذلك عن أبى عبد الله — رحمه الله .

مسألة :

وعن رجلين ، يتنازعان فى شاة ، عند الحاكم ، فادعاها أحدهما . وادعى الآخر نصفها ، وأقر بالنصف الآخر لرجل . وأقام شاهدى عدل ، مع الحاكم ، شهدا أن هذه الشاة لهذا ، يكون قد أكذب شاهديه ؛ لأنه إنما ادعى منها النصف .

قال : لا . لأن الشاهدين يقولان : نحن نعلم أنها كلها له . وعسى أن يكون نصفها ، صار الذى أقر له به . ونحن لا نعلم ، ويقبل الحاكم شهادتهما .

مسألة :

وعن شاهدين، شهدا على رجل لرجل : أن هذا المال الذى فى يد فلان لفلان. ثم شهد أحدهما : أن فلانا الذى فى يده هذا المال ، قد باعه لفلان المشهود له به . وأنكر ذلك المشهود له أولا .

ففى ذلك اختلاف بين الفقهاء :

منهم من قال : يكلف المدعى للبيع شاهداً آخر ، مع شاهده هذا . وإلا فالمال للأول .

وقال آخرون : بطلت شهادة الشاهد بالبيع ، بأنه أبطل أولها بآخرها . فإن شاء أن يصدق شاهده هذا ، فقد شهد أن له هذا المال . ثم يشهد عليه : أنه باعه الذى هو فى يده . وإن شاء أن يكذبه ، فقد أبطل شهادته . ويحتاج إلى شاهد آخر .

قال أبو عبدالله — رحمه الله — : أنا آخذ بقول من أبطل شهادة هذا الشاهد الأول بشهادته الآخر . وهذا القول أحب إلىّ ، فى هذا ، وما يشبهه من الشهادات .

مسألة :

وإذا ادعى رجل على رجل ، ألف درهم عاجلا . فأنكر المدعى عليه . فأقام المدعى عليه ، عند الحاكم شاهدين : أحدهما يشهد: بأنها عاجلة . والآخر يشهد: بأنها آجلة إلى كذا وكذا .

ففى الجامع : أن الشهادة جائزة . ويكون الحق إلى ذلك الأجل .

والنظر يوجب عندى : سقوط شهادة الشاهد بالأجل ؛ لأن المدعى أكذب شاهده بدعواه. ألا ترى أنه لو ادعى المدعى إلى ذلك الأجل ؛ فشهد أحد الشاهدين إلى ذلك الأجل وشهد أحدهما : بأن الحق عاجل ، كانت شهادة غير جائزة ، من قبل أن الشاهد ، يشهد له بغير حقه .

ولو ادعى عليه حقًا ، أو ادعى المدعى عليه : أن الحق له عليه ، إلى أجل سماه ، فأقام المدعى شاهدين ، فشهد أحدهما بتصديقه ، وشهد الآخر بتصديق المدعى ، واتفقا على الحق . فإن صدق المدعى الأجل ، أحد شاهديه ، كذب الآخر .

وكذلك لو ادعى عليه ألف درهم ، فأنكر المدعى عليه فشهد بذلك أحدهما ، وشهد الآخر بألف وخمسمائة ، كانت شهادة صاحب الألف وخمسمائة باطلة ؛ لأنه شهد بغير ما استشهده .

ولو كان أحدهما شهد بالألف ، كما ادعى وشهد الآخر بخمسمائة ، كانت شهادتهما جائزة ، فى الخمسمائة ، من قبل أن شاهد الخمس المائة ، شهد ببراءة بعض الحق . والله أعلم .

مسألة :

ويوجد قال محمد بن يعقوب ، عن أبى حنيفة — فى الرجل ، يشهد له الرجلان على رجل ، بقرض ألف درهم . ويشهد أحدهما أنه قضاه إياها . فقال المشهود له : لم يقضنى .

قال : تجوز شهادتهما له ، على القرض

وقال بشير : يقال له : إن شئت فارض بشهادة شاهديك لك وعليك . وإن شئت فأحضر شاهداً آخر .

وقال موسى بن أبى جابر : أجيز شهادتهما له ؛ بما شهدا ، حتى يأتى بشاهد ، مع الذى شهد : أنه قضاه الألف . وبقول بشير نأخذ .

مسألة :

فى شهود بحق . قال ثقة ، أو ثقتان : إن الحق قد زال ، أو قالوا : قد باع فلان ماله ، فلا يشهدون به . فلا يسعهم ترك الشهادة ، ويشهدون بما قال لهم القوم ، كان واحداً ، أو أكثر ، كانوا ثقات ، أو غير ثقات . وإن لم يبلغوا ذلك ، لم نر عليهم بأشياء ، إلا أن يكونوا قالوا لهم : أشهدوا عن شهادتنا . فعليهم أن يبلغوا علمهم بهذا الحق ، ويبلغوا ما أشهدوهم به .

مسألة :

وعن الشاهد — إذا شهد على رجل بصداق ، فى تزويج ، ثم شهد له بالبراءة منه . ثم طلب منه أن يؤدى الشهادة . فقال من قال : يشهد عليه بالصداق . ثم يشهد له بالبراءة .

وقال محمد بن محبوب : لايشهد عليه بشىء ، قد انهدم عنه ، لأنه لا يدرى ، لعل الحاكم يحمل عليه الحق .

قال : وقول محمد بن محبوب أحب إلينا .

مسألة :

من الزيادة المضافة ـ أبو محمد : ومن ادعى فى مال ، فى يد رجل ، فأحضر شهودا . فشهدوا أن هذا المال له ولشركائه ، فليس له شىء ، ولا لشركائه .

مسألة :

ومن ادعى منزلا ، وأحضر شاهدين ، فشهدا له بهذا المنزل ، وجزء معلوم من مال ، بالقرب منه . فالله أعلم .

وقد قيل : من شهد على ما لم يسأل عنه ، أو قبل أن يسأل ، لم تجز شهادته فى ذلك . وهذان قد شهدا ، على ما لم يدع المدعى ، ولم يسألهم الحاكم عن الشهادة له .

وأحب أن لاتبطل شهادتهما ، فيما يسألان عنه ، من الشهادة فى الميراث . ولا يثبت فيما لم يطلب الخصم . ولعل الأكثر قد أبطل شهادتهما .

مسألة :

أبو الحوارى ـ فى الشاهدين لامرأة بصداق ، إن أشهدت صداقها الذى على زوجها ، بحق له عليها . وليس هو له بوفاء : إنهما يؤديان عليهما : أن فلانا تزوج فلانة ، على صداق كذا . ولا يشهدان: أن لها عليه كذا. ويؤدى الشاهدان عليهما بهدم الصداق .

وإن أشهداه هما بهدمه، شهدا بالتزويج والصداق وقالا: أشهدنا فلان وفلان، على شهادتهما : أن هذه قد هدمت صداقها عن فلان .

• • •

باب فى الشهادة على السرق

ومن جامع أبى محمد : وإذا شهد رجلان على رجل : أنه سرق ، أو شهد عليه أربعة : أنه زنا ، لم نحب أن نحكم بشهادة هؤلاء على هـذا ؛ لأنهم لا يعرفون وصف الزنا ، ولا وصف السرق .

ولا نحب أن يقف الحاكم ، حتى يتبين من البينة .

وأحب أن يكون ذلك أيضا فى النكاح ، لأنهما لو شهدا بالتزويج ، ولم يعلما بالطلاق الذى يثبين بشهادة غيرهما ، وعند السرقة ، ولا يبين للحاكم ، فلا تعجل بالحكم ، فيخبرهما ما شهد به الأولان . والله أعلم .

مسألة :

وعن نفر ، شهدوا على رجل : أنه سرق ، فأمر به فقطعت يده . ثم جاءوا برجل بعد ذلك فقالوا : هذا الذى سرق . ولـكنا أخطأنا ، وظننا أنه الأول .

قال : دية المقطوع عليهم ، ولا يصدقون على الآخر .

مسألة :

وعن رجل ، شهد عليه رجل : بأنه سرق شاة . وشهد عليه آخر ، بمثل ذلك.

قال : إذا شهد على مثل ذلك امرؤ منهم ، قطعت يده .

قال غيره :

إذا شهدوا عليه : أنه سرق لفلان ، كل واحد منهما يدعى ، يشهد بذلك

على قيمة الشاة . وطلب ذلك صاحب الشاة . وشهد أن ذلك من حصن ، يجب فيه القطع .

ومنه : وإن شهد أحدهم : إنى رأيته يسرق يوم كذا وكذا . وشهد الآخر : إنى رأيته سرق يوم كذا وكذا . واختلف اليومان ، أو البينتان ، لم تجز عليه شهادتهما ، ولم يقطع .

مسألة :

عن محمد بن محبوب ـ وقال : إذا شهد شاهدا عدل ، على قوم : أنهم سرقوا بيتاً هو وهم ، من بعد ما تاب وأصلح ، لم تجز شهادتهما .

ومن غيره : قال : نعم ؛ لأنهما يشهدان على فعلهما . ولكن لايجوز إقرارهما على أنفسهما ، فيما يقران من ذلك .

مسألة :

وعن أبى زياد : ومن شهدت عليه بينة : بأنه سرق ، فحبسه الإمام ، ليسأل عن البينة . فغابت الشهود ، فليقطعه الإمام .

وقال من قال : ليس للإمام أن يقطعه ، حتى يحضر الشهود .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : والعبد لا يقطع على السرق إلا بشاهدى عدل ، يشهدان عليه بذلك .

وإن شهد عليه شاهدا عدل : أنه سرق من مال هذا كذا وكذا ، بشيء غير قائم . وكان مما يجب فيه القطع ، قطع .

مسألة :

وإذا شهد شاهد على سارق : أنه سرق بالكوفة من فلان . وشهد شاهد أنه سرق بالبصرة ، واجتمعا أنه سرق من رجل بعينه ، فإن يغرم . ولا حد عليه

* * *

باب فى الشهادة على العطية

وعن امرأة ، شهد عليها شاهدان : أنها أعطت قطعة لها لزوجها . وشهد عليها آخران : أنها أعطت ابنا لها يتيما ، لا يدرى من الأول منهما . فإن علم أيهما الأول، كانت له . وإن لم يعلم ، فهو بينهما . وعلى الزوج يمين . وليس قولها يقبل .

ومن غيره : قال : نعم . وذلك أنه لا إحراز على أحدهما ، ولو كان أحدهما عليه إحراز . ولم يصح إحرازه ، كانت العطية لمن لا إحراز عليه .

* * *

باب فى الشهادة فى الميراث

ولا يجوز أن يشهد أن هذا وارث فلان . ولا نعلم له وارثا غيره ، حتى يشهد بالنسب ، من الهالك والوارث ، حتى يلقاه إلى مايتوارثان من القرابة فإن قصر دون ذلك ، لم تجز شهادته .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وإذا ارتفع إلى الحاكم رجلان ، يدعى أحدهما مالا فى يد الآخر ، وأنه وارثه . فإن الحاكم يكلفه البينة : أنه فلان ابن فلان ، وأن الميت قد مات . وأنه فلان ابن فلان ، يلقاه إلى أب ، قد سماه . وأنه لا يعلم له وارثا غيره . ولا يكلفه أن يقول : إنه ليس له وارث غيره ؛ لأن ذلك غيب ، وأن ذلك المال لذلك الميت .

وإذا شهد شاهدا عدل على ذلك ، فإنه ينبغى للحاكم ، أن يقضى له بالميراث .

فإن جاء أحد بعد ذلك ، فأقام البينة : أنه أبو الميت ، أو ابنه ، أو على نسب هو أقرب إليه ، من نسب الأول ، الذى حكم له بالميراث ، فإنه يأخذ الميراث منه ، ويرد إلى الذى هو أقرب .

وإن جاء رجل ، فأقام البينة : أن الميت فلان ابن فلان ، من حى وقبيلة ، وأنه فلان ابن فلان ابن عمه . وعزله عن الأب والنسب ، الذى صح مع الإمام أنه منه ، وحكم به ، فإن الإمام لا يقبل ذلك منه . ولا يحول نسبه ، بعد إذ ثبت معه .

مسألة :

وإذا شهد أن فلانا مات ، وترك هذه الدار ميراثاً ، لهذا ، لا يعلمون له وارثا غيره . ولم يدركوا الميت ، فلا يقضى له بها ؛ لأن شهادتهما غير جائزة ، إذا لم يدركوا الميت .

فإن شهدا ، على شهادة رجلين عدلين أدركاه . فشهادتهما جائزة ، ويقضى بها للمدعى .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان : أن جد هـذا الرجل مات ، قد أدركناه . وترك هذه الدار ميراثاً ، فلا يحكم لهذا الرجل بميراثه منه ، حتى يقولا : إنه مات ، وورثه أبو هذا . ومات أبو هذا ، وورثه هذا .

وفى موضع : شهادتهما غير جائزة ، من قبل أنهم ، لم يحرزوا الميراث . ولم يقولوا : تركها ميراثا لهذا .

ومن غيره — قال : وذلك إذا شهد أنه مات جد هـذا ، وترك أباه حيًّا ، وترك هذه الدار ، فى يد هذا ، لم يطالب فيها ، إلى أن مات ، وترك ولده هذا .

مسألة :

وإذا أقام الرجل البينة : أن أباه مات يوم كذا وكذا ، وأنه وارثه ، فحكم له بميراثه . ثم جاءت امرأة بشاهدى عدل : أنه تزوجها ، على صداق كذا وكذا . ودخل بها ، فى يوم كذا وكذا بعد اليوم الذى قامت البينة : أنه مات فيه . وشهر بعد الشهر ، وسنة بعد السنة . فينبغى للحاكم أن يبطل شهودها . ولا يقضى لها بشىء وذلك أن موته قد وجب ، فى الوقت الأول .

مسألة :

ومن غير الجامع — مما يوجد أنه عن وارث بن كعب — : وذكرت فى رجل توفى . وقد كان أشهد شاهدين : أن فلان ابن فلان عمى ووارثى وأشهد لرجل آخر : أنه ابن عمى ووارثى — شاهداً واحداً . وشهد لهذا الرجل بالنسب . فانظر فيه ، بجهدك ورأيك . فأما بعض من حضرنى ، فلم يروا فى النسب حقيقة ، إلا على اجتماع الشهادة . ولم يروا أنهما شريكان فى الميراث ، إلا أن تجتمع الشهادة بالنسب .

مسألة :

وعن رجل ، ادعى ميراثه رجلان . وقال كل واحد منهما : أنا وارثه . وأقام كل واحد منهما شاهدى عدل : بأن الهالك أقر بأنه ابن عمه ووارثه . وشهد لأحدهما امرأة ، مع الشاهدين ، بنسب بين الميت والحي . وكل الشهود عدول .

فالله أعلم ، قد يرث الرجلَ بنو عمه ، إذا كانوا فى النسب سواء . قد يرثه من الأرحام ، وإن لم يكن عصبة — الرجلان والثلاثة ، إذا كانوا فى الرحم سواء .

وإن لم يقيموا بينة بنسب واستوت الشهود ، فالمال بينهما . ولا يرى شهادة المرأة تحقق شيئا .

مسألة :

والميت إذا ادعى ميراثه اثنان . فأقام أحدهما البينة ، بإقرار الهالك : أنه وارثه ، وابن عمه . وأقام الآخر شاهدين بالنسب . فشهادة النسب أولى من شهادة الإقرار .

مسألة :

وعن الشاهدين ، إذا شهد أن هذا وارث فلان ابن فلان هل هذه الشهادة يصح بها الميراث ؟ فلا أعلم ذلك أن هذه شهادة ؛ لأن هذا من التقليد. وإنما تقبل الشهادة ، على النسب ، الذى يصح به الميراث ، فيما قيل .

مسألة :

وإذا أقام الرجل شاهدين . فشهد أن هذا فلان ابن فلان ، وارث فلان ابن فلان ، فلا يقبل الحاكم هذه الشهادة .

وإن شهدا : أنه شهر معنا ، فليس للحاكم أن يقبل هذه الشهادة أيضاً ، حتى يشهد على النسب .

فإن كانت معرفتهما ، من جهة الشهرة ، فيشهدان ، ولا يقولان : شهر معنا. ولكن يشهدان : أن هذا الرجل فلان ابن فلان .

مسألة .

من جواب ـ أحسبه عن أبى على ـ رحمه الله ـ إلى بعض الولاة : أن جودا أحضر لى فلانا وفلانا ، فشهد أن جود بن عبد الرحمن وبشير بن النضر الهالك بالجميل ، جد اثنين ، من ولد حازم . وحازم هذا ، يجمع جودا وبشيرا ، إلا أنهما لا يعرفان عدد الآباء إلى حازم ، فقد قبلت شهادتهما . ورأيت أن الميراث لجود ابن عبد الرحمن . ولا أقطع على أحد حجته ، ولا دعواه . وإنما رأيت لجود هذا الميراث ، إذ لم يثبت أحد معى ، مثل ما أثبت . وقد أخبرنى جود : أن لبشير والدة ، وأخوين من أمه . فلهم ميراثهم ، وله الباقى .

قال أبو الحوارى : إن كان هذا صحيحا، عن أبى على فهو كما قال، إلا أن نبهان حدثنا عن رجل، من بلادهم، يقال له: عبد الواحد بن محمد بن محفوظ . نسبه هو وأخوه النعمان بن عثمان ، إلى محفوظ . وبقى بينه وبين حسين أب ، لم يعرفاه . فكان عبد الواحد يدعى ميراث رجل ، يقال له: عبد الله بن عبد الله ، يلتقيان إلى حسين . ولم يعرف الأب الذى بين محفوظ وحسين ، فسقط نسبه . وأحسب أنهم أبطلوا ميراث عبد الواحد، من عبد الله بن عبد الله . هكذا معى أنه قيل .

مسألة :

من الزيادة المضافة ـ أبو عبد الله : وإذا ادعت امرأة أنها امرأة الهالك ، أو أمه . وجاء رجل ، فادعى أنه ابنه . وأقاموا على ذلك البينة . والميت غائب ، فى عمان، أو غيرها . وإنما شهدت البينة . ولم يقولوا : لم نعلم له وارثا غيرهما ، إنما قالوا : وشهدوا بأنه ابنه . وهذه امرأته وأمه . فإنه ينبغى للحاكم أن يسأل الشاهدين، حتى يقولا : ولا نعلم له وارثا، غير هذا الذى شهدا له .

مسألة :

قلت: فإن مات، قبل أن يسألهما ؟

قال: يسلم المال إلى من شهدا له .

وقد قيل : يحكم لزوجته بربع الثمن، من المال ولا يقول فيما سوى ذلك بشىء ، وإن عارضها معارض، سمع عليها البينة، فى ذلك. ويحكم للأم بالسدس، فهو أقل ما يكون للأم . ولا نقول فيما سوى ذلك شيئا . فمن عارضه سمع البينة عليه .

قال المصنف : لعله لم يوجب للابن شيئا بهذه الشهادة ؛ لأنه ليس له شيء مقطوع به ، كالأم والزوجة ؛ لأنه يمكن أن يكون للهالك بنـــون غيره . والله أعلم .

مسألة :

أبو عبد الله ـ فيمن يطلب أن يعطى من دم قوم، وأحضر شاهدين: أنه فلان ابن فلان . وممن يجمعهم وإياه أب ، يلتقون إليه : فلان ، قد صح أنه ممن يأخذ في هذا الرم. فإذا صح ذلك، دخل هذا الطالب .

مسألة :

فيمن ورث من أخيه مالا ، أو رقيقاً. فشهد من الرقيق اثنان، بوصيف منهم: أن الهالك أقر به : أنه ولده .

قال أبو عبد الله: شهادتهما إذاً جائزة ، على أنفسهما، بمنزلة إقرارهما: أن هذا ولده . وهما مملوكان له . ولا تجوز فيما بقي ، من مال ، ولا رقيق ، لأنهما إنما أقرا على أنفسهما ، فلا يجوز على غيرهما .

* * *

باب فى اتفاق الشهادة واختلافها

اختلف فى اتفاق الشهادات، بوجوب الحكم .

فقول : لا يكون إلا باتفاق الألفاظ من الشهود .

وقول : إذا اتفقت المعانى التى يثبت بها الحكم ، ولو اختلفت الألفاظ ، فقد اتفقت الشهادات .

وحفظ محمد بن محبوب عن موسى بن على: شهد شاهد عليه : أنه أعطى منزله رجلا ، وأحرزه ، أو عطية ، مما لا يكون عليه فيها إحراز . وشهد آخر : أن المشهود عليه أقر أن منزله لفلان الرجل الذى شهدا له بالعطية . وقال موسى : قد اتفقت شهادتهما .

ومن غيره ـ قال : اختلف أهل العلم ، فى اتفاق الشهادات ، بوجوب الحكم .

فقال من قال : لا يكون اتفاق الشهادات ، إلا باتفاق الألفاظ من الشهود .

وقال من قال : إذا اتفقت المعانى التى يثبت بها الحكم ، ولو اختلفت الألفاظ ، فقد اختلفت الشهادات .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان على ميت ، بمائة درهم ،أوصى بها للفقراء . وشهد الثانى . أنه أوصى بمائة درهم للمساكين، فهى شهادة متفقة. وهى للفقراء .

قال أبو سعيد : نعم .

وقد قيل : إنهم مختلفون ولا تتفق الشهادة فى ذلك ، على قول من يقول : إن الفقراء غير المساكين ، والمساكين غير الفقراء .

مسألة :

وعن شاهد، شهد أن فلانا أشهده لفلانة، بداره وبستانه بحقها وشهد الثانى أن البيت بيته وبستانه لفلانة ، ولم يذكر بحق فقد رجونا أن تكون شهادتهما متفقة .

قال أبو سعيد: وقد قيل: إن هذه شهادة مختلفة، لاختلاف اللفظ: ولو اتفقت فى المعانى .

مسألة :

وأما إذا شهد بإقرار المشهد لرجل ، بنخلة ، أو غيرها . وشهد الثانى : أنه قضاه إياها بحق، أو باعها له ، أو أعطاه إياها وأحرزها، فهى شهادة عندنا متفقة.

ومن غيره : وقد قال من قال : إذا اختلفت الشهادات فى المعانى ، لم تثبت ولم تكن متفقة .

قال غيره: وقد قيل: إذا اتفقت الشهادات فى المعانى، ولو اختلفت فى الألفاظ، فإنها متفقة .

وقال من قال : حتى تتفق فى الألفاظ والمعانى .

ومن غيره : وإذا شهد شاهد بألف درهم ، على فلان ولم يوقت لها وقتاً . وشهد الثانى له بألف درهم، إلى أجل، لم يحل. فهذه شهادة متفقة ، ويكون محل الألف، إلى الأجل الذى شهد له الشاهد .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان بعيب فى دابة ، أو عبد. كل واحد يشهد بعيب ، لا يشهد به الآخر ، فلا يجوز ذلك ، حتى يتفقا على عيب واحد .

مسألة :

وعن رجل ، شهد عليه رجل : أنه قتل رجلا . وشهد عليه رجل أنه أقر بقتله. قال : يقتل .

مسألة :

قلت : فإن شهد أحد الشاهدين لرجل ، على رجل ، بخمسين درهماً . وشهد له الآخر بمائة درهم .

قال : يحكم الحاكم بخمسين ، لأن الشهادة متفقة فى المعنى ، على الخمسين .

وقيل : لا يحكم بشىء ؛ لأن الشهادة مختلفة فى اللفظ .

مسألة :

من جواب محمد بن محبوب : وعن رجل جرحه رجل ، فأنكر الجارح . وأحضر المجروح شاهدين ، شهد أحدهما بالمعاينة : أنه رآه جرحه . وشهد الآخر بإقرار الجارح : أنه جرحه . فإنى أرى هذه الشهادة متفقة .

ومن غيره : وقد قيل : إنها غير متفقة .

وقيل : فى ما فيه القصاص ، فهى غير متفقة . وفيما فيه الدية بلا قصاص ، فهى متفقة .

وكذلك إذا شهد أحدهما بالمبايعة ، بمائة درهم . وشهد الثانى، بإقرار المدعَى إليه البيع : أنه اشترى منه بمائة درهم ، فهذه شهادة متفقة .

قال غيره : إنها غير متفقة .

مسألة :

وإذا شهد أحد الشاهدين بثوب يعرفه . وقال الثانى : قد أشهدنى بثوب ، لا أدرى أى ثوب . وللرجل أثواب ، فله ثوب وسط .

وقيل : إذا كانت الشهادة ، على معلم بعينه . ثم لم يجد ، لم يثبت له شىء . والله أعلم :

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : قيل فى رجل ، شهد له شاهد : أن فلانا أقر بقطعة . وشهد آخر : أنه أعطاه إياها : إن تلك شهادة واحدة . وذلك جائز .

مسألة :

ومن جواب أبى عبد الله : وعن رجل ، أحضر شاهدين ، شهد أحدهما : أن عبد العزيز الهالك ، أشهده فى صحته ، بكل مال له ، لابنه من زوجته ، التى ماتت عنه. ولا أعلم أن له ولدا هذا، الذى أشهد له بغمية أعطاه إياها. وذلك قبل موته ، بأقل من سنة . وشهد الثانى : أن عبد العزيز حياة الهالك ، أشهده فى صحته : أن كل مال له ، فهو لابنه هذا ، من زوجته التى مات عنها . ولاأعلم له ولداً سواه ، يحق عليه له ، وبما أغميته . ولا حق لعبد العزيز ، فى هذا المال .

وقلت : إنهم لم يعرفوك اسم هذا الغلام .

وقلت : إنه قد صح أن على عبد العزيز حقوقا لزوجته وغيرها . فإن بعض الغرماء احتج : كيف صار لولده حق عليه ، وهو فى حجره .

فعلى ما وصفت : فإذا كان أشهد لولده هذا، بهذه الشهادة ، فى صحته . فإنى أرى هذا المال لولده هذا ، إذا لم يصح له ولد من زوجته هذه ، غير ولده هذا .

وأما ما احتج به ورثته : أن ولده هذا صبى . فكيف يكون له عليه ! فليس هذه حجة، تهدم حق ولده. وقد يمكن أن يكون له حق عليه، من وجوه ،لا يعرفونها. وليس للحاكم أن يبطل ما أقر به هو ، على نفسه .

مسألة :

وعن شاهدى الجرح ـ يقول أحدهما: إن فى يده مالا حراماً . ويقول أحدهما: شهد بالزور .

قال : قد قال من قال : تبطل شهادته .

وقال آخرون : حتى يجتمعا على شىء واحد . والله أعلم .

مسألة :

وعن امرأة ، أحضرتك شاهدين ، شهد أحدهما : أن عبد الله بن سيار أشهدنى ، قبل خروجه إلى مكة ، لزوجته سعيدة بنت أبى خالد بداره ، ونخلات اشتراهن . وأنا أعرفهن بقضاها النخلات . والدار صداقها الذى لها عليه . وهى يومئذ زوجته ، بحق لها عليه ، ومما أكل من مالها .

وقال الآخر : إن عبدالله بن سيار ، أشهده قبل خروجه إلى مكة : أنه قضى

زوجته سعيدة ، بنت أبى جابر جاريته ، وصيفة زنجية ، وداره . وأنا أعرفها ، ونخلات اشتراهن ، من حبوة بصداقها ، وبحق لها عليه ، وبما أكل من مالها .

قال عبد الله بن سيار : فإن رجعت أنا من سفرى ، فالمال مالى ، وحقها علىّ . فقد نظرت فى هذين الشاهدين ، فوجدتهما يجتمعان على داره .

قال أحدهما : ونخلات اشتراهن .

وقال الآخر : وما اشترى حبوة . . فإذا كن هؤلاء النخلات ، هن اللتى اشترى من حبوة . وصح ذلك ، بمعرفتهما لهؤلاء النخلات ، فقد اجتمعا عليهن .

وإن لم يعرفاهن وبحداهن ، فشهادتهما فى النخلات مختلفة . ولا يثبت بها الإدارة .

وإن عرف الشاهدان النخلات ، فقد صح لها داره ، وهؤلاء النخلات ، إذا كان أشهدهما بهذه الشهادة ، وهو صحيح البدن .

وقوله : إن رجعت من سفرى هذا حيا ، فالمال مالى . وحقها علىّ ، فهذا لا يهدم قضاء . وهو تام لها ، إذا كانت قد قبلت يومئذ ما قضاها .

وإن لم يكن قبلته ، حتى رجع ، أو مات ، كانت هذه النخلات والدار له ، ولورثته . وكان قيمة ذلك فى ماله ، برأى العدول .

مسألة :

وإذا شهد شاهد : أن زيداً باع هذا المال لفلان . وشهد آخر : أن زيداً أقر : أن هذا المال لفلان . فعن الوضاح أنها شهادة متفقة .

مسألة :

ومن ادعى على رجل ألف درهم ، فأنكر وأقام شاهدين : شهد أحدهما : أنها عاجلة . والآخر : أنها آجلة ، إلى كذا . ففى الجامع : إن الشهادة ثابتة . وتكون إلى محل الأجل . والله أعلم .

مسألة :

عن أبى عبد الله ـ فيمن ورث أرضاً من أبيه . فنازعه فيها رجل ، فأقام شاهدين. فشهد أحدهما: أن أباه كان مقرًّا: بأنها للرجل الطالب لها. وشهد آخر: أن ابنه هذا ، كان مقرا بها أنها لفلان الطالب لها ؛ فحتى يقوم شاهدان ، بإقرار الأب ، وبإقرار الابن .

مسألة :

وإذا شهد أحد الشاهدين ، بثوب بعرفه . وقال الثانى : قد أشهدنى بثوب . ولا أدرى أى ثوب . وللرجل أثواب . فللمشهود له ثوب وسط منها .

وقول : إذا كانت الشهادة ، على معلم بعينه. ثم لم يوجد له، لم يثبت له شىء.

مسألة :

وقيل : إن شهادة القطع والإقرار ، تتفق .

وقيل : لا تتفق .

مسألة :

وإذا شهد شاهد عن شاهد بالتزويج . وشهد آخر بالتزويج ، على الشهرة ، جاز ذلك .

مسألة :

وإذا شهد عدلان، على الشهرة. وشهد آخران بالمعاينة. فشاهدا المعاينة أولى .

والله أعلم .

مسألة :

فى رجلين ، شهدا على صداق امرأة . فقال أحدهما : زوّجه أخوها فلان ، على كذا .

وقال الآخر : زوجه أخوها ، سوى الآخر . واختلفا فى اسم الوليين ،واتفقا فى الصداق . فذلك جائز . وإنما شهدا على الصداق .

مسألة :

فإن زوّجها غير وليها . ولها وليان ، فشهد شاهد : أن فلاناً جوز ذلك . وشهد آخر : أن فلانا جوز ذلك ، ولم يجتمعا على رجل واحد .

قال : هذا مختلف ، لم يثبت النكاح .

مسألة :

وعن هاشم- فيمن ادعى على آخر: أنه باع بعيراً منه ، بخمسمائة درهم .فأنكر المدعى عليه ، وأحضر المدعى شاهداً بالبيع ، وشاهداً بإقراره : أن المدعى عليه خمسمائة درهم . ولا يذكر بيعاً . فقيل : لا يحكم بشهادتهما ؛ لأن شهادة القطع والإقرار لا تتفق .

وقول : تتفق .

مسألة :

وعن شاهدين ، شهدا بشهادة ، شهد أحدهما : أن فلاناً دبر غلامه .

وقال الثانى : إنه أعتقه ، فهو عندنا مدبر ـ كما وصفت .

قال أبو المؤثر : إن كانت شهادتهما، بعد موت السيد، جاز، ذلك، إن كانا عدلين . وإن كان قبل موت سيده . فالله أعلم . ماأرى شهادتهما متفقة .

مسألة :

وعن شاهدين ، شهد أحدهما : أن فلاناً أعطى فلانا ماله . وشهد أحدهما : أن فلاناً تصدق بماله ، على فلان . فكله عندنا عطية ، إذا أحرزت .

مسألة :

وعن رجل ، شهد له شاهدان : أن فلانا أقر له بقطعة . وشهد آخر : أنه أعطاه إياها . وأحرزها ، إن تلك شهادة واحدة . وذلك جائز .

وأما إن شهد واحد : أنه أعطاه إياها . وشهد آخر : أنه أوصى له بها ، لم تكن متفقة .

مسألة :

ومن جواب أبى عبد الله محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ إلى عمر بن محمد بن موسى : وعن الذى يدعى فى أرض . فأحضرك شاهدين ، شهد أحدهما : أن هذه الأرض للطالب ، ولشركائه معه ، ينسبهم ويعرفهم . وشهد الشاهد الآخر : أن فلانا الذى فى يده الأرض ، أقر معه : أن هذه الأرض لفلان الطالب الأول . ولا يذكر شركاءه . هل يتفق الإقرار مع شهادة الأصل ؟

فهذه معنا شهادة متفقة ، إلا أن الشركاء ، لا أرى لهم شيئا . ولا أرى له من هذه الأرض ، إلا بقدر حصته منها ، مع هؤلاء الشركاء . ويشهد الثانى لهم عنده بهذه الأرض . وذلك إذا سمى الشاهد له ولشركائه . كم لكل واحد منهم من سهم .

وإن لم يسم بالسهام ، فلا أرى له شيئاً . ويضعف عن هذه الشهادة .

مسألة :

وعن هاشم : وعن رجل أقر بوطء جارية . وأقر بولدها ، مع رجل آخر .

قال : أرى شهادتهما متفقة والله أعلم .

مسألة :

وحفظ الوضاح بن عقبة ، عن شاهد شهد : أن محمد بن محبوب باع هذا المنزل للوضاح . وشهد شاهد : أن محمد بن محبوب ، أقر بهذا المنزل للوضاح . فقالوا : قد اتفقت شهادتهما .

مسألة :

من كتاب عن قومنا . فيه رد عن أصحابنا :

سئل عن الشاهدين ، إذا اختلفا .

قال : خاصمت إلى شريح ، فشهد لى شاهدان . فشهد أحدهما ، على أقل مما شهد الآخر . فأجاز شهادتهما على الأقل .

ومن غيره : وقال من قال : إنهما إذا اختلفا فى الشهادة ، فلا تجوز شهادتهما .

وقال من قال : إن الأقل داخل فى الكثير . وتجوز شهادتهما على القليل . وإذا ادعى الطالب الأقل ، فقد أكذب الشاهد ، الذى شهد على الأكثر . ولا يحكم له بشىء ؟

قال : نعم .

وإذا شهد له ثلاثة نفر ، فشهد له واحد بثلاثين . وشهد له آخر بعشرين . وشهد له آخر بعشرة والمدعى يدعى بثلاثين . فإنى أحكم له بالعشرين ، لأن العشرين والعشرة داخلة فى الثلاثين . ولو ادعى الطالب عشرين لحكمت له بعشرة ؛ لأنه قد أكذب الذى شهد له بثلاثين .

مسألة :

أبو المؤثر : فإن ادعى رجل مائتى درهم . وأحضر شاهدين بثمانين ، وشاهدين آخرين بمائة وعشرين . وأقر المطلوب بأحدهما .

قال : عليه المائتان جميعا .

وإن كان أقر بالثمانين ، لم يشهد عليه بها . وشهد عليه شاهدان ، بعشرين ومائة . فإنما عليه عشرون ومائة .

قال غيره :

لأن الثمانين داخلة فى العشرين والمائة .

وإن أحضر عليه شاهدين بمائة ، وشاهدين آخرين بمائة ، فإنما عليه مائة واحدة . سمى أحدهما من أى شىء ، أو لم يسم أحدهما من أى شىء ، حتى يشهد كل شاهدين : أنها من كذا ، غير ما شهد به الآخران .

فإن شهد شاهدان بمائة ، على آخر . وشهد آخران عليه بمائة ، غير هذه المائة ، التى شهد له بها هذان الآخران . فشهادتهما مقبولة . وهما أولى بما شهدا به .

مسألة :

وإن شهد اثنان بمائة ، على آخر ، إلى أجل كذا . وشهد آخران بإقراره له ، بمائة درهم حالة . فهما مائتان : الأولى آجلة ، والأخرى حالّة .

وكذلك إن شهد اثنان : أنه أقر أن عليه له مائة درهم ، تحل فى رمضان . وشهد آخر : أنه أقر له بمائة درهم ، تحل فى شوال . فهذا مائتان حالتان ، لأنه أقر له بإقرارين مختلفين . وهو مدع فى الأجل .

مسألة :

وعن رجل ، شهد عليه شاهدان : أن عليه من الماء شرب صداق لامرأته ، من نهر معروف . وشهد شاهد آخر : أنه من نهر آخر .

قال : القول قول الزوج : إنه من نهرين ، حتى يأتى صاحب المرأة ببينة : أنه من نهر واحد .

قال غيره :

لا يبين لى أن الشهادة مختلفة ، إلا أن يقر الزوج بشىء . والله أعلم .

مسألة :

وإذا شهد اثنان : أنه أقر : أن عليه له مائة درهم حالة ؛ وشهد اثنان :

أن أقر بمائة درهم ، إلى أجل، فهما مائتا درهم حالتان . وهو مدع فى الأجل — كذا وجدت .

وكذلك إن شهد شاهد بإقراره له ، بمائة حالة . وشهد شاهد ، بإقراره له ، بمائة إلى أجل ، فهما مختلفان ويبطل لاختلافهما فى الأجل . والله أعلم .

* * *

باب أى الشاهدين أولى

إذا اختلفا

وسئل عن رجل غائب ، شهد شاهدا عدل : أنه حى . وشهد شاهدا عدل : أنه ميت . أيهما أولى ؟

قال : معى أنه قيل : يحكم بموته : لأنه بعد أن يصح موته فمحال حياته بعد موته ، فى معنى الحكم ، إلا أن يأتى بعينه .

قلت له : فإن شهد شاهدا عدل : أنه صحيح العقل . وشهد شاهدا عدل : أنه ناقص العقل : أيهما أولى ؟

قال : معى أن صحة العقل أولى؛ لأنه يمكن أن يكون صحيحا، ناقص العقل ، فى وقت واحد . فتكافأت الشهادتان ، وسقطتا جميعا . ورجع إلى حال صحة العقل ، على ما كان يجرى له فى الحكم ، لتكافؤ الشهادتين ، ولمعنى آخر ، أنه يمكن نقصان عقله . ثم تمكن صحته ، بعد نقصانه فإذا كان ممكنا ، فأولى بهما بينة ، ما يمكن أن ينتقل ما هو محكوم عليه ، من ثبوت الأحكام ، لا من إزالتها عنه .

قلت له : فإن شاهدا عدل ، برضى المرأة بالتزويج . وشهد شاهدا عدل : أنها لم ترض .

قال : معى أنه قبل بينة الرضى ، أولى من بينة التغيير .

قلت له : من أى وجه صارت بينة الرضى ، أولى من بينة التغيير ؟

قال : معى أنه يخرج لمعنى ، أنه مدع عليها الرضى . وبينة المدعى ، أولى من بينة المدعَى عليه ؛ لأن البينة على المدعى نفسه ، أولى فيما يكون من التناكر كما أنه لو صحت البينة : أنها ليست بزوجته. وصحت بينة : أنها زوجته، كانت زوجته بالحكم ؛ لأنه مدع .

وقال : وبينة الطلاق، أولى من بينة الزوجية ، إلا أن تشهد البينة بالزوجية، بعد هذا الطلاق . والله أعلم .

مسألة :

وقال أبو سعيد ـ فى رجل ، شهدت عليه بينة بالعبودية . وشهدت له بينة بالحرية . ما أولى : الحرية ، أو العبودية ؟

فمعى أنه قيل : إن الحرية أولى به من العبودية .

قلت : فإن شهدت بينة عن مال : أنه لزيد . وشهدت بينة أخرى عليه : أنه صافية ، أو لمسجد ، أو نحو هذا. ما يكون ؟

قال : معى أنه قيل : إن الشهادة تكافئ ، ويكون المال بحاله .

وقال من قال : إن كان المال ، فى يد زيد المدعى للمال ، فهو أولى به .

وقال من قال : إن بينة الأصل أولى ، على حال ، إذا تكافأت البينات .

وقيل : بينة الصافية ، أولى ، إذا تكافأت البينات .

مسألة :

وأما الثلاثة نفر ، الذين قال أحدهم فى أرض : إنها صافية .

وقال الآخر : إنها رم .

وقال الآخر : إنها أصل . فإنهم يدعون كلهم ، على ذلك بالبينة ، إلا أن يكون فى يد أحدهم . فيكون مقرًّا بما فى يده . ويكون القول قوله ، مع يمينه ، إن ادعى لنفسه ، على ما فى يده .

وإن كانوا فى موضع الشهادة ، كان قولهم ، كل واحد منهم شهادة ، لا تجوز .

ولا تجوز شهادة واحد ، حتى يكون معه ثانٍ فى الأحكام .

وأما إذا شهد شاهدان : أنه رم . وشهد شاهـــدان : أنه صافية . وشهد شاهدان : أنه أصل . فقد قيل : إن شهادة الأصل أولى .

وقيل ، إن شهادة الصافية أولى .

وقيل : إن ذلك كله مستو ، إذا استوت البينات ، حكم به بينهم بالسوية ، إلا أن يكون فى يد أحد المدعين . فتكون بينته أولى .

مسألة :

ومن الزيادة المضافة: وعن البينة، إذا شهدت: أن هذا المال لفلان . وشهدت بينة أخرى لآخر : أنه ورثه عن أبيه . .

فقيل : إنها متكافئة . ويكون بينهما

وقول : إن الميراث يتصرف .

فإن شهدت البينة : أن ذلك كان لوالده ، إلى أن مات ، وتركه ميراثا له ، كان بينهما .

وإذا كان على القول الأول ، إنما شهدوا : أنه ورثه عن أبيه . فشهادة الآخر بالقطع أولى .

مسألة :

قال أبو قحطان : بينة اليد ، أولى من بينة المدعى . وبينة الرم ، أولى من بينة الأصل . وبينة الحرية ، أولى من بينة العبودية . وبينة العرب ، أولى من بينة الموالى .

مسألة :

وعن أبى عبد الله : أنه سمع عن المسلمين ، إذا شهد شاهدا عدل لقوم بأرض أنها أصل لهم . وشهد شاهدا عدل لقوم آخرين : أنها أثارة : إن أصحاب الأثارة أولى ؛ لأن الأصل يزول ، والأثارة لاتزول .

قال غيره : إذا كانت الأثارة ، أراد بها الرم ، فقد قال بعض هذا .

وقال من قال : شهادة أصحاب الأصل أولى .

مسألة :

هاشم ـ فى رجلين ، تنازعا فى شىء ، ليس فى أيديهما . فشهد لأحدهما اثنان . وشهد لآخر أربعة .

قال : سمعنا فيه اختلافا .

فقول : شاهدان وأربعة سواء .

وقول : يقسم على عدد الشهود .

وقد قيل : من كان أكثر شهوداً ، فهو أولى بالشيء ، الذى شهد فيه . غير أنهم اجتمعوا بأن الأثارة ، إذا أقام من ادعى الأثارة شاهدين وأقام من ادعى الأصل أربعة . فطالب الأثارة أولى بها .

وعن أبى عبد الله ـ قال : لأن الأصل يزول ، والأثارة لا تزول .

قال أبو عبد الله : بينة الرم أولى ، من بينة الأصل ، إلا أن تكون بينة على أصل لاحق لهم ، فى الرم . فهم أولى بالتحديد .

مسألة :

وقد اختلف الحكام فى الولاء .

فمنهم : من دعا عليه بالبينة ، على حال .

ومنهم : من لم ير ذلك ، إلا أن تتزوج امرأة ، فتطلب ذلك ، أو تكون دية ، لزمت الرجل ، على عاقلته ، أو عاقلة ، لزمها خطأ أحد منهم بدية ، فإنه يسمع عليه البينة . وليس فى الولاء أيمان .

وأما إذا قامت عليه بينة بالولاء ، وقامت له بينة ، بأنه من العرب . فبينته أنه من العرب أولى ، من بينته بالرق . وبينة ذى اليد أولى ، من بينة المدعى . وبينة المسلم أولى ، من بينه الذمى . والولاء ولاء العتاقة ، وولاء الصُّلبية .

فأما العتاقة . فما صح أنه أعتق ، أو أعتق أبوه ، أو جده ، أو أبو أبيه ، فولاؤه لمن أعتقهم

وأما الصلبية ، فما كان لا يعرف أصله إلا بإقرار ، أو بشهادة عن شهادة . وفى كل ذلك ، تجوز الشهادة على الشهادة .

مسألة :

وعن باع لرجل بيعاً ، ثم ارتفعا ـ فقال البائع : دراهمى كذا . وهى نقد . وأقام بينة .

وقال المشترى : هى نسيئة . وأقام البينة ، فهى نقد ، إلا أن يشهد المشترى: أن البائع نقض البيع الأول . وجدد البيع الآخر ، أو حط له شيئاً .

مسألة :

أبو عبد الله ـ فى خمسة نفر ، شهد ثلاثة منهم ، على اثنين منهم ، بقتل رجل. وشهد الاثنان منهم ، على الثلاثة بقتله : إن دية المقتول ، على الثلاثة منهم خُمسَا الدية . وعلى الاثنين ثلاثة أخماس الدية .

قال أبو سعيد : يشبه عندى ما قال ، فى بعض القول ، إذا كان الحق إنما يثبت على المشهود عليه ، على عدد الشهود . وأحسب أن بعضاً يقول : إنه إذا كانت الشهادة بالبينة ، وجب الحق . وليس فى الشهود زيادة فى الحق . فعلى هذا تكون الدية نصفين . فعلى الثلاثة نصف الدية . وعلى الاثنين نصفها .

مسألة :

رجل أحضر شاهدين على مال : أنه لجده . وأحضر آخر شاهدين : أنه له . فأيهما كان فى يده المال ، فهو أولى به . وإن لم يكن فى يد أحدهما، فهو للذى شهدا به له .

مسألة :

امرأة شهد عليها شاهدان : أنها أعطت قطعة لها زوجها وشهد عليها آخران: أنها أعطت ابنا لها يقيما . ولا يدرى من الأول منهما فإن علم أيهما الأول، كانت له . وإن لم يعلم ، فهى بينهما . وعلى الزوج يمين . وليس قولها اليوم يقبل . وذلك أنه لا إحراز على أحدهما، ولو كان على أحدهما إحراز. ولم يصح إحرازه ، كانت العطية ، لمن لا إحراز عليه .

* * *

باب فيما ينتقض به الحكم

وإذا شهد شاهدان . وحكم الحاكم بشهادتهما ، ثم رجعا بعد ذلك عن الشهادة ، أمضى الحاكم الحكم الذى كان قد حكم به ، وألزمهما غـــرم ماقد شهدا عليه .

وإن رجع أحدهما ، غرم ذلك المال كله ؛ لأنه لولا شهادته ، لم تجز شهادة الآخر .

ومن غيره : ويوجد ذلك عن جابر ومسلم وأبى على وأبى الحوارى .

ومن الـكتاب : وقال من قال: يغرم النصف ؛ لأنه لولاشهادة الآخر ؛ لم تجز شهادته هو أيضا .

ومن غيره : ويوجد ذلك عن أبى المؤثر .

مسألة :

وأما إذا رجع المعدل، عن تعديل البينة ، بعد الحـكم. فقيل: تنتقض القضية. ولا غرم فى ذلك على أحد .

ومن غيره :

قال أبو المؤثر : إذا مضت القضية، فلا أرى رجوع المعدل للشهود ينقضها . ولا أغرمه ، ولا أغرم أحدا . ولـكن إن عـلم المعدل أنه اعتمد ، لتعديل من لا عدالة له ، فليتق الله ، وليغرم للمشهود عليه ، ما أتلف من ماله .

مسألة :

وكذلك إذا كان الشاهد عبداً أو مشركا ، أو أفلف . ولم يعلم الحاكم حتى حكم ، انتقضت تلك القضية .

وكذلك إن كان شاهد زور ، أو كان والد المشهود له ، أو شريكا فى ذلك المال .

مسألة :

من كتاب فضل : وكذلك إن علم أن حامل الكتاب كان عبداً ، نقض الحاكم ما نفذ بكتابه .

وكذلك إن كان أحدا ، ممن لا يجوز حمله للكتب .

مسألة :

وعمن قبل الشهادة بالتفسير ، من طريق الشهرة ، فى سائر الأحكام والحقوق ، غير ما قد حده المسلمون ، من النسب والنكاح والموت . هل يكون مصيبا فى ذلك ؟ ولا تجوز تخطئته ؟

قال : لا نقدم على نقض حكمه .

مسألة :

سئل عن رجل ، من حكام المسلمين ، مضت أحكامهم ، فى الفروج والأموال ، وأشباه ذلك . ثم ظهر بعد ذلك أنه عبد . هل تنفذ أحكامه ، أو ترد ؟

قال : سمعت أبا عبيدة يقول : إذا حكم الحاكم بشىء ، فهو ماض ، ليس لهم أن يردوه .

قال أبو الحوارى : ليس لحاكم أن ينقض حكم حاكم قبله ، حتى يصح معه أنه كان حكَم بباطل .

قال غيره : إذا رضى الخصمان ، بأحد يحكم بينهما . وكان الحاكم ممن تجب طاعته عليهما، فيجبرهما على حكم ، مما يختلف فيه ، ثبت ذلك عليهما . ولا ينقض ذلك الحكم، إلا أن يكون باطلا .

وأما إذا جبر أحد من الجبابرة ، أو من لا طاعة له من الرعية ، خصمين ، على شيء من الأحكام ، مما يختلف فيه. فقال بعض: إن الحكم يثبت، مالم يحكم بينهما بباطل، مخالف للكتاب، أو السنة، أو الإجماع .

وقال من قال : لا يثبت عليه ذلك الحكم . وينظر فى ذلك الحاكم القائم ، فإن رأى غيره نقضه .

مسألة :

وأجمع العلماء أن الحاكم إذا خالف الكتاب ، أو السنة والإجماع، فى قضيته، وجب ردها . وعلى الحاكم، إذا حكم بأحد الآراء لأحد من الناس، أن يحكم به لغيره . وتكون الرعية معه ، كأسنان المشط، فى حكمه، عدوهم ووليهم سواء .

مسألة :

وإذا حكم القاضى فى شيء ، بين قوم . ثم عاود بعضهم فيه بحجة . فإن كان القاضى فى الأول والآخر ، هو القاضى الأول ، فله أن يرجع وينظر فى حجة القوم .

وإن كان القاضي، في الأمر الأول، قد تحول عن قضائه وصار القضاء لغيره، فليس لهذا القاضي الآخر، أن يدخل في قضاء، قد انفصل، على رأي قاض آخر.

مسألة:

سألت أبا عبد الله، عن رجل غريب، نزل بين ظهراني قوم. وأقام عندهم ما شاء الله، وعرفوه بخير. وجازت شهادته عندهم. وهو يقول: إنه حر أولا. يقول: ذلك لهم. فشهد بشهادة مع الحاكم وحكم بشهادته. وسلم المال الذي شهد به، مع عدل عنده، إلى من شهدا له به. ثم جاء رجل استحقه، أنه عبده. وأقام على ذلك شاهدي عدل. كيف الحكم، فيما سلّمه الحاكم بشهادته؟

قال: قد قيل: ينتقض ذلك الحكم، ويرجع المحكوم عليه، يأخذ ذلك المال، من يد من قد حكم له بشهادته.

قلت: فإن كان ذلك المال، قد تلف، من يد المحكوم له.

قال: يأخذ مثله، يوم صار في يده بالحكم.

قلت: فإن شهد بغلام لرجل، فسلمه إليه الحاكم فأعتقه.

قال: العتق يبطل، ويأخذ الطالب غلامه، من يد من شهد له.

فإن مات، في يد من شهد له، أو أبق منه وذهب، فلم يقدر عليه.

قال: يرد عليه مثله، يوم أخذه بالحكم.

وقلت: فإن شهد على رجل: أنه طلق امرأته ثلاثاً، ففرق الحاكم بينهما. وتزوجت زوجاً غيره.

قال : يفرق بينهما وبين الزوج الآخر . وتأخذ منه صـــداقها كاملا ، لوطئه إياها .

وإن لم يكن وطئها ، ولا نظر فرجها ، ولا لمس من تحت الثـــوب ، فليس لها شيء .

فإن كان وطئها ، واعتدت منه . فإذا انقضت عدتها ، كان للأول أن يرجع إليها بعد زوجته .

قلت : فإن كان رجل ، تزوج امرأة بشهادته . وأشهد على رجعة امرأة له ، كان طلقها ، ثم وطئها . أيفرق بينهما ؟

قال : نعم .

قلت : فإن شهد على رجل أنه قتل مع شاهد عـــدل غيره ، فأقاده الحاكم لأولياء المقتول . ثم صح أنه عبد . كيف الحكم ؟

قال : يلزم القاتل بالقود ، الدية لورثة الذى قتله فى القود .

وقلت : ولا قود عليه ؟

قال : ما أوجب عليه القود .

قلت : فهذه خطأ .

قال : لا يلزم عاقلته منها شيء .

قلت : فإن كان تزوج امرأة حرة ، وهو يقول : إنه حر . أيلزمه صداقها فى رقبته ؟

قال : الذى يوجد أن الصداق فيه اختلاف . بعض : يلزمه فى رقبته .

وبعض يلزمه فى ذمته ، إن عتق .

وبعض لا يرى عليه صداقا . والله أعلم .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قتل فلانا، فأقيد به. ثم صح أن الشاهد عبد، أو نصرانى. وقد كان الإمام سألهما : أأنتما حران ؟ قالا : نعم. أو لم يسألهما .

فقال : أما النصرانى . فإن كان قال : إنى مسلم، فقد دخل فى الإســـلام . وشهادته جائزة .

فإن رجع. فقال: إنى نصرانى، فقد ارتد عن الإسلام .

وإن كان الإمام ، لم يسألهما عن ذلك ، وحكم بشهادتهما على الرجل بالقتل ، فهذا خطأ ، يجتهد فى السؤال عنهما ، والبحث عن أمرهما .

مسألة :

قلت : فهل قول العبد، وإقراره أنه حر شىء ؟

قال : ليس قوله بشىء ؛ لأن إقراره أنه حر ، لايجـــوز على سيده . وديته فى بيت المال .

مسألة :

وعن عبد، شهد على سارق، مع آخر . فقطعت يده ، ثم علم أنه عبد .

قال: ديته فى بيت المال. والله أعلم .

* * *

باب فى رجوع الشهود عن شهادتهم

ومن تأليف أبى قحطان : وكل شهادة وقعت مع الحاكم ، فرجع عنها ، قبل الحكم بها ، لجهة من جميع الجهات كلها ، من جهة البينة ، أو صراح الزور ، أو إقرار ، فيما يشهد به ، وعلى نفسه ، فيما لا تجوز شهادته ، إنه لا غرم عليه .

وكل شهادة ، وقعت مع الحاكم ، فحكم بها . وقبض المحكوم له ، ما حكم له به . فإن لم يكن قبض ، رجع الحاكم . ثم رجع الشهود عنها . وبعضهم صراحا بالزور ، أو شهود الإقرار ، فيما شهدوا به ، أو على نفسه ، فيما لا تجوز شهادته ، إن الراجع غارم قسطه ، بما شهد به على عدد الشهود ، الذين شهدوا معه ، إن كان الحاكم ، قصد إلى الحكم بشهادة جميعهم ، إذا كان قد بقى ، من يتم الحكم به.

قال أبو محمد : فيه اختلاف .

وإن قصد إلى الحكم بشهادة بعضهم ، غرم الراجع منهم . ولا ضمان على من تم ، على شهادته .

وكل شهادة تعمد فيها للزور ، أو لشىء ، مما لا يتم الحكم ، إلا به ، فأتلف بها نفساً ، أو ما دونها ، مما فيه القصاص ، فكان بمنزلة المتعمد للفعل . ويلزمه القصاص . وكان بمنزلة الشريك فى الدم .

فإن رجعت البينة كلها ، التى نفذ الحكم بشهادتهما ، على تعمد الزور ، كان بمنزلة من قتل فتكا . وقتلوا به جميعاً .

وقال : بعضهم شركاء . يختار الأولياء واحدا ، ويرد الباقون عليه ، قسطهم من الدية .

وكذلك إن أتلفوا بشهادتهم عضوا ، فيه القصاص .

وإن لم يرجع من البينة إلا واحد ، فإنى أرى للأولياء ، أن يقتصوا منه ، ويردوا قسط من شهد معه ، من الدية عليهم . ثم اقتصوا منه ووقف .

وكل شهادة ، رجع عنها الشاهد بها ، عن وجه طريق ، فى السهو والنسيان ، فإنه غارم ما أتلف ، مما لا قصاص عليه فيه .

وكل شهادة أنفذ الحكم بها . ثم اطلع أن الشاهد بها ، كان بمنزلة من لا يجوز إنفاذ الحكم بتلك الشهادة عنه ، لم يغرم . ورد المحكوم به ، ما كان قائما . فإن كان قد تلف . فلا غرم فيه .

والراجع عن شهادة الزنا ، بعد تمامها بالأربعة ، نفذ الحكم ، أو لم ينفذ ، عليه الجلد .

فإن كان الحكم قد نفذ ، جلد وغرم .

وإن ألزمه فى ذلك القود ، رجع عن حد القذف .

والراجع عن شهادة الزنا ، وقد بقى منهم من يتم به الحكم ، فلا حد عليه ، ولا غرم .

ومن تم على شهادته ، بعد الحكم كذلك .

وإن لم تتم الشهادة بالأربعة ، جلد من شهد .

ومن رجع عن شهود الإحصان ، لا غرم عليه ، ولا قصاص .

مسألة :

من الأثر، فى شاهدين ، شهدا عند القاضى، على رجل: أنه سرق، وأنه قاذف. ثم رجع أحدهما ، قبل القطع ، أو الجلد .

قال : يمضى عليه .

وقول : لا يمضى عليه . ولهم الرجعة ، ما لم يمض الحكم .

مسألة :

وعن شاهدين ، شهدا على رجل ، بطلاق زوجته . وفوق الحاكم بينهما . وتزوجت . ثم رجعا عن الشهادة . فقد قال من قال : تنتقض القضية ، وترجع إلى زوجها ، إن لم تكن تزوجت .

وقال من قال : لا ترجع إليه ، بعد الحكم .

قلت له : فالصداق ؟

قال : من قال : يغرمانه للزوج ، على قول من يقول : إنها لا ترجع .

وقول : لا يغرمانه فإن كانت قد تزوجت ، فلا يفرق بينها ، وبين زوجها الآخر . ولكن يغرمان للزوج الأول ، ما أخذت منه المرأة .

مسألة :

قلت له : فإذا شهد رجلان ، على رجل غائب ، ثم رجع الغائب ، فأنكر أنه لم يشهدهما .

قال : إذا لم يكن وقع الحكم ، بطلت تلك الشهادة .

فإن كان الحكم قد نفذ ، غرم نصف الصداق .

وإن رجع أحد الشاهدين ، غرم ربع الحق .

مسألة :

وعن أربعة نفر ، شهدوا على رجل محصن بالزنا ، وعدلوا . ورجم الحاكم الرجل . ثم رجع أحدهم عن الشهادة .

فقال : إنى شهدت عليه متعمداً لقتله .

قال : فإذا قال : هكذا وجب عليه القود .

وإن قال : أشبهته ، أو ظننته ، فلا قود عليه . وعليه الدية .

مسألة :

وعن شاهدى عدل ، شهدا على رجل : أنهما نظرا إليه ، وهو يشرب الخمر فأقام عليه الحاكم الحد ، ثم رجع أحدهما ، فعليه نصف دية الجلد .

مسألة :

رجل تزوج امرأة ، ولم يدخل بها . فشهد عليه شاهدان بطلاقها ، وهو يجحد . فقضى القاضى بذلك ، وفرق بينهما . وقضى بنصف المهر . ثم مات الزوج ، ثم رجع الشهود .

قال : للمرأة غرامة نصف المهر ، على الشهود ، حتى يصير إليها مهرها تامًّا ولها على الشهود ، غرامة الميراث .

قلت : أرأيت إن شهد بذلك ، بعد موت الزوج فشهد أنه طلقها ، فى حياته قبل أن يدخل بها . وادعى ذلك الورثة ، أو لم يدعوا ، ثم رجع الشهود ؟

قال : هى مثل الأولى .

مسألة :

قلت : فإن رجع شاهدا الإحصان، عن شهادتهما ، فلم ير عليهما شيئاً. وأنهما إنما شهدا على فعل نفسه . وهو له حـــلال ، لم يشهدا عليه بزنا ، ولا بجناية من الجنايات .

قال غيره : وقد قيل: على شهود الإحصان الضمان ، إذا رجعوا ، مثل ما على شهود الزنا ، إذا رجعوا . فأيهم رجع ، كان ضامنا .

فإن شهدا : أنه طلق امرأته ، فاعتدت . وانقضت عـــدتها . ثم أكذب الشاهدان أنفسهما .

قال : أراها امرأة الرجل ، ولا أرى عليها طلاقا .

فإن قالت هى : إنما رجعا ؛ لأن رجلا يخطبنى ، وهو عدو لهما ، فأكذبا أنفسهما .

وقال الزوج: ما طلقتك ، فما يخرجها منه، ما لم تزوج. فإن تزوجت ، فلا سبيل له عليها . وقد مضى تزويجها .

قال أبو المؤثر : فهذا فى الطلاق . فإذا شهدا على رجل : أنه أعتق عبيدا ، فحكم بعتقهم بشهادتهما، ثم رجعا . فإن عتقهم مضى ولا يردون فى الملك ويحكم عليهما بالغرم للرجل ، بأثمان عبيده .

مسألة :

أربعة رهط، شهدوا على رجل ، فرجم شهادتهم . ثم رجع أحدهم .

قال : يرجم الذى رجع . ولا يرجمون الذين لم يرجعوا .

فإن رجعوا جميعاً ، رجمـوا . وردوا على ورثتهم دية ثلاثة ؛ لأن الله تعالى يقول : « النفس بالنفس » .

وقال أبو عبد الله : إذا قالوا : تعمدنا لقتله ، قتلوا . وردوا الفضل على دية واحدة .

فإن قالوا : اشتبه لنا ، أعطوا الدية ، ولم يقتلوا .

وإن رجع واحـــد منهم ، فعليه بحصته من الدية ، إلا أن يقول : أردت قتله ، فيقتل .

قال غيره : وقد قيل : عليـه الدية كلها ؛ لأنه لولا هو ، لم يقم الحد على المرجوم .

وقد قيل أيضاً : إنه إن قال : شبه لى ، أو ظننت أنه هو ، فعليه القود . ويرد عليه ثلاثة أرباع الدية .

وإن اختاروا الدية . فقال من قال : عليه ربع الدية .

وقال من قال : دية كاملة .

وإن قال : تعمدت للشهادة عليه ، بالكذب والزور . وأراد أولياء المقتول قتله ، قتلوه . ولم يردوا على ورثته شيئاً . وإن أرادوا الدية ، كان عليه الدية كاملة .

وكذلك قال من قال : ربع الدية .

وكذلك من قال فى هذا : إن لأولياء المرجوم ، إن أرادوا قتله ، أن يردوا

عليه ثلاثة أرباع الدية . ثم يقتلوه . وليس يخرج قـــوله : توهمته ، أو ظننته ، مخرج الخطأ ؛ لأنه قد تعمد لقتله .

ولو أن رجلا قتل رجلا . فلما قتله قال : ظننت أنه فلان فقتلته ، فإذا هو غيره ، لم يكن هذا من الخطأ . وكان هذا تعمدا .

ولو قال : أردت فلانا ، فأخطأت به . وأنا لم أقصد إليه بالقتـــل . وإنما قصدت إلى فلان ، فأصبت هذا ، كان هذا بمنزلة الخطأ . والقول قوله فى هذا ، فى بعض القول .

وأما إذا قصد إلى الشخص بنفسه . وهو يظن أنه فلان ، فقتلته . فليس ذلك من الخطأ . ولـكن من الجهل والعمد .

كذلك قول الشاهد : ظننت أنه فلان ، أو توهمته ، فإنه ليس هذا خطأ . وقد شهد عليه بالباطل بالجهل ، لا بالخطأ . والخطأ غير الجهل ؛ والعامل بالخطأ ، غير العامل بالجهل .

وقد قال من قال ، من أهل العلم : إذا شهدوا عليه بالزنا فرجم ، ثم رجعوا عن شهادتهم جميعا . فإن قالوا : ظننا أنه هو ، أو تشبَّه لنا ، لأن لأوليام المرجوم الخيار ، إن شاءوا قتلوهم كلهم ، وردوا على كل واحد منهم ، قبل أن يقتلوه ، ثلاثة أرباع الدية . ولا يردون على ورثته من بعده .

وإن أرادوا أخذ الدية ، كان عليه الدية كاملة . كل واحد منهم ربع الدية .

فإن قالوا : تعمدنا لقتله ، والشهادة عليه زورا ، فإن لأوليائه الخيار ، إن شاءوا أخذوا منهم الدية ، وكانت عليهم أرباعا . وإن شاءوا اختاروا واحدا منهم ،

قتلوه بصاحبهم . وكان على أوليائه ، الذين لم يختاروا قتلهم ، أن يردوا عليه ، أو على ورثته ثلاثة أرباع الدية ، على كل واحد منهم ربع الدية . وإن شاء أولياؤه ، قتلوهم جميعاً وليس عليهم أن يردوا عليهم ، ولا على ورثتهم شيئا ، لأنه بمنزلة الفتك .

فقد قيل : هذا ، وهذا أشبه ، لأن القتل ـ ها هنا ـ جرى على غير إحنة ، ولا ثائرة ، ولا تعمدوا لقتله ، فهو بمنزلة الفتك .

وقد اختلف فى هذا . فقال من قال : بمنزلة الفتك .

وقال من قال : بمنزلة التعمد بغير فتك .

وإذا قالوا : شُبه لنا ، أو ظننا فقد قال من قال : إنه يخرج على وجه العمد ، بغير فتك .

وقال من قال : على وجه الخطأ .

فالقول فيه : إنه على وجه التعمد ، بغير فتك ، أقرب إلى القياس بالقتل .

مسألة :

وإن شهد رجلان ، عند الحاكم ، عن شهادة رجلين غائبين وقضى القاضى بشهادتهما ، ثم قدم الأولان ، فرجعا عن شهادتهما ، كأنهما أنكراها . وقد حكم الحاكم ، فليمض شهادتهما .

وإن قالا : قد أشهدناها . ولكنا قد رجعنا ، فليمض الحاكم شهادتهما ، وليضمن الأولان جميع الحق . وليس على الآخرين شىء .

وإن رجع الآخران ، ومضى الأولان على شهادتهما ، فسلا يغرم الآخران ؛ لأن الأولين قد أثبتا شهادتهما .

وقال من قال : إن أنكر الأولان ، أنهما لم يشهدا الآخرين ، وأقر الآخران بذلك . فضمان ذلك كله على الآخرين .

مسألة :

أبو معاوية ـ رحمه الله ـ فى ثلاثة نفر ، شهدوا على رجل : أنه قتل رجلا ، فحكم عليه الحاكم بالقود . فضربه ولى الدم ضربة ، فقطع يده . ثم رجع أحد الشهود ، فلا شىء عليه ؛ لأن الشهادة بعد تامة ، يقوم الحكم .

فإن ضربه أخرى ، فقطع أنفه . ثم رجع أحد الشهود . فإن على الراجع الأول والراجع الثانى ، نصف دية اليد . وهى بينهما نصفان . وعلى الراجع الثانى ، نصف دية الأنف . وهى عليه وحده .

* * *

باب فيما تبطل شهادة الشهود

ومن أحكام أبى قحطان

وكل شهادة ، ردها الحاكم ، لعلة من جميع العلل كلها ، التى ترد بها الشهادات ، لم تجز بعد ذلك ، إلا أن يكون ردها ، لجهله بعدالة الشاهد بها فقط ، ولو كان فرق الشاهد به ، الحكم بمثل تفسير ، مايوجب به الحدود . ونحو ذلك. ثم رجع إلى التبيُّن .

مسألة :

فإذا شهد شاهد عن شاهد ، وطرح الأول بطلت . وإن طرح الشاهد على شهادة الأول ، لم تبطل . وله أن يحضر شهوداً آخرين . وتقبل .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وإذا شهد شاهد ، بشهادة عند الحاكم . ثم مات ، أو غاب ، أو جن ، أو غلب على عقله، فإن القاضى يجيز شهادته فى الحقوق ، لأنه بمنزلة الميت . وإن هو فسق ، أو جلد فى قذف ، أو ارتد عن الإسلام . وشهد العدول: أنه كان يوم شهد بتلك الشهادة عدلا، فإن الحاكم لايجيز شهادته ولايردها.

وإن شهد رجلان ، على حد ، من حدود الله . فمات الشاهد ، أو غاب أو جن، أو فسق ، أو ارتد عن الإسلام، قبل أن يقضى القاضى . وقامت البينة : أنه يوم شهد بتلك الشهادة ، كان عدلا ، فلا يجيز القاضى شهادتهم ؛ لأن الحدود هى لله ، تدرأ بالشبهات . وإنما تقام الحدود ، بحضرة البينة .

مسألة :

وإذا شهد شاهد ، فلم تجز شهادته ، لأنه وحده . ثم جاء بعد ذلك رجل آخر ، فشهادته جائزة ، إن لم تكن ردت .

وإن كان الشاهد الآخر صبيا ، يوم شهد مع الرجل ، بتلك الشهادة . ثم بلغ ، فشهد كما شهد الرجل . وكان عدلا ، فشهادته جائزة .

وإن كان عبدا ، فعتق بعد ذلك . ولم يكن قام بشهادته . وهو عبد ، جازت شهادته .

وإن كان ردها القاضى ، وهو عبد . فلا أراها تجوز بعد ذلك ، على ذلك الحق .

قال أبو أيوب : إن كان ردها ، من أجل أنه عبد . وقام بها ، وهو حر ، جازت إن كان عدلا .

وأما الصبى ، فإن شهد وردت . ثم شهد لما بلغ ، فإن شهادته جائزة .

وقال بعض : لا تجوز . وبالإجازة نأخذ .

قال أبو المؤثر : جائزة .

مسألة :

يوجد أنه سئل عنه أبو مالك : وعن الشاهدين ، إذا شهدا مع الحاكم ، فلم يعرفا يؤديان الشهادة ، على وجهها . فأخبرهم الناس : أن الشهادة لا تقبل على هذا ، أو عرفهما كيف يشهدان ، فرجعا إلى الحاكم . هل تقبل شهادتهما ، ويسمعها منهما ؟

قال : نعم .

وإنما قيل : لاتقبل ، إذا ردت بفسق ، أو بمعنى ، لاتجوز شهادتهما فيه .

مسألة :

وإذا شهد قوم بشهادة ، وعدلوا . ثم قالوا : إنا كنا يوم أشهدنا كفاراً ، أو صبيانا ، أو نحو ذلك . فعن أبى إبراهيم قال : سمعنا أن شهادتهم اليوم جائزة ، إذا كانوا عدولا .

فأما إن قالوا : كذبنا ورجعوا عن شهادتهم وقد حكم بها ، فإنهم يضمنون المال . ولا يرد الحكم . وانظر فيها .

مسألة :

أبو محمد ـ فى شاهدين ، شهدا عن هالكين : أن فلانا مات ، وأخذ الوارث المال . وذهب به ، ومات ثم قدم الرجل ، وماله قد ذهب .

قال : لا غرم على الشاهدين ؛ لأنهما شهدا عن غيرهما .

فإن شهدا على هالك : أنه أقر أن هذا وارثه . ولم يصح له وراث غيره ودفع المال إليه . ثم صح له وارث . وقد ذهب المال .

قال : لاغرم عليهما ، لأنهما شهدا على إقرار الهالك .

مسألة :

وإذا شهد شاهد مع حاكم بشهادة . فطرح فيها . ثم عدل فى تلك الشهادة أيضا . فعن أبى عبد الله قال : شهادته جائزة ، مالم يقع حكم الحاكم ، إذا شهد ثم طرح . وإذا طرح ثم شهد .

مسألة :

فى شاهدين ، شهدا على رجل لرجل : أنه شجه شجة ، شهد أحدهما بهذا . وقال الآخر : شجه ولطمنى : إن شهادتهما تقبل ، لمن شهدا له . ولا تقبل من الشاهد دعواه لنفسه .

قال : سل ؛ فإن هذا جواب ، قد غفل عنه صاحبه .

* * *

باب فى شهادة الزور والغلط

والتوبة من ذلك

وقال محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ : لو أن رجلا اغتصبه رجل مالا ولم يقدر عليه ، إلا بشاهدى زور . فلا يحل له أن يأكل هذا المال بشهادتهما ولو حكم الحاكم بذلك. فإن فعل، فليرد ذلك المال، للمحكوم عليه، أو إلى ورثته، إن كان قد مات .

ومن غيره : قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : يعجبنى أن يأخذ ماله ، إذا كان يعلم أنه له فى الأصل ، فيما لا يشك فيه . وليس إبطاله عندى استعمال الشاهدين بالزور ، مما يحرّم عليه ماله . ولكنه يؤثمه ذلك ، الأمر بشهادة الزور ؛ إذ هى باطل . ولا يجوز الأمر بالباطل . ولا يكون إبطاله ، بوجه من الوجوه ، يحرم عليه حلاله .

مسألة :

ومن الجواب : ولكن إذا كان قد حكم له الحاكم بذلك، ولم يدعه بالبينة. وهو يعلم أن ذلك له ، فهو له حلال أن يأخذه ويأكله. وعلى الحاكم أن يغرم مثل ذلك ، للمحكوم عليه .

ومن غيره ، ليس يجوز له استعمال شاهدى الزور . فإن أخذ ماله بعينه ، فلا شىء عليه .

وإن أخذ غير ماله بالعين ، مثل إنه حكم له بالمثل، أو بالقيمة. فعليه التوبة، وليقاصص المحكوم عليه فإن أبى قاصص نفسه .

قال غيره : أخاف على الشاهدين ضمان المال ، إذا شهدا بغير علم؛ لأنى عرفت ـ فى بعض القول ـ أن المشهود عليه بالزور مخير ، أن يأخذ عوض ماله ، إذا ظفر به ، من مال الشاهدين ، أو من مال المشهود له ، إذا كان يعلم أنه لاحق له ، فى المال . وإنما أخذه بشهادة الزور . وهو يعلم ذلك ، أعنى المشهود له عليه . فلا أعلم اختلافا ، فى أخذه عوض ماله ، من المشهود له . وإنما الاختلاف فى مال الشاهدين . وأرجو أنه إنما له أن يأخذ عوضه فى السريرة . فانظر فى ذلك .

مسألة :

ويجلد صاحب الزور . ويطاف به ، ويطال حبسه ، حتى يحدث توبة .

مسألة :

وسئل عن شاهد الزور .

قال : لا تقبل شهادته أبداً ، إذا اقتطع بها أموال الناس ، إلا أن يردها .

قال أبو عبد الله : ولو غرم المال الذى شهد به، لم تقبل شهادته أبداً . وتقبل توبته .

مسألة :

من جواب أبى الحوارى : وعمن شهد . ثم يبين له ، بعد أن حكم بشهادته، أنه أخطأ ، أو غلط ، فى شىء من لفظها . فإذا كان الخطأ والغلط منه ، مما قد حكم

به ، فعليه الغرم لمن حكم عليه بغلطه ، أو خطئه . وإنما الغرم على هذا ، فى ماله . وإنما يغرم ، إذا كان على الخطأ والغلط، بقدر مايقع عليه، إذا كان معه ثان . فعليه النصف . وإن كانوا ثلاثة ، فعليه بقدر ذلك .

ومن غيره : قال : وقد قيل : تجوز توبته ، إذا أحله صاحب الحق ، ولو لم يغرم .

وأما المرتشى على شهادة الزور ، والأخذ عليها أجرا ، فلا توبة له ، إلا أن يرد ذلك . ولا يكون له الحل من ذلك ، على بعض القول .

ومن غيره : فإن كان المشهود له ، ردعلى المشهود عليه، ما أخذ منه ،بشهادة هذا الشاهد ، لم يكن على الشاهد ، إلا التوبة والاستغفار .

فيمن له على رجل عشرة ، بشهادة شهود . فاستوفاها ، ثم داينه غيرها فأنكره .

قال : إن أحضر أحدهما بالعشرة الأولى ، فلا بأس بذلك .

وقول : يكره له أن يقيم شاهدين ، قد استوفى حقه بشهادتهما . فإن طلب يمينه : أن هذه العشرة له علىّ ، فله ذلك .

وقول : إن الحاكم يحلّفه أن العشرة التى يشهد لك بها الشاهدان ، هى علىّ لك ، إلى هذا اليوم ، أو إلى هذه الساعة ، أو إلى هذا الحين .

مسألة :

ومن شهد على يتيم ، بشهادة زور . ثم أراد التوبة ، بعد أن بلغ اليتيم . فوصل إليه . فطلب الحل وأحل له ، فقد برىء ، من قبل اليتيم ، إلا أنه لابد له ، أن

يصل إلى المشهود له بالمال ، بأمره أن يرد المال إلى صاحبه. ويحتج عليه ، فى جماعة من المسلمين ، من الاثنين فصاعداً . فإذا فعل ذلك فهذه توبته ـ إن شاء الله ـ قبل منه ، أو لم يقبل .

مسألة :

من كتب قومنا . فيه رد عن أصحابنا : سئل عن شاهد الزور. مايصنع به؟

قال : رأيت عمر بن عبد العزيز ، أخذ شاهد زور ، فحبسه وأطال حبسه . ثم خلّى عنه . علمته عزّره .

قال القاسم بن محمد ـ فى شاهد الزور ـ : يخفق أسواطاً سبعة ، على رأسه . ثم يقام للناس . فيقال : هذا أبو فلان ، على زور فاعرفوه . أحسب أنه رد .

قال غيره : إن كان من العرب ، كتب اسمه عنده . وأرسل به إلى قومه . وأعلمهم بذلك . وإن كان من الموالى ، كتب اسمه عنده . وأرسل به إلى أهل سوقه ، فأعلمهم بذلك .

عن مكحول ـ قال عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ فى شاهد زور ـ : أن اجلدوه أربعين جلدة . ويحلق رأسه . ويطاف به ، ويطال حبسه .

وقيل : إن شريحاً نزع عمامته ، وخفقه خفقات .

قال بعض الناس : يرى أن يضربه على رأسه عشرين ضربة ، ويقيمه للناس، عند مقعد القضاء . وينادى عليه : هذا فلان ابن فلان ومنزله فى بنى فلان . شهد عند القاضى فلان ابن فلان بالزور . وتبيّن ذلك القاضى ، فاعرفوه .

ومن الكتاب الذى عن قومنا . فيه رد عن أصحابنا : وإذا شهد رجلان على رجل : أنه طلق زوجته ثلاثا . وهما يعلمان ، أنهما شهدا زوراً فقضى القاضى بشهادتهم .

قال أصحاب الرأى : إن شاء أحد الشاهدين أن يتزوجها فعل . ونحن نقول حرم الله عليه أن يتزوجها وكذلك لو شهدوا على رجل إنه أعتق جاريته فلانة فقضى القاضى بذلك ، كان لأى الشاهدين شاء أن يتزوجها ، على قول أصحاب الرأى . ونحن نقول : حرام عليه أن يتزوجها ؛ لأنه يعلم أنها مملوكة لسيدها . ولست إلى قضاء القاضى ، إذا علم الشاهد ، أنه قد شهد زورا . ألا ترى إلى قول الله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتُدْلُوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » .

ومن غيره : الذى معنا أن القول الآخر ، هو الصواب . والأول هو الخطأ لا يجوز العمل به ؛ لأنه مخالف للكتاب والسنة . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : شاهد الزور قاتل ثلاثة : قتل نفسه بشهادة الزور ، وقتل الذى نزع ماله بغير حق . وقتل الذى أطعمه الحرام .

مسألة :

ولا يجوز للرجل أن يشهد بالزور تقية ، إذا كان يتلف الأموال بشهادته ؛ لأنه فعل .

فإن شهد ، ولم يعلم تلف بها شيئاً ، أم لا فعندى أن عليه التوبة ، ما لم يعلم أنه تلف بشهادته تلك ، ما يلزمه به الضمان .

مسألة :

ومن جامع أبى محمد : فإن ظفر الإمام بالشاهد ، على رؤية هلال رمضان ، أو شاهدين على رؤية هلال شوال : أنهم شهدوا زورا ، فليؤدبهما ، بقدر ما يراه ، ردعاً لهما ولغيرهما . ولئلا يتجرأ سواهما من الناس ، على مثل ما اجترآ ، من التلاعب بأمور الدين .

مسألة :

فإن شهد رجل وثلاث نسوة بشىء . ثم رجعوا كلهم ، بعد الحكم . فعلى الرجل من الحق الخمسان . وكل امرأة خمس .

وقول : على الرجل النصف . وعلى النسوة النصف بينهن .

مسألة :

أبو معاوية — فى شاهدين ، شهدا على رجل : أنه قتل فلاناً خطأ ؛ وعاينا ذلك . فقضى القاضى ، على العاقلة بالدية . وقبضها الولى . ثم جاء الرجل حيًّا . فإن العاقلة ترجع ، بما أخذ منها ، على من أخذها منهم . وليس هذا بمنزلة الرجوع فى الشهادة .

فإن كان مفلساً ، أو ذاهباً . ولا يقدرون ، على أخذ هذا الحق منه ، كان ذلك على الشاهدين ، ويتبعانه بها .

وقيل : إنهما ضامنان ، إذا صحت حياته . والخيار للعاقلة ، فى الشاهدين ، أو الولى

فإن أخذها من الولى ، فلا شىء على الشـــاهدين إلا التوبة . وهما شاهدان زوراً .

وإن أخذها من الشاهدين ، رجع الشاهدان على الولى ؛ لأنه أخذ باطلا ، صح ذلك عليه .

مسألة :

قال أبو عبد الله - فى رجل شهد بزور ، مع شاهدين ، أو شهود . فحكم بشهادتهم كلهم ثم أقر أنه شهد زوراً .

قال : لا يضمن ، إذا شهد معه شاهدان ؛ لأن شهادتهما تجزى عن شهادته . فإن كان إنما حكم بشهادته ، وشهادة آخر معه ، فإنه يضمن النصف .

قيل : وتقبل شهادته ، فيما يستأنف ، إن كان شهد معه شاهدان .

وإن حكم بشهادته مع واحد ، لم تقبل شهادته فيما يستأنف .

مسألة :

قال أبو المؤثر :من شهد زوراً على رجل بمال فى يده لرجل . وحكم بشهادته. ثم إن المشهود له ، وهب المال للمشهود عليه ، من بعد الحكم لم تقبل لهذا الشاهد شهادة ، إلا أنه إن تاب ، كانت له الولاية .

مسألة :

فإن شهدا على بلوغ امرأة ، فأمر الحاكم بتزويجها . فبعد أن دخل ، استبان أنها لم تبلغ . فبلغت وكرهت . فما يبعدهما من غرامة الصداق .

قال أبو المؤثر : إلا أن يكون علم ذلك ، فلا غرم عليها . والغرم عليه هو .

* * *

باب فى الشهادة على العتق

ومن قال : غلامى حر إن مت فى مرضى هذا . فشهدت بينة أنه مات من ذلك المرض . وشهدت بينة أخرى : أنه برىء من ذلك المرض . فلا أجيز شهود العتق .

وإن لم تشهد بذلك بينة ، إلا أن العبد قال : إنه مات ، فى ذلك المرض . وقال الورثة : إنه لم يمت من ذلك المرض . فالقول قول الورثة ، مع يمينهم .

وإن قامت لهما جميعاً البينة ، أجزت بينة العبد ؛ لأنه هو المدعى .

* * *

باب فى الشهادة على النكاح والرضاع والطلاق

جواب من أبى سعيد : والذى معى : أنه قيل : إن الشاهد على الرضاع من النساء ، إذا شهدت قبل التزويج : أنهـــا مقبولة الشهادة ، إلا أن تكون متهمة .

قال من قال ـ فى المتهمة ـ : إنها إن كانت متهمة فى نفسها ، فهى متهمة .

وقال من قال : حتى تكون متهمة ، أنها تجمع فى شهادتها على حرام ، أو تفرق عن حلال . فإذا كانت متهمة بهذا ، فلا أعلم فى ذلك اختلافا ، أنهـــا لا تجوز شهادتها ، قبل التزويج ، ولا بعد التزويج .

ويعجبنى هذا القول : أنها إنما تكون متهمة ، فى مثل هذا ، إنها إذا اتهمت ، أنها تجمع على حرام ، أو تفرق عن حلال ، فى النكاح ، أو لغير النكاح .

ومعى أنه قد اختلف فى النكاح ، قبل الجواز . فقال من قال : إن النكاح قبل الجواز ، مثله بعد الجواز ، لتعلق الحق فيه ، وثبوت التزويج ولا تجوز فيه إلا العدلة ، قبل الجواز . كما لا تجوز إلا العدلة بعد الجواز .

وقال من قال : ما لم يجز الزوج ، فهو بمنزلة قبل النكاح ، تجوز فيه شهادة المرضعة إلا المتهمة .

ويعجبنى ـ إذا ثبت التزويج ـ لا يفرق عن ثبوته بمعنى النكاح ، لانعقاده إلا بشهادة العدلة . فانظر فى ذلك ، وتدبر ما وصفت لك . ولا تأخذ منه ، إلا ما وافق الحق والصواب .

مسألة :

فى امرأة قالت : إنها أرضعت فلانا وفلانة . ولم يصح أرضعتهما ، وهما بعد الرضاع ، أوهما ليس بحد الرضاع ؟

قال : إذا لم تسترب ، كان رضاعا .

والوجه عندى : إن استريبت فى الرضاع ، متى كان مما يكون رضاعاً ، أن يفحص عن ذلك .

وفى موضع : إذا شهدت هذه المرأة بالرضاع ، فهو رضاع ، حتى يعلم أنه كان بعد الفصال .

مسألة :

من الزيادة المضافة من الأثر : وكذلك المرأة تقول : لم أرضع فلانا وفلانة . ثم تقول : قد أرضعتهما . ثم تقول : لم أرضعهما . وقد فرق الحاكم بينهما ، أو لم يفرق . وقد دخل بها الزوج ، أو لم يدخل بها . وهى عدلة ، أو غير عدلة .

فقال من قال : إنها إذا كانت عدلة ، قبل قولها، على كل حال، إذا اعتذرت بالنسيان .

وقال من قال : إنها إذا قالت : لم أرضعهما ، أو علمت بنكاحهما ، أو سكتت . وهى تراهما مجتمعين ، فلم تشهد حتى خلا لذلك مدة ، إنها تتهم ، ولا تقبل شهادتهما .

قال غيره : نعم . وهذا فى سكوتها عن الشهادة ، بعد علمها ، أو قولها : لم ترضعهما ثم رجعت فشهدت بالرضاع .

وأما إذا شهدت بالرضاع ، ثم رجعت، قبل أن يفرق الحاكم بينهما . فذلك جائز مقبول منها . ولا شيء عليها .

وإن فرق الحاكم بينهما ثم رجعت عن شهادتها ، لم يقبل قولها وكانت شهادة زور ، يتم الفراق بينهما . وتغرم الصداق ، الذى لزم الزوج للمرأة بسببها .

ومما يوجد عن أبى عبد الله ـ وقال : إذا قالت المرأة : إنها أرضعت فلانا وفلانة. ثم أنكرت بعد ذلك ، فليس يقبل قولها الأول .

قال غيره : نعم. إذا قالت ذلك، شهدت به. ثم رجعت عن شهادتهما، قبل أن يحكم بها . ثم رجعت ، فشهدت بذلك بعينه ، لم يقبل قولها الأول ؛ لأنها قد رجعت عنه . وقد أكذبت نفسها .

وإن سكتت ، ثم رجعت . فشهدت قبل ذلك منها ، إذا لم تكذب نفسها ، وترجع رجوعاً لا شك فيه .

مسألة :

مملوكة شهدت أنها أرضعت مولاها، ولها بنون . هل يجوز له بيعها هى وبنيها أم لا ؟

قال : قد جاء الحديث: إن شهادة المرضعة مقبولة ، ولو كانت أمة .

فأما فى النكاح ، فلا يجوز له أن ينكحها، ولا أحداً من بناتها. وشهادتهما فى رضاع نكاح بناتها مقبولة . وأما فى الملك ، فإنى أحب أن يستخدمهم ، ولا يبيعهم .

وأما جواز شهادتها لنفسها فى ذلك ، فلم أرها تجوز ، فى الحكم ، فى البيع . والله أعلم ؛ لأنها تجرّ لنفسها منع البيع .

وسل عن ذلك وتدبره .

رجع إلى الكتاب .

عن ابن عباس : أن امرأة شهدت على رجل ، أو امرأة ، أنها أرضعتهما . فقال : استحلفوها عند المقام ، فإنها إن تكن كاذبة ، لم يحل عليها الحول حتى يبيض ثديها . فاستحلفوها فحلفت ، فلم يحل عليها الحول ، حتى ابيض ثدياها .

وقيل : تجوز .

مسألة :

وجاء الأثر ، بجواز شهادة المرضعة ، مالم تكن متهمة . وتهمتها : تتهم أنها تفرق عن حلال ، أو تجمع على حرام .

وقيل : تجوز شهادة الأمة والمجوسية والذمية ، إذا كانت عدلة .

وقال من قال : لا تكون ذلك ، إلا فى أهل القبلة ، إذا كان ذلك على المسلمين .

مسألة :

عن أبى الحوارى : فإذا شهد شهود ، عن شاهد بالتزويج . وشهد آخر بالتزويج ، على الشهرة ، جاز ذلك ـ إن شاء الله .

مسألة :

عن أبى مروان ـ فى الولى إذا زوج ـ : إن شهادته تجوز فى المال، وفى الرضا. ولا تجوز فى التزويج؛ لأنه هو الذى زوج .

وقال الوضاح بن عقبة ومحمد بن محبوب رحمهم الله ـ فى رجلين، شهد الرجل وامرأة : بأنه وليها. وأحدهما يريد تزويجها ، إن شهادته لا تجوز .

مسألة :

وقال شاهدان عدلان، شهدا على رجل: أنه تزوج فلانة، على صداق مائة درهم. وشهد آخران : أنه تزوجها ، على خمسين درهما . فإن الحاكم يسأل الشهود فإن أرخوا الشهادة ، فأى الشهادتين قبل الأخرى ، حكم لها بالأكثر من الصداقين . وعليها يمين الله : أن هذا الصداق لها على زوجها .

فإن لم تعرف ذلك ، حلفها الحاكم يمينا بالله : ما تعلم أن شاهديها ، شهدا لها بباطل .

مسألة :

وقيل فى امرأة ، أحضرت شاهدين : أن لها على زوجها الهالك مائة نخلة . وشهد لها آخران ، بمائة وخمسين نخلة. وقالت هى: إن لها عليه مائة وخمسين نخلة. فلها الأكثر مع يمينها. فإن ادعت الجميع، فذلك لها مع يمينها .

ومن غيره :

قال: وقد قيل: ليس لها إلا الأكثر . وهى مائة وخمسون نخلة، إلا أن تحد البينة : أن هذه المائة غير المائة والخمسين ، التى شهدت بها البينة الأخرى ، إلا أن

يشهد الشهود جميعا : أن الزوج أشهدهم على نفسه، بما شهدوا به ، شهادة واحدة، فى مجلس واحد . وحضروا جميعا . فلا نرى لها غير خمسين ومائة نخلة .

فإن قال كل شاهدين : إن الآخرين لم يكونا معهم، كما أشهدهما . فلها الحق كله ، إذا ادعته مع يمينها .

ومن غيره :

وقد قيل: ليس لها إلا الأكثر، إلا أن يصح أنه تزوجها مرتين، بصداقين، أو أن هذه المائة غير المائة والخمسين؛ لأن المائة داخلة فى المائة والخمسين .

مسألة :

عن أبى الحسن ـ فى الرجل ، إذا شهد عليه شاهدا عدل : أنه طلق امرأته . ولم يعلم أنه طلقها، أو لم يطلقها، إنَّ علمه بها أولى من الشاهدين فيما بينه وبين الله ما لم يصر أمرهما إلى الحاكم. فيحكم عليه بشهادة الشاهدين .

قال أبو سعيد: وقال من قال: إن الشاهدين، إذا شهدا عليه، كان حجة عليه فيما يمكن أن يكون قد فعل ونسى. والله أعلم .

مسألة :

وعن امرأة هلكت ، وادعى رجل ، أنها كانت امرأته . وأحضر البينة . أيكلف بينة تشهد أنها امرأته، إلى أن ماتت فلا تكلف ذلك ، إذا شهدت أنها كانت زوجته ، لا نعلم أنها فارقها .

مسألة :

عن موسى بن على : أنه لاتقبل شهادة من الشهود أن هذا المال فى يد فلان حرام وأن زوجة فلان حرام أو فى حرمة . أو حرام ، حتى يفسر الحرام .

مسألة :

ومن شهد عليه بينة : أنه طلق إحدى نسائه . ولا يعرفون أيهن ؟

فقيل : لاتقبل هذه الشهادة . ولا تطلق إحدى نسائه .

وقيل : يطلقن كلهن .

فإن شهدوا أنه طلق إحدى نسائه وهم يعرفونها ، إلا أنها قد عميت عليهم ، فإنه يؤخذ حتى يقر بالتى طلق . وليس ذلك مثل الأموال .

فإن شهدوا عليه أنه أقر عندهما، لأنه طلق إحدى نسائه ، إلا أنهما لم يعرفاها بعينها . فليس فى هذا اختلاف ويحكم عليه، أن يقر بطلاق إحداهن .

فإن لم يقر فقول: يطلقن كلهن .

وقول : يوقفن عليه .

* * *

باب فى الشهادة على الملكة

من الزيادة المضافة ، من كتاب الأشياخ :

وقيل: فى الشهادة على الملكة اختلاف .

منهم من يقول : لايجوز أن يشهدوا أنها مملوكة ، إلا أن يكون ورثها عن أبيه، وورثها أبوه عن أبيه . فهذه يشهدون بملكتها لهذا . وأما غير هذا ، فإنما يشهدون بأنها فى يده . ويدعيها أمة له، فيثبتها الحاكم أنها أمة له. ولا يثبت ذلك على الأولاد . أو يشهدوا : أنه اشتراها من فلان ، بعد أن أقرت أنها مملوكة لفلان البائع . فيثبت الحاكم عليها الملكة له . ولا يلزم أولادها ، إذا أنكروا الملكة .

وقال قوم : إذا علموا ذلك من حالها، أنه كان يدعيها، وهى تقول له بالملكة . وعلموا أنه اشتراها، بعد إقرارها لمن باعها بالملكة ، أو تكون أمها أقرت له . وولدت هذه ، وأقرت عند البلوغ منها . فلهم أن يشهدوا عليها بالملكة له . ويكون أولادها تبعاً لها . والأول أحب إلينا .

مسألة :

زيادة فيمن ادعى جارية ، وأقام البينة بأن الجارية قد كانت له . ولا نعلم أنه باع ، ولا وهب . وسمعوا أنه فقدها بتلك الأرض . فهذا ليس بشىء ، حتى يجىء بالبينة أنها جاريته ، وأنه فقدها بتلك الأرض .

* * *

باب فى الشهادة على العقل

وقيل فى المريض تكتب الشهادة عليه ، فى صحة من عقله . والصحيح : فى صحة عقله .

عن أبى الحوارى ـ عن الشهود ـ إذا شهدوا : أشهدنا فلان ابن فلان . وهو صحيح العقل ، فرأيت كره ذلك ، للشهود وللكاتب الذى يكتب. ولكن يقولون: ما نعلم فى عقله نقصاناً . وأشهدنا فلان ابن فلان، فى صحة من عقله .

قال : وإذا شهدوا أن فلانا أشهد، وهو صحيح العقل . ثم أتى بشهود ، من بعد هؤلاء ، فشهدوا بنقصان عقله ، لم نقبل شهادتهم . ولا الذين شهدوا بنقصان عقله .

وإذا شهدوا فقالوا : لا نعلم فى عقله نقصاناً . ثم أتى من بعدهم بشهود ، فشهدوا على نقصان عقله ، قبلت شهادتهم. ورأيته كأنه يعيب من يكتب الوصايا، وهو صحيح العقل . ورأيته يستحب . ولا نعلم فى عقله نقصاناً ، أو فى صحة من عقله ، وجواز أمره . وبينة صحة العقل أولى ، من بينة نقصان العقل . وإنما تقبل بينة نقصانه، إذا لم تكن بينة بثباته .

* * *

باب الشهادة على الموت

وسألته عن رجل غاب، فشهد ولده ، ورجل آخر، على موته .

فقال: أما زوجته، فلها أن تزوج. وأما المال، فلا يجوز شهادة الولد على موته، لأن له فيه الميراث . وتأخذ المرأة صداقها ، من مال الميت ولا ميراث لها فيه ، بشهادة الولد . وهذا إذا كان الولد، والذى شهد معه عدلان .

مسألة :

امرأة نعى إليها زوجها. وقامت بذلك بينة : أنه مات فتزوجت بعد العدة . ثم جاء بعد ذلك آخرون ، أكثر من الذين شهدوا . وأوصى أن زوجها لم يمت إذ ذاك . هل ترثه ؟

قال نعم .

ومن غيره :

قال : وقد قيل : إذا صح موته ، بالبينة العادلة وتزوجت ، فلا تقبل عليه شهادة ، على حياته، قل الشهود ، أو كثروا ، إلا أن يقدم هو ، ويصح بالعيان . فعليهم غرم ما أتلفوه من المال بشهادتهم .

مسألة :

وإذا شهد اثنان على نعى رجل ، فلا تقبل شهادتهما ، حتى يكونا ذوى عدل. وإن شهد أنه مات فى الطريق . وليس عنده إلا رجل واحد ، أو أكله السبع ، وهو معه ، فإنه وحده مع شهادة من لا يتهم النفس ، فى أمره تجوز .

مسألة :

وسئل عن شاهدين ، على لسان آخرين: أن فلانا وفلانا ، سألناهما عن فلان. فقالا لنا : مات بعلمنا ، أو قتل، تجوز شهادتهما ، لتزوج امرأته بعده .

قال : لا . إنما ذلك خبر . ولكن إن جاء الرجلان الشاهدان الآخران . فقالا : إن فلاناً وفلانا ، شهدا معنا ، أن فلانا مات ، أو قتل ، جازت شهادتهما .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان ، على موت رجل ، فإنه ينبغى للإمام،أن يجيز شهادتهما. وإن لم يعاينا موته ، لأنهما إذا شهدا : أنا شيعنا جنازته ، وصلينا عليه ، ودفناه ، وجب على الإمام أن يجيز شهادتهما ، على موته ، وإن لم يعاينا موته ، لأن عامة الناس على هذا .

مسألة :

رجل قال : فلان مات وأنا الذى توليت قبره ودفنته ، فلا يحكم بقوله .

فإن أراد أولياؤه نبش القبر ، ليعرفوا أنه مات ، ليطيب لهم ، قسم ماله . فأرجو أن تجوز لهم على هذا المعنى .

مسألة :

جواب أبى الحوارى : وعن الشهود ـ هل يجوز لهم أن يشهدوا : أن فلانا مات ، إذا سمعوا ذكره عن ـ خ ـ عند اثنين ، أو ثلاثة ؟

فإن كانوا عدولا ، شهدوا بموته ، كانوا قريباً ، أو بعيداً فإن كانوا غير عدول ، لم يشهدوا بموته ، حتى يشهر مع العامة . ويكون خبرا لا يرد ، كان قريبا، أو بعيداً .

قال غيره :

وقد قيل : لا تجوز الشهادة على موته ، من خبر الواحد والاثنين والثلاثة ، إلا أن يشهدوا هم عن شهادتهم . فذلك جائز . ولا يشهدون قطعاً بموته ، إلا بعيان ، أو شهرة .

* * *

باب فى الشهادة بالدراهم

وعن رجال عدول ، يشهدون بتزويج رجل بامرأة ، أو مبايعة بين رجلين ، فى مجلس ، بعضهم يشهد بألف . وبعضهم يشهد بألفين ، فإنه تؤخذ شهادة الذين شهدوا بألفين . ولا يقال للآخرين : شهدوا بزور. ولكن شهدوا بما سمعوا، إذا اجتمع على الألفين اثنان .

مسألة :

ومما سئل عنه موسى بن محمد عن عمر بن محمد :

وعن رجل أشهد على نفسه لرجل ، شاهدين بألف درهم . ثم أشهد أيضا شاهدين آخرين بذلك ، لرجل بألف درهم ، أشهِدْ على هذا عشرة أشهاد ، فى مجالس شتى . فطلب صاحب الحق خمسة آلاف .

قال المشهد على نفسه : إنما على ألف درهم . ما ترى تؤخذ منه ؟

قال : إنما يلزمه ألف درهم ، إلا أن تشهد البينة : أن ألف درهم ثمن قطن . وهذا ثمن حب . وهذا ثمن غنم . ويبعّضونه . وإلا هو ألف واحد . والله أعلم .

مسألة :

وأحسب عن أبى المؤثر ـ ورجل ادعى على رجل مائتى درهم ، وأحضر عليه شاهدين ، بثمانين درهما وشهد عليه آخران : أن عليه له عشرين ومائة درهم . وأقر المطلوب بإحدى الشهادتين ، فإن عليه المائتين جميعاً بشهادة الشهود وليس ينظر فى إقراره ، ولا فى إنكاره .

وأما إن كان أقر بالمائتين، ولم يشهد عليه بها أحد وشهد شاهدان بعشرين ومائة ، فإنما عليه عشرون ومائة .

ومن غيره :

قال : نعم . إن الثمانين داخلة فى العشرين ومائة ، فافهم .

وكذلك إن أحضر عليه شاهدين . بمائة درهم وأحضر شاهدين آخرين بمائة درهم . فإنما عليه مائة درهم .

وكذلك إن شهد عليه شاهدان بمائة درهم . ولم يسم من أى وجه . وشهد عليه آخران ، بمائة درهم ، من بيع بينهما ، أو من جهة معلومة . فإنما عليه مائة ، حتى يشهد عليه شاهدان ، بمائة درهم . من جهة من غـير الجهة ، التى يشهد بها الآخران ، فهما مائتان .

وإن أحضر عليه شاهدين ، بمائة درهم . وأحضر عليه آخرين ، أن عليه له مائة ، غير هذه المائة ، التى شهد بها هذان الشاهدان. فإنى أرى شهادتهما مقبولة، فهما أولى بما شهدا به . والله أعلم .

مسألة :

وإنما يحكم للمشهود له ، بما شهدت له به البينة ، بعد أن يستحلفه الحاكم ، على دعواه ، إذا طلب المشهود عليه يمينه .

وقلت : أرأيت إن شهد عليه شاهدان : أنه أقر أن عليه مائة درهم حالة . وشهد عليه آخران: أن عليه له مائة درهم، إلى أجل كذا. أتكون مائة أو مائتا درهم حالتان . ويكون مدعيا فى الأجل ؟

مسألة :

قلت : وكذلك إن شهد شاهدان: أنه أقر عليه له مائة درهم، تحل فى رمضان. وشهد آخران : أنه أقر أنه عليه مائة درهم ، تحل فى شوال فهذا عقدنا مائتان ، لأنه أقر بإقرارين . وهما حالتان عليه ؛ لأنه قد لزمه إقراره . ولم تقبل دعواه فى الأجل ، مع يمين الطالب : أنه حال .

ومن غيره :

قال : أما إذا شهد عليه هذان : أنه أقر : أن عليه له مائة درهم حالة. وشهد عليه آخران : أن عليه مائة درهم إلى أجل . فهما مائتا درهم . وأحدهما حال ، وأحدهما إلى أجل المسمى .

وأما إن شهد عليه شاهدان : أنه أقر أن عليه له مائة درهم حالة . وشهد آخران : أنه أقر : أن عليه له مائة درهم إلى أجل ، فهما مائتا درهم حالتان. وهو مدع فى الأجل .

مسألة :

فى شاهدين ، شهدا على رجل : أنه تزوج امرأة ، على صداق ألف درهم مرتين .

قال : تعطى ألفى درهم . ولا يكونان فى وزنه معاً . ولكن واحدة بعد أخرى .

مسألة :

امرأة ادعت على زوجها ألف درهم . والدرهم ستة دوانق. وأحضرت بينة بذلك . وأقر الزوج : أنها ألف درهم . والدرهم عدنى . وأحضر البينة بذلك . فالقول قول بينة المرأة .

* * *

باب الشهادة فى البيوع

وإذا كانت أرض ، فى يد رجل فأقام آخر البينة : أنه اشتراها من فلان ، بثمن مسمى . ونقده الثمن ، فإنه لا تقبل منه بينة ، على هذا ، حتى يشهدوا : أنه باعها يومئذ وهو يملكها ، ويشهد أنها أرض هـذا المدعى ، اشتراها من فلان بكذا ، فإن هذا جائز .

مسألة :

قال: ولو شهدوا : أنها لفلان المشترى، اشتراها من فلان بكذا . ونقده الثمن . ولم يقولوا : وهو يملكها ، أجزت ذلك ؛ لأنهم قد شهدوا : أنها للمشترى ، اشتراها من فلان .

قال غيره :

ولو لم يشهدوا : أنها للمشترى . وشهدا أنه باعها، وهو يملكها، أجزاه ذلك.

ولو لم يشهدوا : أن البائع باعها ، وهو يملكها ولم يشهدوا : أنها للمشترى. ولم يشهدوا على قبض ، لم أقبل شهادتهم ، على شىء من ذلك . وما قبلت فيه شهادتهم ، وقضيت بها للمشترى . فقدم البائع فأنكر ، فإنى لا أعيد البينة عليه فيه ، وأنفذ القضاء عليه .

قال غيره : حسن ؛ لأن الخصم كان فيها، الذى كانت فى يده وقد سمع البينة، بشراء المشترى لها ، ممن يملكها .

مسألة :

ولو كانت الدار ، فى يد رجل ، مقر بها للبائع ولايدعى فيها ، لم أقبل البينة من المشترى عليها ، لأن خصمه فيها غائب .

وفى الضياء : إلا أن يكون حيث لاتبلغه الحجة ، فإنه يسمع شهادة الشهود، ويحكم بالدار للمشترى . ويستثنى للغائب حجته .

مسألة :

وإذا كانت الدار ، فى يد رجل . فأقام الآخر البينة : أنها له ، منذ سنة . وأقام الآخر البينة : أنه اشتراها من آخر . وهو يومئذ يملكها ، منذ سنوات ، فإنه يقضى بها لصاحب الشراء ؛ لأنه أولى بها .

ولو شهدوا له : أنه باعها ، بثمن مسمى ، وقبض الثمن . فهذا لا يقبل منه . وقد قبض المشترى الدار . ولو شهدوا له بملكها ، فيقضى بها لصاحب الشراء .

مسألة :

فيمن نازع رجلا ، فى مال باعه له . فقال البائع : إن المال لغيره وإنه كان رسولا فيه . وظهر فيه غش، فلايقبل من البائع. ويلزمه الخلاص منه ، فى الحكم والله أعلم .

مسألة :

فيمن اشترى دابة . ثم ظهر أنها مسروقة من رجل . فباعها فإذا صحت البينة على المشترى الأول : أنه اشترى دابة هذا ، وهى مسروقة ، من عنده فإن

كان المشترى الأول، قد أخذ لها ثمنا، رده على صاحب الدابة . وإن لم يكن أخذ لها ثمنا، لم يرد عليه شيئا، إلا أن يكون باعها، أو أتلفها، من بعد، إن صح معه أنها مسروقة . ولا يلزم الغرم إلا على وصفت لك، من شهادة الشهود .

* * *

باب الشهادة فى العروض

فى شاهدين ، شهد أحدهما : أن فلانا أشهدنا فى مرضه : أن الحمل والثور والسيف لابنى محمد .

فقال الحاكم : إن هذه شهادة لا تجوز .

فقال الشاهد : إنى نسيت . بل أشهدنا أن جملى وثورى وسيفى لابنى محمد . ثم شهد الثانى بهذا للأخير فإن كانا عدلين ، حكم بشهادتهما .

* * *

باب فى الشهادة المعارضة لغيرها

وقال : شهادة المعارضة ساقطة ، غـير مقبولة . ومن تنافى الشهادة له ، فى الوقت والمكان ، فى الجنايات والأموال .

وذلك مثل الرجل ، تصح عليه البينة : أنه قتل فلانا . فأتى ببينة ، تشهد : أنه كان فى ذلك الوقت ، الذى أوجبت فيه البينة الأولى ، القتل للرجل معهم ، ببلد غير البلد ، الذى فيه القتيل .

وكذلك فى الأموال ، إذا ثبت فى الوقت والمكان .

وكذلك فى الحدود .

قال : إنما تحفظ المعارضة ، فى الجنايات والحدود .

مسألة :

وإنما تجوز شهادة الشهود ، بالبراءة ، إذا لم يصح الحدث .

وأما إذا صح الحدث ، بقتل أو غيره ، بشاهدى عدل ، على أحد . فشهد له شاهدان ، بالبراءة من ذلك .

فقيل : تلك شهادة معارضة ، ولا تجوز .

وقيل : إن الحاكم قد علم براءة الذى قامت عليه البينة بالحدث . وكان معه فى ذلك الوقت ، لم يكن له أن يبطل الحكم . ويولى الحكم عليه غيره . ولا يتولى هو إقامة الحكم عليه .

وكذلك لو شهد معه على ذلك غيره ؛ لأن شهادتهما معارضة .

مسألة :

وإذا أقام رجل شاهدين : أن أباه فلانا مات يوم كذا وكذا . ثم أقام رجل آخر البينة : أن فلانا مات أب له ، وأنه مات يوم كذا ، قبل تاريخ أولئك ، أو بعده ، فإن النسب يثبت فى المال . ولكن من سبق منهما ، حكم له بالمال .

فإذا جاء آخر ، فأقام بينة ، تدفع الأول ، لم يلتفت إلى ذلك . وكانت شهادة الآخر معارضة .

فإن أقام الثانى بينة ، قبل أن يحكم للأول بالمال ، وقف الحاكم ، حتى يقيم الثانى بينة أخرى ، فيحكم بها .

مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقال الوضاح بن عقبة ـ رحمه الله ـ كان مسبح قال فى القوم الذين قتلوا : إنه لاقتل عليهم . وذلك إذا شهد عليهم شهود بالقتل . وشهد شهود : أنهم فى ذلك الوقت ، كانوا معنا . فلم يرد عليهم مسبح قتلًا .

وحفظ هاشم بن غيلان : أنها معارضة . ويقتلون .

ورجع مسبح . فقال له الإمام : لا أقبل منك ، حتى ترجع على رءوس الناس . كما كان ذلك على رءوس الناس .

قال : فقدته حتى جاء الإمام ، فقام قائما . ثم قال : إن القول الذى قلت ، أو الرأى الذى رأيت ، قد رجعت عنه .

مسألة :

حدث عطاء بن السائب قال : حدثنى عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : شهدت

أبا الدرداء ، وقـــد ارتفع إليه رجلان ، ادعيا فرساً . فجاء هذا بشاهدين : أنه أنتجها . وجاء الآخر بشاهدين : أنه أنتجها . فجعل أبو الدرداء القوس بينهما ، ولم يقفها .

وكان الربيع يقول : هى لمن فى يده . وهذه هى المعارضة .

قتادة : إن شريحا كان يقضى بذلك يحلفهما . فإن حلفا ، جعلها بينهما .

وإن لم يكن لهما بينة ، فهو فى أيديهما .

وإن نكص أحدهما عن اليمين ، جعلها للذى حلف عليه ، ولم يقفه .

مسألة :

وعن أبى عبدالله ـ فى رجل ، أقام شهوداً عدولا ـ : أن أباه أعطاه عطية ، وأحرزها . فأقام الورثة بينة : أن أباهم لم يزل يأكل هـذا المال ، ويبيع إلى أن مات . فلا نرى شهادتهما إلا معارضة ، والحق للمعطَى ، إن كان شهوده عدولا .

مسألة :

وذكرت فى شاهدى عدل ، شهدا مع الحاكم ، بحق على رجل . فأتى المشهود عليه ، بأربعة . فشهدوا مع الحاكم : أن هذين الشاهدين شهدا ، على هذا الرجل بالزور .

فعلى ماوصفت ، فلا يلتفت الحاكم ، إلى شهادتهم . فهذه شهادة معارضة . والحق على الرجل ، بشهادة العدلين .

ومن غيره : قال : وقد قيل : تقبل الشهادة على الشهود ، بالباطل وبالزور . فإن كان قد حكم بشهادتهما ، فعليهما ضمان ما أتلفاه ، من مال أو دم .

وإن كان لم يقع الحكم ، بطلت شهادتهم . ولا يحكم بها ، إذا صحت بذلك البينة : أنهم شهدوا زوراً . وتجوز فى ذلك ، شهادة عدلين ، عليهم جميعاً. فافهم ذلك .

مسألة :

وإذا صح على رجل حق، فادعى البراءة منه، أخذ عليه كفيلا مليئا ، وأجله أجلا . فإن صح براءته منه برئ . وإلا أخذه له بحقه .

وإن كان اتهمه بحوث ، من قتل ، أو جرح ، أو ضرب فجاء من يبرئه . فالبراءة يسأل الشاهدين عن البراءة . كيف علمهما ؟

فإن شهدا : أنه كان معهما فى الوقت ، الذى قتل فيه القتيل ، أو الجرح ، أو الضرب ، أو السرق ، أنه كان معهما ، فى ذلك اليوم ، أو تلك الليلة، حتى أصبح لم يفارقهما ، أو فى بلد ، كان معهما ، فى يوم وقع الحدث ، أو فى ليله ، أن بين البلدين ما لا يجوز أن يكون يصل إلى ذلك البلد ، الذى كان فيه الحدث .

مسألة :

وتجوز الشهادة بالبراءة ، إذا شهدوا أنه أبرأه صاحب الحق ، وأنه قد عفا عن الحق ، وهدم القصاص . ونزل إلى الدية . وأن المقتول أبرأه من دمه . كل ذلك يجوز .

وتجوز فى البراء ، شهادة الرجال والنساء والوالد .

وأما مولى العبد، فلا تجوز شهادته لعبده؛ لأنه يشهد لنفسه. وتكون البروآت

عند الولاة، ما لم يصر أمرهم إلى الإمام . فالبرأة إليه . إلا أن يأمر الإمام الوالى أن يسمع البرأة .

مسألة :

وإذا شهد شاهدان : أن فلانا رأيناه قتل فلانا ، يوم النحر . وشهد شاهدان: أنهما رأياه يوم النحر ، فى تلك السنة . فشهادة القتل أولى من شهادة الحياة . ويقبل منه ، من شهد عليه بقتله .

وإن تنازعوا الشهادة ، فى يوم واحد ، فشهادة الموت أولى .

فإن شهدوا : أنه مات يوم الفطر . وشهد آخرون : أنه تزوج هذه المرأة ، يوم الفطر ، فى تلك السنة . وهذا ولده فإن المرأة لا تلحق به ولا الولد .

فإن جاء حيًّا . فقال الشاهدان : كذبنا ، قتلا بمن قتل بشهادتهما . ورد على ورثتهما دية واحدة .

وقيل : يقتلان . ولا يرد على ورثتهما شىء .

فإن قالا : شُبِّه لنا ، لزمتهما الدية .

مسألة :

وإذا حضر إلى الحاكم رجلان ، فادعى كل واحد منهما رق الآخر . وأحضر كل واحد منهما البينة . فإنه إذا مضى الحكم ، على أحدهما ، لم تقبل بينة الثانى ، ولا دعواه . وإنه متعرض على الآخر .

مسألة :

امرأة نعى إليها زوجها . وقامت بذلك بينة : أنه مات . واعتدت وتزوجت. ثم جاء من بعد ذلك آخرون ، أكثر من الأولين ، الذين شهدوا . وأرضى أن زوجها لم يمت ، إذ ذاك. ولكنه أقبل إليها . فلما كان فى مسير عشر ليال، مات. هل ترثه ؟

قال : نعم .

وقيل : إذا صح موته بالبينة ، وتزوجت . فلا تقبل شهادة على حياته ، قلوا، أو كثروا ، إلا أن يقدم ، أو يصح بالعيان .

مسألة :

امرأة طلبت ميراثها ، من مال أبيها . وأحضرت شاهدين . وأقام أخوها بينة : أنها بنت جارية لأمه . وطئها وهى لأمه . فإذا شهد عدلان : أنها ابنته ، فقد ثبت نسبها منه ، وميراثها . ولا يبطلها شاهدا أخيها ، إلا أن يشهدا : أنها ابنته ، من أمه لزوجته . وكان لهذه الأمة يومئذ زوج غيره . وأن إقراره بهذا لا يجوز . ويبطل . ولا يلحقه نسبها ، ولا ترثه ، وهى أمة لزوجته . والولد للفراش .

* * *

قال المحقق :

قد انتهى استعراض الجزء الخامس عشر ، من « المصنف » فى الشهادات ، على نسختين مخطوطتين :

الأولى : بخط عامر بن سالم الحيسى عام ١٣٨٨ هـ .

والثانية بخط محمد بن مسعود بن سعيد الصارمى الرمامى .

بتاريخ ستة وثمانين سنة وألف سنة للهجرة .

والحمد لله رب العالمين .

١٦ من محرم سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ٢/١١/١٩٨٢ م

سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثى

فهرست الجزء الخامس عشر

فى الشهادات والبينات من المصنف

الصفحة	الموضوع
٥	باب فى الشهادات والبينات
١٤	« فى الشهود وما يجب عليهم ويجوز لهم
٢٣	« فى استفهام المشهد والمشهود
٢٩	« فى الزيادة فى الشهادة بعد التأدية
٣٠	« فى ألفاظ الشهادات
٣٢	« الشهادة على الوكالة
٣٣	« « على الوصية
٣٤	« « على الدين
٣٥	« « على العتق
٣٦	« « على الملك
٣٧	« « على الصداق
٣٨	« « على النكاح والرضا
٣٩	« « على الوكالة
٤٠	« « على الطريق
٤٢	« « على النكاح والرضاع
٤٥	« فى أحكام الشهادات وألفاظها

الصفحة	الموضوع
٤٨	باب الشهادة على الصكوك
٥٦	« فى معرفة الخصوم والشهود
٥٩	« فى معرفة المشهود عليه وفى الشهادة على النسب وما أشبه ذلك
٦٣	« فيمن تجوز شهادته ومن لا تجوز
٨١	« شهادة المشكلين ـ نسخة ـ : المشبهين
٨٣	« شهادة أهل الذمة
٩١	« « أهل الشرك على أهل الشرك وأهل الإسلام ولهم
٩٨	« فى شهادة الوكلاء والشركاء والأجراء ومن له سبب وما أشبه ذلك
١١٠	« « « الأوصياء للأوصياء وما أشبه ذلك
١١٥	« « « الورثة والموصى لهم
١١٩	« « الشهادة للآباء والأرحام وعليهم
١٢٣	« الأجل فى إحضار البينات
١٣٢	« فى هدم البينات
١٣٥	« تعديل البينات وسؤال الحاكم المعدل
١٣٨	« من يكون معدلا
١٤٠	« ألفاظ التعديل
١٤٩	« فى التعديل
١٥١	« فى صفة العدل وغيره
١٥٤	« فى جرح البينات

الصفحة	الموضوع
١٥٨	باب فى حمل البينة وسماعها
١٦٦	« فيما يجرح به الشاهد
١٧٠	« الشهادة فى الأموال
١٧٣	« فى الشهادة فى الأحداث فى الطرق
١٧٥	« الشهادة على الأصول
١٨١	« فى الشهادة عن الشهادة ومن تحمل عنه
١٨٢	« فى لفظ الشهادة عن الشهادة
١٩٣	« فى الشهادة على الشهرة
٢٠٣	« فى الحكم بالشهرة
٢٠٨	« فيمن يجوز له أن يشهد من غير أن يشهَّد
٢١١	« فيمن شهد على فعله
٢١٣	« فى شهادة من له سبب
٢١٦	« فى تأدية الشهادة قبل أن تطلب
٢١٩	« فى اختلاف الشهادة للدعوى وعلم الشهود بخلاف الشهادة وما أشبه ذلك
٢٢٤	« الشهادة على السرق
٢٢٧	« فى الشهادة على العطية
٢٢٨	« الشهادة فى الميراث
٢٣٤	« فى اتفاق الشهادة واختلافها
٢٤٧	« فى أى الشاهدين أولى إذا اختلفا

الصفحة	الموضوع
٢٥٤	باب فيما ينتقض به الحكم
٢٦٠	« فى رجوع الشهود عن شهادتهم
٢٦٩	« فيما تبطل به شهادة الشهود
٢٧٣	« فى شهادة الزور والغلط والتوبة من ذلك
٢٨١	« الشهادة على العتق
٢٨٢	« الشهادة على الرضاع والنكاح والطلاق
٢٨٩	« الشهادة على الملكة
٢٩٠	« فى الشهادة على العقل
٢٩١	« فى الشهادة على الموت
٢٩٤	« الشهادة بالدراهم
٢٩٨	« الشهادة فى البيوع
٣٠١	« الشهادة فى العروض
٣٠٢	« « المعارضة لغيرها

تمت

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومى والثقافة

- سلطنة عمان -



٦ شارع البرامونى- عابدين- القاهرة ت : ٩١٤٨٨١